

# صفةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ

وَمَا يُلْحَقُهَا مِنْ أَذْكَارٍ وَرَوَاتِبَ

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

دار المنهاج

صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ  
وَمَا يَلْحَقُهَا مِنْ أَذْكَارٍ وَرَوَاتِبٍ

الطبعة السادسة  
كل الحقوق محفوظة للناس

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

# صفةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ

وَمَا يُلْحَقُهَا مِنْ أَذْكَارٍ وَرَوَاتِبٍ

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

دار المنهاج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المُقَدِّمَة

نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَنِّهِ وَنِعْمِهِ، لَهُ الْحَمْدُ كُلُّهُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَعَلَى نَبِيِّهِ  
تَمَامُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَاهَا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَلِّمْ  
تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَعْظَمَ مَقَامَاتِ الْعِبَادَةِ اجْتِمَاعُ ظَاهِرِ الْإِنْسَانِ وَبَاطِنِهِ عَلَى  
الْخُضُوعِ لِلَّهِ، وَلَا تَجْتَمِعُ الْجَوَارِحُ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ خَاضِعَةً كَمَا فِي آدَاءِ  
الصَّلَاةِ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ أَعْظَمَ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَجُعِلَتْ فِي الشَّرِيعَةِ  
فَارَقًا وَفَاصِلًا يُعَرِّفُ بِهَا الْمُؤْمِنُ مِنْ غَيْرِهِ، وَعَلَامَةً ظَاهِرَةً عَلَى الطَّوَائِفِ،  
فِيخْتَصُّ الْمُسْلِمُونَ بِاسْمِ (أَهْلِ الْقِبْلَةِ) عَنْ غَيْرِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِاسْتِقْبَالِهِمْ  
الْكَعْبَةَ عِنْدَ آدَاءِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو الشَّرَائِعُ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ  
أَجْناسِهَا: كَسُجُودٍ وَرُكُوعٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَلِعَظَمِ الصَّلَاةِ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَوْلِيَاءَ بِأَمْرِ الْأَوْلَادِ بِهَا عِنْدَ التَّمْيِيزِ،  
وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُتَّبَحٍّ فِي الْعَاشِرَةِ، وَهَذَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ  
شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ غَيْرِ الصَّلَاةِ.

وَالصَّلَاةُ أَوْجَبُ مَا يَتَعَلَّمُهُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ،  
وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ وَبَرٍّ، وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ نَبِيَّهَ إِلَيْهِ فِي السَّمَاءِ

ليشرعها، وأنزل جبريل عليه ليؤمّه بالصلوات الخمس فيعلمه مواقيتها وصفتها، ثم قال لأُمّته: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)، وهذا أعظم إسناد يُطلَب، وأوثق عروة يُستَمسكُ بها.

وقد صَلَّى النبي ﷺ بأصحابه نحوًا من عشرين ألف صلاة يأتُمون به يروّنه ويسمعونه في حضره وسفره، حتى أصبحت الحُجّة فيها قائمةً أعظم من غيرها، ومداخل الابتداع فيها أضيّق من غيرها، ولا يظهر عملٌ من أعمال الصلاة في أصحاب النبي ﷺ إلا والأمر فيه اتباعٌ أو سعة، ومعرفة ما عليه الصحابة رضي الله عنهم بابٌ لمعرفة ما عليه النبي ﷺ؛ خاصّةً أقربهم إليه وأقدمهم ضجبةً.

وهذا الكتاب (صِفَةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا يُفْعَلُ مِنْ أَذْكَارِ وَرَوَائِبِ) تقريب لأعماله ﷺ في صلاته المفروضة؛ من سعيه إليها إلى انصرافه منها، وما لحق الفرائض من ذكرٍ وسُنَنِ راتبة، وقد كان أصل الكتاب مجالس عام ألف وأربع مئة وسبعة وعشرين للهجرة، ثم تبعها قرشٌ وتفصيلٌ وترتيبٌ وزيادة، والله الحمد، ومنه نستجدُّ العونَ ونستلهم الهداية والتسديد.

كتبه

عبد العزيز الطريفي



## أهمية أركان الإسلام الخمسة

إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ فَرَائِضَ، وَشَرَعَ شَرَائِعَ أَمَرَ بِلِزُومِهَا، وَمِنْ أَعْظَمِ هَذِهِ الشَّرَائِعِ: أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةُ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ بِهَا، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرُكْنِيَّتِهَا لِلْإِسْلَامِ؛ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَغَيْرِهِمَا، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

(بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup>).

وكذلك ما جاء في «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَةِ إِيْتَانِ جَبْرِيلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَاهَا مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَانْفَرَدَ بِهَا عَنِ الْبَخَارِيِّ.

وَأَعْظَمُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ: تَوْحِيدُ اللَّهِ ﷻ - وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ - ثُمَّ يَلِيهِمَا الصَّلَاةُ - وَهِيَ الْفَاصِلُ وَالْفَارِقُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ - كَمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عِدَّةِ أَخْبَارٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦)، والترمذي (٢٦٠٩)، والنسائي (٥٠٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩ و ١٠).

(٣) في «صحيحه» (٨).

(٤) منها: حديث جابر بن عبد الله عند مسلم (٨٢): (بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ). وكما في حديث بريدة بن الحصيب عند الترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩): (الْمَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ).



وَالصَّلَاةُ هِيَ الصَّلَةُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، وَأَوَّلُ فَرَائِضِ الْجَوَارِحِ  
وَأَكْثُهَا، وَأَعْظَمُ الْمُكْفَرَاتِ الْعَمَلِيَةِ لِلذُّنُوبِ، وَلَا تَخْلُو شَرِيعَةُ نَبِيِّهَا،  
وَمَرَاتِبُ الصَّالِحِينَ عِنْدَ اللَّهِ بِمِقْدَارِ حِفَاظِهِمْ عَلَيْهَا.

### أَهْمِيَّةُ الصَّلَاةِ

وَالكَلَامُ عَلَى أَهْمِيَّةِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا يَطُولُ جِدًّا، وَالنُّصُوصُ فِي هَذَا  
فِي كَلَامِ اللَّهِ وَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشْهَرُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ.  
وَالكَلَامُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا، وَسُنَنِهَا  
وَأَدَابِهَا، وَمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ يَطُولُ جِدًّا.

### عَدَدُ أَرْكَانِ وَوَاجِبَاتِ وَسُنَنِ الصَّلَاةِ

وَمِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ: تَعْظِيمُ شَعَائِرِهِ، وَمِنْ تَعْظِيمِ شَعَائِرِهِ: الْإِتْيَانُ بِهَا  
كُلَّهَا، وَعَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَهَا، وَكَانَ أَحْمَدُ يَخْطِئُ مَنْ يَقْسِمُ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ إِلَى  
فَرِيضَةٍ وَسُنَّةٍ، إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ تَمْيِيزَ مَا تَفْسُدُ بِهِ الصَّلَاةُ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>؛ حَتَّى لَا  
يَقَعَ النَّاسُ فِي حَرَجٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ مِنَ  
الشَّرَائِعِ وَالْأَدَابِ وَالسُّنَنِ: مَا يَزِيدُ عَلَى سِتِّ مِئَةِ سُنَّةٍ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا  
ابْنُ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فَقَالَ:

«فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يَصَلِّيَهَا الْإِنْسَانُ سِتُّ مِئَةِ سُنَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) «مسائل الكوسج» (١٨٩).

أخرجناها بفصولها في كتاب «صفة الصلاة»، فأغنى ذلك عن تظميرها في هذا النوع من هذا الكتاب<sup>(١)</sup>؛ يعني: في كتابه الصحيح.

وابنُ حِبَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُكْثَرِينَ لِلتَّرْحَالِ وَالرَّوَايَةِ وَالْأَخْذِ عَنِ الشَّيْخِ، وَلَا غَرَابَةَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقوله ﷺ: «سُتُّ مِثَّةِ سُنَّةٍ»: لَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ: مَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَوْجُهِ الضَّعِيفَةِ وَالصَّحِيحَةِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَا هُوَ مُكَرَّرٌ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَعَلَى اخْتِلَافِ الصُّوَرِ وَالْأَحْوَالِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

ومعلومٌ: أَنَّهُ مَا ثَبَتَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلُهُ فِي بَعْضِ الرُّكْعَاتِ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فِي بَعْضِهَا الْآخَرَ، إِلَّا إِذَا كَانَ ثَمَّةَ قَرِينَةٍ عَلَى ذَلِكَ؛ فَمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي حَالٍ، لَا يَعْنِي أَنَّهُ يَرْفَعُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَكُونُ فِيمَا يَلِيهَا مِنَ الرُّكْعَاتِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ أَوْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ.

فإنَّ كَانَ مَرَادُ ابْنِ حِبَّانَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا وَارِدٌ جِدًّا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ»<sup>(٢)</sup>: «وَلَمْ يُؤَفَّ الصَّلَاةَ آدَابُهَا الَّتِي سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفَعَلَهَا، وَهِيَ قَرِيبٌ مِنْ مِثَّةِ أَدَبٍ، مَا بَيْنَ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ».

(١) «صحيح ابن حبان» عقب حديث (١٨٦٧).

(٢) (٣٧٠/٢).

وقد ذَكَرَ عَبْدُ الْحَيِّ الْكَتَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «فَهْرَسُ الْفَهَارِسِ»<sup>(١)</sup> فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَيْدُرُوسِ الْمَصْرِيِّ - مِنْ تَلَامِذَةِ مُحَمَّدٍ حَيَاةِ السُّنْدِيِّ، وَشَيْخِ الرَّبِيدِيِّ، وَعُطَيَّةِ الْأُجْهُورِيِّ الشَّافِعِيِّ -: أَنَّهُ دَخَلَ فِي مَصْرَ عَلَى الْعُلَمَاءِ فِي الْأَزْهَرِ وَهُمْ يَنْتَخِبُونَ مَنْ يَصْلُحُ لِإِمَامَةِ الصَّلَاةِ، فَاسْتَشَارُوهُ، فَقَالَ: «لَا أَوْهَلُ لَهَا إِلَّا مَنْ يَعُدُّ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ خَمْسَ مِائَةٍ سَنَةً يَسْتَحْضِرُهَا».

فَعَجِبُوا لِذَلِكَ، وَطَالَبُوهُ بَعْدَهَا، فَعَدَّاهَا لَهُمْ.

قَالَ عَبْدُ الْحَيِّ الْكَتَانِيُّ: «وَمِنْذُ سَمِعْتُ الْحِكَايَةَ وَأَنَا أَسْتَهْوِلُهَا، وَأَسْتَعِظُمُ أَمْرَهَا حَتَّى وَجَدْتُ قَوْلَ ابْنِ حِبَّانَ، ثُمَّ صَرْتُ أَتَّبِعُ أَحْوَالَهُ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَحَرَكَاتِهِ؛ فَكَادَ يَجْتَمِعُ الْعَدَدُ الْمَذْكُورُ أَوْ أَزِيدُ، وَمَنْ تَرَكَ الْعَجَلَةَ، أَصَابَ وَاسْتَفَادَ وَأَفَادَ».

وَهَذَا نَظِيرُ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ حِبَّانَ، وَهُوَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

وَإِذَا أَرَدْنَا إِحْصَاءَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ وَآدَابِهَا وَسُنَنِهَا، فَإِنَّهُ يَطُولُ جِدًّا، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا جَمْعُهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْبَابِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ «الصَّلَاةُ»، وَكَذَلِكَ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ فِي كِتَابِهِ «الصَّلَاةُ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي كِتَابِهِ «تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ»، وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَجْلَدَاتٍ.

وما جاء عن رسول الله ﷺ في هذا أَرْبَى على أَلْفِ خَبَرٍ، بين صحيح، وضعيف، وما هو محلُّ نَظَرٍ، والكلامُ على معانيها وذِكْرُ كلامِ العلماءِ واختلافِهِمْ لا يمكنُ حَضْرَهُ، ولكننا نتكلَّم على ما اشتهر، ويحتاجُ إليه كثيرٌ من الناسِ مِنَ المسائلِ مما قرَّره بعضُ العلماء، ويعضدُهُ الدليلُ عن رسول الله ﷺ والصحابَةِ رضي الله عنهم، ونبينُ بالجملة عندَ كلِّ مسألةٍ دليلَها من كلامِ الله أو كلامِ رسوله ﷺ، أو كلامِ الصحابةِ والتابعينَ وأئمةِ الإسلام.

والعمدةُ في هذا: الوحي؛ كلامُ الله تعالى، أو كلامُ رسولِ الله ﷺ، وما عدا ذلك، فإنَّما هو بحاجةٍ إلى أن يُحتجَّ له، لا أن يُحتجَّ به، واللهُ إنَّما يتعبَّدُهُ الناسُ بكلامِهِ، وكلامِ رسولِ الله ﷺ.

وبعدَ ذلك عملُ الصحابةِ وإجماعُهُمْ؛ ولذا يقولُ الإمامُ أحمدُ: «الإجماعُ إجماعُ الصحابةِ وَمَنْ بعدهُمْ تبعٌ لهم»<sup>(١)</sup>، وقال ذلك أيضًا داودُ بنُ عليٍّ<sup>(٢)</sup>، فإنَّ ثَبَتَ إجماعُ الصحابةِ على مسألةٍ مِنَ المسائلِ، فحينئذٍ لا قولَ لأحدٍ بعدهُمْ - وإنَّ كانَ مِنْ أَجَلَّةِ التابعينَ وأئمةِ الإسلامِ - ولهذا ينبغي أن يَعتنِيَ المتعلِّمُ بأقوالِ الصحابةِ فيما يتعلَّقُ بالعباداتِ خاصَّةً؛ وذلك لأنَّهم أقربُ إلى فهمِ مرادِ رسولِ الله ﷺ، وأوعى إلى التنزيلِ، وأعلَمُ بواقعِ الحالِ، وسبَبِ ورودِ الحديثِ؛ فإذا اختلفوا فحينئذٍ هو السَّعةُ.

وقد قال الإمامُ أحمدُ لمن أَلَفَ كتابَ الاختلافِ - وهو إسحاقُ بنُ

(١) انظر: «اعتقاد الإمام المُتَّبِل» (ص ٧٥).

(٢) انظر: «الفقيه والمتفقه» (١/٤٢٧).

بُهِلُولِ الْأَنْبَارِيِّ -: «سَمَّه كِتَابَ السَّعَةِ»<sup>(١)</sup>، ومثله قولُ عمرَ بن عبد العزيز: «ما أَحِبُّ أَنْ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْتَلِفُوا؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَوْلًا وَاحِدًا، كَانَ النَّاسُ فِي ضَيْقٍ، وَإِنَّهُمْ أَثَمَّةٌ يُقْتَلَى بِهِمْ، فَلَوْ أَخَذَ أَحَدٌ بِقَوْلِ رَجُلٍ مِنْهُمْ، كَانَ فِي سَعَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وقال القاضي إسماعيل: «إِنَّمَا التَّوَسُّعُ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْسَعَةً فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْسَعَةً أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عِنْدَهُ فِيهِ فَلَا، وَلَكِنْ اخْتِلَافُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اجْتَهَدُوا فَاخْتَلَفُوا»؛ قال ابنُ عبد البرِّ معلقًا: «كَلَامُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا حَسَنٌ جِدًّا»<sup>(٣)</sup>.

والصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عمودُ الدِّينِ، وقد فَرَضَهَا اللهُ ﷻ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ حِينَما أُسْرِيَ بِهِ.

### وَقْتُ فَرَضِ الصَّلَاةِ

وقد اختلف العلماء<sup>(٤)</sup> مِنْ الْمُؤَرِّخِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي سَنَةِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْإِتْفَاقُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصَلِّي بِمَكَّةَ صَلَاةً لَا يُعْرَفُ مِنَ السُّنَنِ وَالْآدَابِ مِنْهَا إِلَّا مَا نَدَرَ، وَلَكِنْ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ أَنَّهُ يُؤَدِّي صَلَاةَ ذَاتِ رُكُوعٍ وَاحِدٍ وَسَجْدَتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي رُكْعَتَيْنِ، وَقَدْ

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢٩٧/١)، و«المقصد الأرشد» (٢٤٨/١).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم» (٩٠١/٢ - ٩٠٢).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم» (٩٠٦/٢ - ٩٠٧).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٢٠٣/٧).

جاءت في هذا أخباراً عن رسول الله ﷺ عِدَّةٌ في السَّيْرِ والمغازي وبعض كتبِ السُّنَّةِ.

### معنى الصلاة وتعريفها

والصلاةُ في كلامِ الله، وكلامِ رسولِ الله ﷺ، وكذلك في لغة العرب، على ثلاثة معانٍ؛ كما نصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ من أئمةِ العربيَّة؛ كأبي بكرٍ الأنباري وغيره<sup>(١)</sup>:

أولها: الصلاةُ المعروفةُ في الشرع:

ومن هذا قولُ الله ﷻ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

وقولُ الأعشى<sup>(٢)</sup> يصفُ راهبًا:

يُرَاجِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ فَطَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا

والمعنى الثاني: الرحمةُ من الله لعباده؛ وهذا كقولِ الله تعالى:

﴿أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وكقولِ

النبي ﷺ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى)<sup>(٣)</sup>؛ أي: اللَّهُمَّ ارحمهم.

وهذا كعبُ بنُ مالكٍ<sup>(٤)</sup> يستسقي لعظامِ الشهداءِ بِمُوتَةٍ:

هَذَتْ الْعُيُونُ وَدَمَعُ عَيْنِكَ يَهْمِلُ سَحَا كَمَا وَكَّفَ الضَّبَابُ الْمُخْضِلُ

وَكَاثَمَا بَيْنَ الْجَوَانِحِ وَالْحَشَا مِمَّا تَأْوِبُنِي شِهَابٌ مُدْخِلُ

(١) انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٤ - ٤٥).

(٢) «ديوان الأعشى» (ص ٥٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٤) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٣٨٥).

وَجَدَّا عَلَى النَّفَرِ الَّذِينَ تَتَابَعُوا      يَوْمًا بِمُوتَةٍ أَسْنَدُوا لَمْ يَنْقُلُوا  
صَلَّى إِلَاهَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَتْيَةٍ      وَسَقَى عِظَامَهُمُ الْعِمَامُ الْمُسْبِلُ  
صَبَرُوا بِمُوتَةٍ لِّلْإِلَهِ نَفُوسَهُمْ      عِنْدَ الْحِمَامِ حَفِظَةً أَنْ يَنْكُلُوا

والمعنى الثالث: الدعاء؛ ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ أي: ادْعُ لَهُمْ؛ إِنَّ دَعَاءَكَ سَكَنٌ لَهُمْ، ومن ذلك - على قولٍ بعضهم - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ قالوا: إِنَّ المراد بذلك: الدعاء، ومن ذلك قول الأعشى ميمون<sup>(١)</sup>:

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَجِلًا      يَا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَمَا  
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِي      نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَمًا  
أي: عليكِ مِثْلُ ما دَعَوْتُ لي.

وهذا هو الأصل؛ فالصلاة في اللغة: الدعاء، وسمِّي ما نتعبدُ الله به: صَلَاةً؛ لأنَّ المصلِّي يدعو في صَلَاتِهِ، والعَرَبُ تسمِّي بالشيء إذا تعلق به، أو جاورَهُ، أو كان منه بسببٍ؛ ومن ذلك الصلاة على الميت: إنما هي الدعاء له.

وفي حالٍ ورود شيءٍ من الألفاظ الشرعية على وجه، وله في اللغة وجوهٌ، فينصرف عند ورودِهِ في النصِّ إلى المراد الشرعي، وهو هنا - أي: الصلاة - «العبادة المفتتحة بالتكبير، والمختتمة بالتسليم، على هيئة معروفة»؛ ولهذا يعرف الفقهاء الصلاة بأنها: «عبادة ذات أفعالٍ وأقوالٍ مخصوصة، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم»، وقد جاء في الخبر عن

(١) «ديوان الأعشى» (ص ١٠١).

رسول الله ﷺ، كما في «المسند»، وكذلك في بعض السنن؛ من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ، قال: (تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)<sup>(١)</sup>.

والمراد بتحريمها؛ أي: أنه يحرم على الإنسان ما كان يباح له قبل ذلك بهذا التكبير، وتحليلها التسليم؛ أي: أنه يحل له ما كان قد حرم عليه قبل ذلك؛ وهذا الحديث قد جاء بطريق عدة لا يخلو مجملها من ضعف<sup>(٢)</sup>.

### حكم تارك الصلاة

وهذه الصلاة هي الفاصل بين المؤمن والكافر؛ ولهذا توعد الله تاركها بالنار؛ بل توعد الله الساهي والمؤخر لها عن وقتها بالوعيد الشديد والعذاب الأليم، وقد جاء في ذلك عن رسول الله ﷺ أخبار كثيرة تدل على أن من ترك الصلاة، فقد كفر، من ذلك ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>؛ من حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: (بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ).

وقد جاء هذا أيضًا عند مسلم من حديث أبي الزبير، عن جابر<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١/١٢٣ و ١٢٩ و رقم ١٠٠٦ و ١٠٧٢)، وأبو داود (٦١ و ٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥).

(٢) انظر: «البدع المنيرة» (٣/٤٤٧ - ٤٥٤).

(٣) (٨٢). (٤) في الموضع السابق.



وقد جاء عند الترمذي في «الجامع»<sup>(١)</sup> بلفظ: (بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلَاةِ).

وعند أبي يعلى<sup>(٢)</sup> بلفظ: (لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ الْإِيمَانُ إِلَّا تَرْكُهُ الصَّلَاةِ).

ورواه محمد بن نصر المروزي في كتابه «تعظيم قدر الصلاة»<sup>(٣)</sup>؛ من حديث جابر رضي الله عنه؛ بلفظ: (إِلَّا أَنْ يَدَعَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً).

وجاء عن مجاهد بن جبر؛ أنه سأل جابراً: «مَا كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ عِنْدَكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟» قال: الصلاة<sup>(٤)</sup>.

وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله، عن ابن عباس؛ قال: «لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ احْتَمَلْتُهُ أَنَا وَنَفَرُ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى أَدْخَلْنَاهُ مَنْزِلَهُ، فَلَمْ يَزَلْ فِي غَشِيَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى أَسْفَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّكُمْ لَنْ تُفَزِعُوهُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَقُلْنَا: الصَّلَاةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: أَمَّا إِنَّهُ لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ تَرَكَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى وَجُرْحُهُ يَتَعَبُّ دَمًا»<sup>(٥)</sup>.

وما جاء عن عُمَرَ أَصَحُّ شَيْءٍ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَرُويَ فِي كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَفِيهَا ضَعْفٌ.

ويكفي في الوعيد: أَنْ مَنْ تَرَكَهَا يُحَسَّرُ مَعَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ

(٢) في «مسنده» (١٩٥٣).

(١) (٢٦١٨).

(٣) (٨٩٠).

(٤) أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٩٣)، والخَلَّال في «السُّنَّة» (١٣٧٩).

(٥) «مصنف عبد الرزاق» (٥٨١).

وأبي بن خلف؛ كما روى الإمام أحمد، وعبد بن حميد، وابن جبان، والطبراني، وغيرهم<sup>(١)</sup>؛ من حديث عبد الله بن عمرو؛ أن رسول الله ﷺ قال: (مَنْ حَافَظَ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، كُنَّ لَهُ نُورًا وَنَجَاةً وَبُرْهَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا، لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا نَجَاةً وَلَا بُرْهَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَحُشِرَ مَعَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَأَبِي بِنِ خَلْفٍ).

وهذا من أوضح الأدلة على كفر تارك الصلاة؛ لأن انتفاء النور والبرهان والنجاة، والكيثونة مع فِرْعَوْنَ وهَامَانَ وقَارُونَ وأبي بن خلف يوم القيامة، أوضح دليل على الكفر، ومن حُشِرَ مع هؤلاء فلا فلاح له؛ ولذلك قد ذهب الصحابة بالاتفاق، وذهب التابعون كذلك إلى أن من ترك الصلاة - سواء كان جاحداً لوجوبها، أو كان تاركاً لها على الكسل والتهاون - أنه كافر، وهذا محل اتفاق عندهم، والخلاف إنما طرأ في مرادهم بالكفر هل هو المخرج من الملة أو ما دونه، والأول أظهر.

وترك ما لا تصح الصلاة دونه كالوضوء وغسل الجنابة كتركها، وجحد وجوبه كجحد وجوبها؛ لأن الصلاة هي الإيمان؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يعني: صلاتكم، كما جاء مفسراً عند أكثر المفسرين، وفي الحديث: (الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ)<sup>(٢)</sup>؛ يعني: شطر الصلاة، ولا تتم إلا به.

وقد روى الترمذي، ومحمد بن نصر؛ من حديث بشر بن المفضل، عن الجريري، عن عبد الله بن شقيق العُقيلي: أنه قال: «مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩ رقم ٦٥٧٦)، والدارمي (٢٧٦٣)، وابن حبان (١٤٦٧)، والطبراني في «الأوسط» (١٧٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.

أصحابِ رسولِ الله ﷺ يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كُفْرًا إِلَّا الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>.  
وهذا حكاية إجماع.

ونَصَّ على الإجماع - أيضًا - التابعون؛ ومنهم: أيوبُ بنُ أبي تيممة السَّخْتِيَانِيُّ؛ كما روى ذلك محمدُ بنُ نصرِ المروزي<sup>(٢)</sup>؛ من حديثِ حمَّادِ بنِ زَيْدٍ، عن أيوبَ بنِ أبي تيممة السَّخْتِيَانِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: «تَرَكُ الصَّلَاةِ كُفْرٌ لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ».

ولا أَعْلَمُ نَصًّا عن أحدٍ من الصحابة ولا من التابعين أَنَّهُ قَالَ بِعَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، إِلَّا مَا رُوِيَ عن ابنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ - وهو أولُ مَنْ أَشارَ إِلَى ذلك - كما رواه عنه محمدُ بنُ نَصْرِ المروزي<sup>(٣)</sup>؛ من حديثِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الله الأَوْيسِيِّ، عن إبراهيم، عن ابنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عن الرجلِ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ إِنَّمَا تَرَكَهَا أَنَّهُ ابْتَدَعَ دِينًا غَيْرَ الإسلامِ قُتِلَ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا هُوَ فَاسِقٌ ضَرِبَ ضَرْبًا مَبْرَحًا وَسُجِنَ».

وفي هذا أَنَّهُ لَا يَرَى كُفْرَ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ، وَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، فَهَذَا مَحَلُّ الْخِلَافِ، أَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ بِالْكُلِّيَّةِ أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَكْفُرُ، فَلَا أَعْلَمُ نَصًّا يَعْضُدُّهُ؛ لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ قَوْلِ التَّابِعِينَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ نَشَأَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وهذا الذي عليه إجماعُ الصحابة، وكما قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ: «الْإِجْمَاعُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ تَبَعَ لَهُمْ».

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٢٦٢٢)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٨).

(٢) في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٧٨). (٣) في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٣٥).

وقد ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ مِنَ السَّلَفِ جَمَاعَةٌ قَلِيلُونَ؛  
منهم: مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.

وَمِنْ بَعْدِهِمْ جَمْعٌ؛ كَابْنِ رَشْدٍ الْحَفِيدِ، وَابْنِ حَبَّانٍ، وَالطَّحَاوِيُّ،  
وَابْنُ قُدَامَةَ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «مَغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»،  
وَأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ، وَالسَّخَاوِيُّ.

وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْأَثَمَةِ: عَدَمُ كُفْرِ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ  
الْخَمْسَةِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَوَّلَ، وَالرُّكْنَ الثَّانِي، وَهُوَ الصَّلَاةُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ بِهِ نَافِعٌ،  
وَالْحَكَمُ، وَابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ بِهِ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، وَهُوَ  
رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ -: إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ  
كَانَ زَكَاةً أَوْ صِيَامًا أَوْ حَجًّا، مُتَعَمِّدًا كَسَلًا أَوْ تَهَاوُنًا أَوْ جُحُودًا، فَإِنَّهُ  
كَافِرٌ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الْكُفْرِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَافِرٌ، قَوْلٌ مَعْرُوفٌ  
لَأَثَمَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَالتَّكْفِيرُ إِنَّمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ فِي الرُّكْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي،  
وَلَا يَعْضُدُ الدَّلِيلُ مَا عَدَا ذَلِكَ.

وَأُظْهِرَ مَا جَاءَ فِيهِ - فِيمَا عَدَا الرُّكْنَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ - فِي الْحَجِّ؛ كَمَا فِي  
قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ  
فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَمَا جَاءَ عَنْ عُمرَ بْنِ  
الْخَطَّابِ ﷺ، فِيمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو  
الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
غَنَمٍ، عَنْ عُمرَ؛ قَالَ: «مَنْ أَطَاقَ الْحَجَّ فَلَمْ يَحُجَّ، فَسَوَاءٌ عَلَيْهِ مَاتَ

يهودياً أو نصرانياً<sup>(١)</sup>؛ وهو متأولٌ.

ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ ابْنِ غَنَمٍ، بِهِ.

وإسناده صحيحٌ عن عمر بن الخطاب.

وقد حَكَّى غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمةِ الإجماعَ على كُفْرِ تاركِ الصلاةِ بأيِّ حالٍ كان تَرَكُّهَا إذا كان متعمِّداً؛ منهم إسحاقُ بنُ راهويه، ومحمدُ بنُ نَصْرِ المروزي<sup>(٣)</sup>.

وقد ذَهَبَ إسحاقُ بنُ راهويه: إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ تاركِ الصلاةِ قد وافَقَ قولَ المرجئة، ومالَ إلى هذا أبو داودَ في كتابه «السُّنَنُ»<sup>(٤)</sup>، حينما ترجمَ قال: «بَابُ رَدِّ الإِرْجَاءِ»، ثم أوردَ حديثَ جابرٍ في كُفْرِ تاركِ الصلاةِ.

وعليه يُعْلَمُ تساهلُ كثيرٍ مِنَ المتأخِّرينَ في حكمِ تاركِ الصلاةِ؛ بل قد شَتَّعَ بعضُهُمْ على مَنْ قال بكُفْرِهِ مع ثبوتِ النصِّ عن رسولِ الله ﷺ بذلك.

### أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ

وَأَمَّا الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، فَالنَّصُوصُ عَنْهُمْ فِي هَذَا مُتَّفَاوِتٌ:

■ فَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - المشهورُ عنه القولُ بالكُفْرِ - نصَّ عليه جماهيرُ أصحابِهِ، بل عامَّتُهُمْ، حكاه عنه مِنْ أصحابِهِ: ابنُ هانئٍ،

(١) نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» (٣/١٢٨)، وقال: «وهذا إسناد صحيح إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٢) في «السنن الكبرى» (٤/٣٣٤). (٣) انظر: «تعظيم قدر الصلاة» (٩٩٠).

(٤) (٤٦٧٨).

وَالْحَلَّالُ، وَحَبْلُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَإِسْمَاعِيلُ الشَّالْتَنَجِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْكَافِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ، وَالْمَيْمُونِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ، وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبُو طَالِبٍ، وَالْإِصْطَخَرِيُّ فِي رِسَالَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ كَمَا ذَكَرَهَا بِإِسْنَادِهَا ابْنُ أَبِي يَعْلَى الْقَاضِي فِي كِتَابِهِ «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا أَعْلَمُ عَنْ أَحْمَدَ نَصًّا بِعَدَمِ التَّكْفِيرِ إِلَّا مَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ حِينَمَا سَأَلَهُ عَنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، قَالَ: كَيْفَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: «مِثْلُ تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَأَدَاءِ الْفَرَائِضِ»<sup>(٢)</sup>.

قِيلَ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ، فَإِيمَانُهُ يَنْقُصُ لَا يَزُولُ؛ وَفِي هَذَا نَظَرٌ:

أَوَّلًا: أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، هُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْكَفْرِ فِيمَنْ هَذِهِ حَالُهُ؛ وَلِهَذَا قَدْ أَخْرَجَ فِي كِتَابِهِ «الْمُسْنَدِ»<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ؛ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَايِعَهُ عَلَى أَلَّا يَصَلِّيَ إِلَّا صَلَاتَيْنِ، فَبَايَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَعْلُومٌ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَصْرِّحْ بِخِلَافِهِ، أَوْ كَانَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» يَكُونُ كَالنَّصِّ عَنْهُ.

(١) (٥٨/١ - ٥٩).

(٢) «مَسَائِلُ أَحْمَدَ؛ رِوَايَةُ ابْنِهِ صَالِحٍ» (١١٩/٢).

(٣) (٢٤/٥ وَ ٣٦٣ رَقْم ٢٠٢٨٧ وَ ٢٣٠٧٩).

وقد حكى الخلاف في هذه المسألة ابنُ مُفْلِحٍ في كتابه «الآداب الشرعية»<sup>(١)</sup>، فقال: «ما رواه أحمدُ في «المسند»، ولم يصرِّحْ بخلافه، فهل يكونُ مذهباً له؟ فيه خلافٌ بين الأصحاب، والظاهرُ: أنه لا يخالفه».

وهذا كذلك عند مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه «الموطأ»<sup>(٢)</sup>.

وعليه فإخراجُ الإمام أحمدَ لهذا الخبرِ: أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلامَ بايَعَ رجلاً على ألاَّ يصليَ إلاَّ صلاتينِ، دليلٌ على أنَّ بقاءه على هذه الحالِ لا يصليَ إلاَّ صلاتينِ أهونٌ من بقاءه على كفره الأصلي؛ وعليه يقالُ: إنَّ مَنْ تَرَكَ صلاةً واحدةً أو صلاتينِ في اليومِ واللييلةِ حتى يخرجَ وقتها لا يكفرُ.

وقد ثَبَتَ عن غيرِ واحدٍ مِنَ السَّلَفِ القولُ بالكفرِ في هذه الحال؛ وهذا مروى عن الحسنِ البصريِّ، ونَصَّ عليه إسحاقُ بنُ راهويه، وهو روايةٌ عن الإمامِ أحمدَ على خلافِ الظاهر، وهو روايةٌ عن مالكٍ، وروايةٌ عن الشافعيِّ؛ نَقَلَهُمَا الطحاويُّ في «مختصرِ اختلافِ العلماء».

وعلى هذا الذي وردَ في «المسند»، يُحْمَلُ ما جاء في روايةِ ابنه صالحٍ عن زيادةِ الإيمانِ ونقصائه فيمن تَرَكَ الفرائضَ، ومنها الصلاةُ.

ثانياً: أنَّ عامَّةَ أصحابِ أحمدَ يَنْقُلُونَ عنه القولُ بكفرِ تاركها؛ فلا يُصارُ إلى ظَنٍّ، ويتركُ اليقين.

وأما ما جاء في روايةِ ابنه عبدِ الله: أنَّ أحمدَ سُئِلَ عَمَّنْ تَرَكَ شهراً؟ قال: «يُعِيدُهَا»<sup>(٣)</sup>، فيقالُ: جوابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(٢) (٤/٣٩٣).

(١) (١/٥٨).

(٣) «مسائل أحمد؛ رواية عبد الله» (١٩٧).

الأول: أنه لا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقَضَاءِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ الْكُفْرِ؛ فإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ يَكْفُرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَيُرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا تَابَ، وَمِثْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.

وإن كان قولُهُمَا لا يستقيم من جهة الخبر؛ فقد روى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ»؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رُزْمَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ أَنَّهُ شَهِدَهُ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ صَلَاةَ أَيَّامٍ، وَقَالَ: «فَمَا صَنَعَ؟»، قَالَ: نَدِمَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ؟ فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «لِيَقْضِ مَا تَرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ»، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى الْحَدِيثِ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أَنَّ هَذَا حِكَايَةٌ عَامَّةٌ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ؛ فَالْتَرَكُ قَدْ يَكُونُ بِجَهْلٍ الْوُجُوبِ؛ كَالْمَرْأَةِ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا الدَّمُ الْفَاسِدُ، وَلَا تَسْتَفْتِي تَفْرِيطًا مِنْهَا، وَتُظَنُّ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعِيدَ تِلْكَ الصَّلَاةَ؟ عَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَمِنْ ذَلِكَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ شَهْرًا وَهُوَ غَيْرُ وَاجِدٍ لِلْمَاءِ، وَهُوَ عَلَى جَنَابَةٍ، وَيُظَنُّ أَنَّ التَّيْمُمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ الْأَكْبَرَ، وَمِنْ ذَلِكَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ شَهْرًا؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ التُّرَابِ وَالْمَاءِ.

وعلى ذلك؛ فَيُحْمَلُ الْمُتَشَابَهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى الصَّرِيحِ مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ.

■ وَأَمَّا الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا أَحْفَظُ عَنْهُ نَصًّا وَلَا قَوْلًا، بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، أَوْ عَدَمِ كُفْرِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَاتٌ وَنُقُولٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ، إِلَّا قَتْلَ تَارِكِهَا، فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ

(١) «تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (١٠٦٨).

(٢) (٢٣١/٤ و ٢٣٨). وانظر: «الاستذكار» (٢/٢٨٥).



عنه في «البيان والتحصيل»<sup>(١)</sup>.

والمشهور عنه عند أصحابه: أنَّ تارك الصلاة ليس بكافر؛ وهذا الذي ينقله عنه جماعة من أصحابه؛ بل جماهير أصحابه، كما نقله عنه ابن رشد، وابن عبد البر.

ونقل ابن رشد في كتابه «المقدمات الممهدات»<sup>(٢)</sup>، «حاشية المدونة»، عن مالك: كُفِّرَ تارك الصلاة، وقيد بالإصرار، وكأنه يذهب إلى ما ذهب إليه الإمام أحمد من أن من ترك صلاة أو صلاتين؛ أنه لا يكفر؛ بإخراجه لحديث نصير؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد عدَّ الشَّنْقِيطِيُّ في «أضواء البيان»<sup>(٣)</sup> الرواية عن مالك بالتكفير ضعيفة.

ونقل الطحاوي عنه - كما في «المختصر»<sup>(٤)</sup> - أنه يقول برودة من ترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها ما لم يقضها.

ونقول الفقهاء من المالكية عنه أصح وأرجح من نقول غيرهم؛ فهم أعلم الناس بمذهبه.

■ وأما الشافعي رحمه الله، فلا أحفظ عنه نصاً صريحاً أيضاً بعدم كفر تارك الصلاة، وإن كان أصحابه ينقلون عنه عدم كفر تارك الصلاة، وقد نصَّ على هذا القول وحكاه عن الإمام الشافعي جماهير أصحابه؛ كالصابوني في «عقيدة السلف»<sup>(٥)</sup>، والنووي في «المجموع»<sup>(٦)</sup>، وجماعة.

(١) (٤٧٥/١).

(٢) (١٤٣ - ١٤٢/١).

(٣) (٤٤٧/٣).

(٤) «مختصر اختلاف العلماء» (٣٩٣/٤).

(٥) (ص ٨٤).

(٦) (١٦/٣ - ١٧).

ونقل بعض الأئمة عن الإمام الشافعي؛ أنه يرى كُفْرَ تارك الصلاة، كما حكاه عنه الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار»<sup>(١)</sup>، وكذلك في «مختصر اختلاف العلماء»<sup>(٢)</sup>؛ بل نقل عنه كُفْرَ مَنْ تَرَكَ صلاةً واحدةً حتى يخرج وقتها.

وقد أشار الشافعي إلى عدم التكفير، وفي قوله عموم، وهو ما جاء في كتابه «الأُم»<sup>(٣)</sup>؛ قال: «لو أنَّ رجلاً تَرَكَ الصلاةَ حتى يخرج وقتها، كان قد تعرَّضَ شرًّا إلا أن يعفو الله».

يعني: تحت المشيئة، ولا يكون تحت المشيئة بالعفو أو العقاب إلا المسلمُ المُسْرِف.

ومن نفى القول بالكفر عنه مطلقاً، ففي قوله نظر، ولعل مراده هنا: الصلاة الواحدة حتى يخرج وقتها؛ كما هو ظاهر مذهب أحمد؛ ولذا قال: «لو أنَّ رجلاً تَرَكَ الصلاةَ حتى يخرج وقتها»؛ ولعل هذا قول آخر له غير ما ذكره الطحاوي عنه، أو أنَّ ما نقله الطحاوي مقيّد بعدم القضاء.

ثم إنَّ ذكره لخروج الوقت دليل على أنَّ مراده الصلاة الواحدة، ولو كان مراده الترك بالكلية، لَمَا كان لذكر خروج الوقت فائدة كبيرة.

■ وأما أبو حنيفة رحمته الله، فالمشهور عنه عدم التكفير، ونقله عنه جماهير أصحابه؛ منهم الإمام الطحاوي في كتابه «المُشْكِل»<sup>(٤)</sup>، وكذلك

(٢) (٣٩٣/٤).

(٤) (٢٠٥/٨).

(١) (٢٠٥/٨).

(٣) (٤٣٠/٢).

في كتابه «مختصر اختلاف العلماء»<sup>(١)</sup>، وإلى هذا ذهب شيوخه؛  
 كحماد بن أبي سليمان، وغيره.

وقد ذكر السُّبْكِيُّ في «طبقات الشافعية»<sup>(٢)</sup> مناظرة بين الإمام أحمد  
 وبين الإمام الشافعي في مسألة كفر تارك الصلاة: أنَّ الشافعي وأحمد  
 تناظرا، فقال الشافعي: يا أحمد، أنقول: إنه يكفر؟

قال: نعم.

قال: إذا كان كافرا فِيمَ يُسَلَّمُ؟

قال: يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله.

قال الشافعي: فالرجل مستديم لهذا القول لم يتركه؟

قال: يُسَلَّمُ بَأَن يَصَلِّي.

قال: صلاة الكافر لا تصح، ولا يُحكَّم بالإسلام بها؟

فسكت الإمام أحمد.

وهذه حكاية منكّرة، وليس لها إسناد، وقد أوردَهَا السُّبْكِيُّ في

كتابه «طبقات الشافعية» بصيغة التمرّض، وهذه المناظرة فيها من ضعف  
 الاستدلال، وضعف الحجة ما لا يليق بهذين الإمامين.

وترك الصلاة ليس من خصال أهل الإيمان بحال؛ ولهذا قد ذكر

العراقي في أوائل كتابه «طرح الثريب»<sup>(٣)</sup>: «عن بعض علماء المغرب،

فيما حكا له صاحبه الشيخ الإمام أبو الطيب المغربي؛ أنه تكلم يوما في

ترك الصلاة عمدا، ثم قال: وهذه المسألة مما قرّضها العلماء، ولم

تقع؛ لأن أحدا من المسلمين لا يتعمد ترك الصلاة، وكان ذلك العالم

(٢) (٢) (٦١/٢).

(١) (٤) (٣٩٣).

(٣) (٢) (١٥٠).

غيرَ مخالِطٍ للناسِ، ونَشَأَ عِنْدَ أَبِيهِ مُشْتَغِلًا بِالْعِلْمِ مِنْ صِغَرِهِ، حَتَّى كَبُرَ، وَدَرَّسَ، فَقَالَ ذَلِكَ فِي دَرْسِهِ.

وعلى كُلِّ: فهذا القولُ وغيرُهُ يَدُلُّ على أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ لَيْسَ مِنْ خِصَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِحَالٍ، وَيَكْفِي التَّشْدِيدُ فِي النُّصُوصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحِكَايَاتِ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأُئِمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، وَقَدْ تَقَدَّمتْ جَمَلَةٌ مِنْهَا.

### ﴿ حَكْمُ الْقَضَاءِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَامِدًا ﴾

وَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً عَامِدًا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ، فَجُمُوهُوُ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا؛ كَمَنْ أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ عَامِدًا يَقْضِي.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْحَالَيْنِ، وَلَا يُشْرَعُ لَهُ؛ بَلْ يُكْثَرُ مِنَ النَّوَافِلِ وَيَتَوَبُّ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْقَضَاءِ، وَالتَّرْكَ جُرْمٌ عَظِيمٌ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقْضَى.

ثُمَّ إِنَّ الْقَضَاءَ عَمَلٌ مُسْتَقِلٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَالصَّلَاةُ إِمَّا أَدَاءٌ أَوْ قَضَاءٌ أَوْ إِعَادَةٌ أَوْ تَكَرُّارٌ؛ فَلَا يُعْمَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنَ الْوَحْيِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ بِالْقَضَاءِ لِمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا، فَضْلًا عَنْ وَجُودِ شَيْءٍ مَرْفُوعٍ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَلَا يُعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَامِدِ شَيْءٌ؛ بَلْ وَلَمْ أَجِدْ صَرِيحًا عَنِ التَّابِعِينَ - أَيْضًا - فِيهِ شَيْئًا، إِلَّا عَنِ النَّخَعِيِّ»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» (١٣٩/٥).

وأعلى شيءٍ صحيح صريح في هذه المسألة أعلمه عن السلف: هو ما ثبت عن الحسن البصري؛ كما رواه المروزي<sup>(١)</sup>؛ من طريق النظر، عن الأشعث، عن الحسن؛ قال: «إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها».

قال محمد بن نصر: «قول الحسن هذا يحتل معنيين: أحدهما: أنه كان يكفره بترك الصلاة متعمداً؛ فلذلك لم ير عليه القضاء؛ لأن الكافر لا يؤمر بقضاء ما ترك من الفرائض في كفره.

والمعنى الثاني: أنه إن لم يكن يكفره بتركها، فإنه ذهب إلى أن الله ﷻ إنما افترض عليه أن يأتي بالصلاة في وقت معلوم، فإذا تركها حتى يذهب وقتها، فقد لزمته المعصية؛ لتركه الفرض في الوقت المأمور بإتيانه به فيه، فإذا أتى به بعد ذلك، فقد أتى به في وقت لم يؤمر بإتيانه به فيه، فلا ينفعه أن يأتي بغير المأمور به، عن المأمور به».

قال: «وهذا قول غير مستنكر في النظر، لولا أن العلماء قد اجتمعت على خلافه».

وقد نصر هذا القول ابن حزم<sup>(٢)</sup>، وابن بنت الشافعي<sup>(٣)</sup>، وأبو عبد الرحمن صاحب الشافعي، وهو قول الحميدي، قال ذلك في عقيدته<sup>(٤)</sup>، وفي آخر كتابه «المسند»<sup>(٥)</sup>، وأشار إلى هذا بعض الأئمة؛ كالبرهاري<sup>(٦)</sup>، وابن بطة، والجوزجاني<sup>(٧)</sup>.

(١) في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٧٨). (٢) في «المحلى» (٢/٢٣٥).

(٣) كما في «مغني المحتاج» للخطيب الشربيني (١/٣٠٨).

(٤) انظر: «أصول السنة» (ص ٤٣). (٥) (٢/٣٦١).

(٦) في «شرح السنة» (ص ٩٥).

(٧) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٥/١٣٥).

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ<sup>(١)</sup>، وَعَدَّهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «ذِيلِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ مَفْرَدَاتِهِ وَغَرَائِبِهِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ خَالَفَ الْمُقْتَى بِهِ فِي عَصْرِهِ، فَابْنُ رَجَبٍ نَفْسُهُ رَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ فِي كِتَابِهِ «الْفَتْح».

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مَنْ قَالَ بِالْقَضَاءِ الْقَوْلَ بَعْدَ كَفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؛ فَاسْحَاقُ يُنْصُ عَلَى كَفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَيُرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِنْ تَابَ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ»<sup>(٣)</sup> مِنْ إِجْمَاعِ سَائِرِ الْأُمَّةِ عَلَى كَفْرِ مَنْ قَالَ بَعْدَ وَجوبِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمَتْرُوكَةِ عَمْدًا، فَهُوَ - مَعَ جَلَالَتِهِ - إِلَّا أَنَّهُ أَبْعَدُ النَّجْعَةِ، وَحَمَلُ سَائِرِ الْأُمَّةِ مَا لَمْ يُحْمَلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَرِّ الْعَصُورِ.

وَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ شِدَّةُ نَكِيرِهِ عَلَى النَّظَامِ الْمُعْتَزَلِيِّ.

وَكُلُّ مَنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى وَجوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَامِدِ غَيْرِ الْمَعْذُورِ يَسْتَدِلُّ بِأَدْلَةٍ عَامَّةٍ فِي وَجوبِ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ، وَسَبَبُ وَرُودِهَا الْعَذْرُ؛ كَالنَّسْيَانِ وَالْعَجْزِ وَالنَّوْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ فَرَّقَ الشَّارِعُ بَيْنَ الْمُتَعَمِّدِ وَالنَّاسِي فِي أَحْوَالٍ كَثِيرَةٍ، وَقِيَاسُ الْمُتَعَمِّدِ عَلَى النَّاسِي غَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَجِبُ بِأَمْرِ الْأَدَاءِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ، وَإِذَا جَاءَ أَمْرُ الْأَدَاءِ مَفْضَلًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ الْقَضَاءِ كَذَلِكَ، وَحَقُّ اللَّهِ يَخْتَلِفُ عَنْ حَقِّ الْآدَمِيِّينَ فِيمَنْ تَرَكَ الْحَقَّ عَمْدًا أَوْ نَسْيَانًا، وَيَجِبُ قَضَاءُ الْحَقِّ لِلْآدَمِيِّينَ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ فِي عَدَمِ قَضَاءِ حَقِّ الْآدَمِيِّينَ تَفْوِيتَ حَقِّ ثَابِتٍ، وَمَجْلَبَةٌ لِلْخُصُومَةِ، وَفِي مُشَابَهَةِ الْعَامِدِ لِلنَّاسِي فِي الْعِبَادَاتِ تَقْلِيلٌ مِنْ حَقِّ عِبَادَةٍ عَظِيمَةٍ، وَالنَّاسِي بِقَضَائِهِ يَسْتَدْرِكُ حُطًّا وَأَجْرًا فَاتَهُ خَصَّةُ الشَّارِعِ بِهِ، وَالْعَامِدُ

(١) فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢/٤٠ - ٤١).

(٢) (٥٢٤/٤). (٣) (ص ١٣٢).

لا يشابهه الناسي في هذه العلة، والواجب عليه التوبة لا القضاء، والقضاء لا يكفر ذنبه.

والنصوص في الشريعة جاءت مقيدة بالمعذور، والتعميم أيسر للأفهام عند إرادته؛ فلما تنكبه الشارع، دلّ على عدم إرادته.

والصلاة التي نبين صفتها هي الفرائض الخمس التي فرضها الله على عباده في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، والبيان لها من الابتداء إلى الانتهاء، وما اتصل بالفرائض من ذكر وسنن راتبه.

فتقول:

### آداب المَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ

إنَّ الصلاة يُشْرَعُ الْإِتْيَانُ إِلَيْهَا فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ بُنِيَتْ، وَقَدْ فَرضَ اللهُ الْإِتْيَانَ إِلَيْهَا جَمَاعَةً؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقد جاء في ذلك عن رسول الله ﷺ نصوصٌ عدّة.

ولم يثبت عن رسول الله ﷺ في الإتيان إلى الصلاة دعاءٌ معلومٌ، وأمّا ما رواه مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(١)</sup>؛ من حديث محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، في قِصَّةِ يَتَوَتَّتِهِ عِنْدَ خَالَتِهِ مِمْمُونَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُمَّ، اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي

نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا)، فهذا الحديث غَلَطَ وَوَهَمَ، وقد أورده الإمام مسلمٌ في «صحيحه» مُعَلَّلًا له، بعدَ روايةِ حديثِ كُرَيْبٍ مولى عبدِ الله بنِ عَبَّاسٍ، عن عبدِ الله بنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام قال ذلك في صلاتِهِ؛ فهذا الدعاءُ في السجودِ، وفي الليلِ، وليس في الذَّهَابِ إلى المسجدِ؛ كما مال إلى هذا الإمامُ البخاريُّ<sup>(١)</sup> حينما ترجمَ على هذا الحديثِ؛ قال: «بابُ الدعاءِ إذا انتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ»، وترجمَ على هذا الإمامُ النَّسَائِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «سننِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ قال: «بابُ الدعاءِ في السجود».

والصوابُ: أَنَّ هذا الدعاءَ إِنَّمَا هو في السجودِ، وليس في الذَّهَابِ إلى المسجدِ، وقد وَهَمَ فيه مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ في روايَتِهِ عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ عَبَّاسٍ، وإبرأُ الإمامُ مسلمٌ له بعدَ أَنْ أوردَهُ مِنْ حديثِ كُرَيْبٍ مولى عبدِ الله بنِ عَبَّاسٍ، إعلالٌ له، لَا احتجاجُ به.

وَيُشْرَعُ أَنْ يَخْرُجَ الْإِنْسَانُ متوضِّئًا لكلِّ صلاةٍ، وإنْ صَلَّى الصلواتِ الخمسَ بوضوءٍ واحدٍ، فلا حَرَجَ عليه.

وَيُشْرَعُ له أَنْ يَأْتِيَ إلى الصلاةِ بسكينةٍ ووقارٍ، فَيُشْرَعُ للماشي إلى الصلاةِ مِنَ السكينةِ والوقارِ كما يُشْرَعُ في الصلاةِ؛ ففي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: (فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ)؛ فأشار بذلك إلى أنه ينبغي أن يتأدَّبَ بأدَابِ الصلاةِ؛ مِنْ تَرْكِ الْعَجَلَةِ، والخشوعِ والوقارِ وسكونِ الأعضاء، وَمِنْ هذا

(١) في «صحيحه» (٦٩/٨).

(٢) (٢١٨/٢).

(٣) (١٥٢/٦٠٢).



أمره عليه الصلاة والسلام مَنْ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا يَشُبُّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ فِي صَلَاةٍ.

يقول الشافعي - كما نقله عنه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»<sup>(١)</sup> -: «أَحَبُّ لَهُ فِي الْعَمَدِ لَهَا مِنَ الْوَقَارِ مِثْلُ مَا أَحَبُّ لَهُ فِيهَا».

وحديث أبي ثُمَامَةَ الْحَنَاطِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الصَّلَاةِ، لَا يَصِحُّ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمْ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يَشُبُّكَ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَإِنَّهُ فِي الصَّلَاةِ)<sup>(٢)</sup>.

وَالْحَنَاطُ لَا يُعْرِفُ، وَخَبَرُهُ مِنْكَرٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «لَا يُعْرِفُ، يُتْرَكُ»<sup>(٣)</sup>.

ورواه الطحاوي بإسنادٍ أمثل، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا<sup>(٤)</sup>.

قال الطحاوي: «لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ كَعْبٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ».

ووردَ النَّهْيُ فِي تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَدِيثِ مَوْلَى لَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَصِحُّ.

(١) (٤٠١/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤١/٤) رقم (١٨١٠٣)، وأبو داود (٥٦٢)، والترمذي (٣٨٦)؛ وعنده: «عن رجل، عن كعب بن عجرة».

(٣) انظر: «سؤالات البرقاني» (٥٩٥).

(٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥٧٠).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٨٥٩)، وأحمد في «مسنده» (٤٢/٣) و٥٤ رقم (١١٣٨٥ و١١٥١٢).

وَبَتَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ بَلْفُظَ: «ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»، وَفِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ)، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: «شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَذَهَبَ الْبُخَارِيُّ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَالْمَحَ إِلَى ضَعْفِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ؛ حَيْثُ تَرَجَّمَ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٤)</sup>، فَقَالَ: «بَابُ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ».

وَسَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ، وَإِذَا جَازَ فِي الْمَسْجِدِ، فَهُوَ فِي غَيْرِهِ أَجُوزُ.

وَيَمْشِي وَلَا يَسْعَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَأَمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ)<sup>(٥)</sup>.

وَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ لِكُلِّ آتٍ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَنْ اسْتَعْجَلَ إِلَى الصَّلَاةِ حِينَمَا كَانَ الرَّسُولُ يَصَلِّي بِالنَّاسِ، فَسَمِعَهُمْ مِنْ وَرَائِهِ؛ فَفِي الْبُخَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رَجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّي، قَالَ: (مَا شَأْنُكُمْ؟)، قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: (فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ، فَأَمْشُوا، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ؛ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُوا)»<sup>(٦)</sup>.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٨١).

(١) «صحيح البخاري» (٤٨٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٧٩ و ٤٧٨).

(٤) (١٠٣/١).

(٥) «صحيح البخاري» (٦٣٦)، و«صحيح مسلم» (٦٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٦) «صحيح البخاري» (٦٣٥).

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّهُ لَا حَرَجَ أَنْ يَسْعَى سَيْرًا إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رُكْعَةً، أَوْ تَسْلِيمَ الْإِمَامِ؛ لِثُبُوتِ هَذَا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(١)</sup>، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ الْإِقَامَةَ وَهُوَ بِالْبَقِيعِ، فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَحَقُّ مَا سَعَيْنَا إِلَيْهِ الصَّلَاةُ».

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>: «وَلَا بَأْسَ إِذَا طَمِعَ أَنْ يُذْرِكَ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى أَنْ يُسْرِعَ شَيْئًا مَا لَمْ يَكُنْ عَجَلَةً تَقْبُحُ».

وَرُوي عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَرَاهَةُ الْإِسْرَاعِ حَتَّى لَوْ خَشِيَ فَوَاتَ الرُّكْعَةَ؛ ثَبَّتَ هَذَا عَنْ أَنَسٍ، وَثَابِتِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي دَرٍّ.

رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي دَرٍّ؛ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيَمْسُ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ كَمَا كَانَ يَمْشِي قَبْلَ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

وَعَنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٥)</sup>، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَسْرَعْتُ الْمَشْيَ، فَحَبَسَنِي».

وَعَنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ؛ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ؛ قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَاضِعُ يَدِهِ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ أَهَابُهُ أَنْ أَرْفَعَ يَدَهُ عَنِّي، وَجَعَلَ يُقَارِبُ بَيْنَ الْخَطَا، فَانْتَهَيْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَقَدْ سَبَقْنَا بِرُكْعَةٍ،

(١) (٧٢/١). (٢) (٧٤٧٦).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣٩٣/٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٤١٣)، وابن أبي شيبَةَ في «مصنفه» (٧٤٨٠)،

وابن المنذر في «الأوسط» (١٩١٦).

(٥) في «مصنفه» (٧٤٨٤).

وقد صَلَّيْنَا مَعَ الإِمَامِ وَقَضَيْنَا مَا كَانَ فَاتِنًا، فَقَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: يَا ثَابِتُ، اعْمَلْ بِالَّذِي صَنَعْتُ بِكَ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: صَنَعَهُ بِي أَخِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(١)</sup>.

وهي صحيحة كالشمس عنهم.  
وَرَوَى خَبَرُ زَيْدٍ فِي مَقَابِرَةِ الْخَطَا مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَصُحُّ، رَجَّحَ وَقْفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

وقد روى الأثرم<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن رَوَاحَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَبْكُرُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَيَخْلَعُ نَعْلَيْهِ، وَيَمْشِي حَافِيًا يَخْتَصِرُ فِي مَشْيِهِ.  
وما جاء عن زَيْدٍ أَمَثَلُ شَيْءٍ فِي مَقَابِرَةِ الْخَطَا وَأَصَحُّ.

والاحتفاء لا دليل يَصُحُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَالِانْتِعَالُ أَفْضَلُ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ؛ مِنْهَا مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٥)</sup>: (اسْتَكْبِرُوا مِنَ النَّعَالِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ)، وَإِنْ مَشَى حَافِيًا، فَلَأَصْلُ الْجَوَازِ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ»<sup>(٦)</sup>.

وَكَلَّمَا بَعُدَ الْإِنْسَانُ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَهُوَ أَعْظَمُ أَجْرًا؛ لِكثَرَةِ خُطَاةِهِ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِبَنِي سَلَمَةَ لَمَّا أَرَادُوا

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٤٠٨) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١٩١٥) -.

(٢) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٠٦)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (١٣٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٥٨).

(٣) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/٢١٩)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٥٤٨)، و«المطالب العالية» (٣٣٦/٤).

(٤) كما في «فتح الباري» لابن رجب (٨/١٩٩)، وقال: «خرجه الأثرم بإسناد منقطع».

(٥) «صحيح مسلم» (٢٠٩٦).

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٤٣٤). وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (١١٩/٣).

(٧) في «صحيحه» (٦٦٥).

أَنْ يَقْرَبُوا مَنَازِلَهُمْ مِنَ الْمَسْجِدِ: (يَا بَنِي سَلَمَةَ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ، دِيَارَكُمْ تُكْتَبُ أَثَارُكُمْ).

وإن احتسب الإنسان مقاربة الخطأ من غير فوات شيء من الصلاة، فإنه يُؤجر على ذلك بإذن الله؛ ففضل الله واسع.

### الدعاء والذكر عند الخروج للصلاة

ولم يثبت عن رسول الله ﷺ خبر في خروج الإنسان من منزله إلى المسجد أو غيره بدعاء معين، وما جاء في هذا عند أبي داود وغيره من حديث أم سلمة؛ أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزَلَّ أَوْ أُزَلَّ...) إلى آخر الخبر<sup>(١)</sup>، فإنه لا يثبت؛ ففي إسناده الشَّعْبِيُّ، عن أم سلمة؛ ولم يسمع منها؛ فيكون السند منقطعاً، ومن شرائط الصحة الاتصال.

وقد نصَّ على الانقطاع عليُّ بن المَدِينِي<sup>(٢)</sup>، وإن كان قد قال الحاكم في «مستدركه»<sup>(٣)</sup> عن هذا الخبر: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وربما توهم متوهم أن الشَّعْبِيَّ لم يسمع من أم سلمة، وليس كذلك؛ فإنه دخل على عائشة وأم سلمة، جميعاً، ثم أكثر الرواية عنهما جميعاً».

فإن هذا قد خالفه الحاكم نفسه في كتابه «علوم الحديث»<sup>(٤)</sup>؛ وهذا

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٩٤)، والترمذي (٣٤٢٧)، والنسائي (٥٤٨٦ و ٥٥٣٩)، وابن ماجه (٣٨٨٤).

(٢) انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (١٣١/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢٦٥/٢)، و«نتائج الأفكار» (١٦٠/١).

(٣) (٥١٩/١). (٤) (ص ٣٥٤).

الكتاب أَلْفَهُ الْحَاكِمُ فِي قَوَّتِهِ قَبْلَ أَنْ يَشِيخَ وَتُصِيبَهُ الْعَقْلَةُ؛ قَالَ: «الشَّعْبِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ».

وَمَا فِي كِتَابِهِ «عُلُومُ الْحَدِيثِ» أَدَقُّ مِمَّا قَالَهُ فِي كِتَابِهِ «الْمُسْتَدْرَكُ».

وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ<sup>(١)</sup>، عَنْ مُجَالِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ؛ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزِلَّ أَوْ أُضِلَّ أَوْ أَظْلِمَ...)، الْخَبَرُ.

وَلَا يَصُحُّ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، فِيمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيُقَالُ لَهُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ كُفِّي وَهُدِيَ وَوُفِّي).

فَإِنَّهُ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مَنْكُرٌ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ إِسْحَاقَ؛ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ؛ فَقَدْ سَأَلَهُ التِّرْمِذِيُّ كَمَا فِي «الْعِلَلِ»<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: «حَدَّثُونِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَعْرِفُ لابْنَ جُرَيْجٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ».

وَكَذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ الدَّارِقُطْنِيُّ؛ كَمَا فِي كِتَابِهِ «الْعِلَلِ»؛ قَالَ: «الصَّحِيحُ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ إِسْحَاقَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «الْكَامِلِ» (٦/٤٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٩٨٣٧)،

وَابْنُ حِبَانَ (٨٢٢).

(٤) «الْعِلَلِ» (١٣/١٢).

(٣) (٦٧٣).

وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ فِي «سَنَنِ»: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»:

فَقَدْ يَقَالُ: إِنَّهُ اغْتَفِرَ الْانْقِطَاعُ؛ لَكُونَ الْحَدِيثِ فِي الْفَضَائِلِ.

وَرَوَى الْحَدِيثَ الْحَاكِمُ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: (بِاسْمِ اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، التَّكْلَانُ عَلَى اللَّهِ).

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَوْلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»<sup>(٢)</sup> بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْهُ.

### النِّيَّةُ فِي الصَّلَاةِ

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْمُسْلِمُ النِّيَّةَ فِي كُلِّ حِينٍ، وَفِي كُلِّ عَمَلٍ، حَتَّى مِمَّا هُوَ مِنْ الْعَادَاتِ؛ حَتَّى يَعْظُمَ لَهُ الْأَجْرُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: «النِّيَّةُ تَجَارَةُ الْعُلَمَاءِ»؛ أَي: يَكْسِبُونَ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ أَجُورًا كَثِيرَةً؛ لَعَلِمِهِمْ يَعْظُمُ النِّيَّةُ، فَكَانَتْ النِّيَّةُ عَنْدهُمْ مَكَاسِبَ، فَرُبَّمَا كَانَ الْعَالَمُ فِي عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَيَسْتَحْضِرُ عِدَدًا مِنَ النِّيَّاتِ، فَيَكْتُتِبُ اللَّهُ لَهُ أَجُورًا عِدَّةً، مَعَ أَنَّ عَمَلَهُ وَاحِدًا، فَإِذَا اسْتَحْضَرَ الْإِنْسَانُ مِقَارَبَةَ الْخَطَا، وَاسْتَحْضَرَ الْمِرَابِطَةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَاسْتَحْضَرَ التَّبْكَيرَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاسْتَحْضَرَ مَشْرُوعِيَّةَ السَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُؤَجَّرُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ أَعْظَمَ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ جَاءَ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَهَمَا فِي الْعَمَلِ الظَّاهِرِ سَوَاءٌ، وَبِالنِّيَّاتِ يَفَاضِلُونَ.

(٢) (٢٩٨١٣ و ٢٩٨١٤).

(١) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٥١٩/١).

## الوقت الذي يجب فيه الحضور للصلاة

ويجب على الإنسان الحضور إلى الصلاة عند سماع الإقامة، وأما قبل ذلك، فيستحب له، ولا يجب عليه، وإن بكر فهو الأفضل بالاتفاق.

وإن تكاسل بعد الإقامة يَأْتُم بِقَدْرِ تَأْخُرِهِ؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ) <sup>(١)</sup>.

وأما إذا كان الإنسان بعيداً؛ وإذا سَمِعَ الإقامة، لا يتمكّن من أداء الصلاة -: فهذا يجب عليه التبكير بما يُدْرِكُ به الجماعة.

## تفاضل المساجد، وفَضْلُ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ

ولا فرق في المساجد بعضها عن بعضٍ إلا المساجد الثلاثة؛ لثبوت النص، والأولى للإنسان أن يصلّي فيما هو قريب منه؛ لتحقيق المصلحة من معرفة مَنْ له حقُّ عليه من جارٍ وقريب، وهذا الذي عليه السلف؛ كما عند ابن أبي شَيْبَةَ <sup>(٢)</sup>، عن منصور، عن الحسن؛ أنه سُئِلَ عن الرجل يَدْعُ مسجد قومِهِ، ويأتي غَيْرَهُ؟ فقال الحسن: «كانوا يحبُّون أن يُكثِّرَ الرجلُ قومه بنفسِهِ».

وقد جاء عن بعض السلف استحباب الصلاة في المسجد القديم على المسجد الحديث؛ وهذا ثابت عن أنس بن مالك؛ كما رواه أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْنٍ في كتابه «الصلاة»؛ من حديث ابن سيرين، قال: «كنتُ

(١) سبق تخريجه ص (٣٣).

(٢) في «مصنفه» (٦٣٠٣).



أُقِيلُ مع أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الزَّوَايَةِ، فَإِذَا مَرَّ بِمَسْجِدٍ، قَالَ: أُمُحَدَّثُ هَذَا؟ فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، مَضَى، وَإِنْ قُلْتُ: عَتِيقٌ، صَلَّى<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَوْفٍ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقٌ مِنَ الْمَدِينَةِ لِيَالِي مُعَاوِيَةَ، فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى مَاءٍ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَعَلَى الْمَاءِ مَسْجِدَانِ مِنْ مَسَاجِدِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، قَالَ: أَيُّهُمَا بُنِيَ أَوَّلًا؟ فَقِيلَ: هَذَا، فَقَصَّدَ نَحْوَهُ».

وَعَصَّدَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، قَالُوا: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ.

وَلَعَلَّ مَرَادَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هُوَ دَفْعُ الْإِكْثَارِ مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، مِمَّا يَفَرِّقُ الْمُسْلِمِينَ، وَيُحْتُّ عَلَى الْقَطِيعَةِ، وَيَكُونُ أَبَا لِمَنْ أَرَادَ التَّشْوِيشَ عَلَى أَهْلِ الْحَيِّ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ لَا يُحِبُّ فَلَانًا وَيُبْغِضُهُ، فَيَصَلِّي فِي غَيْرِ مَسْجِدِهِ الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي اجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ - مِنْ التَّعَارُفِ وَالتَّأَلُّفِ، وَدَفْعِ الْبَغْضَاءِ، وَالمَعْرِفَةِ بِحَالِ بَعْضٍ عِنْدَ نَزُولِ الْحَاجَةِ أَوِ الْمَرَضِ أَوِ الْمَصِيبَةِ أَوِ الصَّائِلِ وَغَيْرِهِ - مَا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالسُّنَنِ الْفِطْرِيَّةِ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَفَرِّقْ؛ فَقَدْ قَالَ الْأَمَدِيُّ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤١٨/٣).

(٢) في «مصنفه» (٦٣٠٢).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١١/٢).

## الدعاء لدخول المسجد

والسُّنَّةُ لِلنَّاسِ إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ: أَنْ يَقُولَ الدَّعَاءَ الْمَشْرُوعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ أَوْ أَبِي حُمَيْدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ، افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ).

وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ هَذَا الدَّعَاءِ، فَقَدْ جَاءَتْ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَوْجُهٍ مُعْلُولَةٍ مِنْ حَدِيثِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ رِبِيعَةَ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.

وَرَوَى أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمَا <sup>(٣)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ «الصَّغْرَى»، عَنْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّم، وَقَالَ: (رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ)».

وفيه انقطاع.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ فَاطِمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى، إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَشْهُرًا.

(٢) فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٥).

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٧١٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٨٣ وَ ٢٨٢/٦) رَقْمَ ٢٦٤١٦ وَ ٢٦٤١٧ وَ ٢٦٤١٩، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٤) وَ (٣١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٧١).

إِذَنْ: فَلَا يَثْبُتُ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

### ﴿تَقْدِيمُ الرَّجُلِ الْيَمْنَى لِلدُّخُولِ، وَالْيُسْرَى لِلخُرُوجِ﴾

وَالأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَقْدَّمَ رِجْلُهُ الْيَمْنَى، وَأَمَثَلُ شَيْءٍ جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ - بَلْ هُوَ الْوَحِيدُ فِي بَابِهِ - فِيمَا أَعْلَمُ صَرِيحًا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ: أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُمْنَى، وَإِذَا خَرَجْتَ: أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُسْرَى».

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمَعَ أَنَّهُ ثِقَّةٌ فَلَا يَظْهَرُ أَنَّ تَفَرُّدَهُ يُحْتَمَلُ؛ وَلِذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لِحَدِيثِهِ: «تَفَرَّدَ بِهِ شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ؛ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

وَالَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُنْكَرٌ، وَتَفَرَّدَ شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ فِيهِ إِعْلَالٌ لَا يُقْبَلُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الْقَرْدُ الْمَرْفُوعُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّيَامُنِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

لَكِنْ قَدْ حُكِيَ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَيْهِ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup>: «بَابُ التَّيْمُنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيَمْنَى، فَإِذَا خَرَجَ، بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى».

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى إِسْنَادٍ مَا جَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ، وَقَدْ جَرَمَ الْبُخَارِيُّ بِهِ مُشِيرًا إِلَى صِحَّتِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢١٨/١)، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٤٢/٢).

(٢) (٩٣/١). (٣) انظر: «فتح الباري» (٥٢٣/١).

وهذه الترجمة من البخاريّ تدلُّ على أنّه يميلُ إلى الاستحبابِ، وأوردَ حديثَ عائشةَ رضي الله عنها: «كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ».

وثمةَ قاعدةٌ؛ وهي: أنّ ما اشترَكَت فيه اليَدَانِ أو الرَّجْلَانِ، وكان من بابِ الكَرَامَةِ، قُدِّمَتْ فيه اليمنى، وإن كان خلافَ ذلك، قُدِّمَتْ فيه اليسرى.

وقد يُقالُ: إنّ هذا في شأنِ الإنسانِ وعادتهِ، لا في العباداتِ، أمّا العباداتُ، فلا بُدَّ فيها من دليلٍ، لكنّ لَمَّا ثَبَتَ عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ تخصيصُ ذلك، فلعَلَّه فقد وَجَدَ لذلك دليلاً.

أمّا الاستدلالُ بحديثِ عائشة، فالذي يَظْهَرُ لي - والله أعلم - أنّ الاستدلالَ به بعيدٌ؛ فإنَّه يَلْزَمُ من هذا أن نقولَ بمشروعِيَةِ التَّيْمَنِ في كثيرٍ مِنَ الأَعْمَالِ في العباداتِ التي لم يَرِدْ فيها دليلٌ، لكنّ قد يُستأنَسُ به مع الاعتضادِ بِأَثَرِ ابنِ عمر.

أمّا في العاداتِ كالأَخِذِ والعطاءِ، والدخولِ للدُّورِ وغيرِ ذلك مما هو من عاداتِ الناسِ، فلا حَرَجَ على الإنسانِ أن يَتَيَمَّنَ في ذلك؛ بل هو السُّنَّةُ، وإن لم يَرِدْ فيه دليلٌ؛ ولذلك قالتْ عائشةُ رضي الله عنها: «وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

وعندَ الدخولِ يَحْتَاجُ الدَّاخلُ لَخَلْعِ الحِذَاءِ، فيَقْدَمُ في الخَلْعِ اليسرى.

وإن كان الدَّاخلُ أَرَادَ خَلْعَ نَعْلِهِ على بابِ المسجدِ، وألّا يَخْطُوَ بَعْدَهَا إلّا في المسجدِ، بحيثُ يَخْلَعُ النعلَ وَيُدْخِلُ قَدَمَهُ فيه، فالأوْلَى أن يَخْلَعَ اليسرى، وَيَضَعَهَا على النعلِ أو بجوارِها، ثم يَخْلَعُ اليمنى، وَيَضَعَهَا مِثْلَهَا، ثم يَدْخُلُ المسجدَ باليمنى، ثم اليسرى، ليكونَ مؤَخَّرًا لليمنى في الخَلْعِ، مقدِّمًا لها في الدخولِ.

## تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَأَحْكَامُهَا

وإنْ كَانَ وَجَدَ الْمُؤَدَّنَ قَدْ أَقَامَ لِلصَّلَاةِ، فَيَدْخُلُ مَعَهُمْ، وَإِلَّا فَيُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، وَهِيَ سُنَّةٌ حُكِيَتْ لِإِجْمَاعٍ عَلَيْهَا، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ<sup>(١)</sup> عَنْ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ: وَجُوبَهَا، وَالْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ ذَهَبُوا إِلَى الْاسْتِحْبَابِ. وَإِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ فِي الْمَسْجِدِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ<sup>(٢)</sup> فِي وَقْتٍ مُتَقَارِبٍ، فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّهَا تَوْدَى فِي الْيَوْمِ مَرَّةً، وَيَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»<sup>(٣)</sup>؛ وَهَذَا يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَلَا يَقْطَعُ مَشْرُوعِيَّةَ أَدَاءِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْجُلُوسُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ سُلَيْكًا الْعُطْفَانِيَّ أَنْ يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ جُلُوسِهِ، وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ جِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»: أَنَّ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لَا تَفُوتُ بِالْجُلُوسِ.

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ - كَالْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ<sup>(٤)</sup> -: «إِنَّ وَقْتَهُمَا قَبْلَ الْجُلُوسِ وَقْتُ فَضِيلَةٍ، وَبَعْدَهُ وَقْتُ جَوَازٍ»، أَوْ: «إِنَّ وَقْتَهُمَا قَبْلَهُ أَدَاءُ، وَبَعْدَهُ قِضَاءُ»، أَوْ «إِنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُمَا بَعْدَ الْجُلُوسِ إِذَا لَمْ يُطْلَ الْفَصْلُ»، فَهَذَا قَوْلٌ فِيهِ نَظَرٌ.

وَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَجْلِسَ لِحَاجَةٍ؛ كَأَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا، أَوْ يَشْرَبَ مَاءً، أَوْ يَتَحَدَّثَ يَسِيرًا، أَوْ يَسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٤٩/٣).

(٢) انْظُرْ: «الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي» (٤٠٠/٥).

(٣) انْظُرْ: «قُوَّةُ الْقُلُوبِ» (٤٥/١).

(٤) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (٥٣٨/١).

يُصَلِّي، وإن لم يكن مضطراً؛ لأنَّ المقصودَ من قوله: (فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ)<sup>(١)</sup>: الحرصُ على عِمَارَةِ المساجِدِ بالصلاة؛ لكيلا يرتادها الناسُ لغير صلاة؛ فإنَّما بُنِيَتْ للعبادة، وما عدا العبادة ممَّا هو من حاجة الناسِ تَبَعٌ لها؛ كالجلوسِ والحديث، والأكل والنوم؛ فلا بأسَ به عند الحاجة، والأصلُ فيها التَّعَبُّدُ مما جاء عن رسول الله ﷺ؛ من صلاة، واعتكاف، وذكُّر، وقراءة قرآن، وانتظار الصلاة، وغير ذلك مما دَلَّ عليه الدليل.

وتسمية هاتين الرَكَعَتَيْنِ بـ «تحية المسجد»، لم يأتِ من وجهٍ يثبتُ في السُّنَّةِ، وهو اصطلاحٌ متأخِّرٌ، ولعلَّه أُخِذَ من قوله: (تَحِيَّةُ الْبَيْتِ الطَّوَّافِ)؛ يعني: فتحية غيره الصلاة، وهو خبرٌ يرفعه بعضُ الناسِ للنبي ﷺ، ولا أصلَ له<sup>(٢)</sup>.

وهي ليست صلاةً مستقلةً بأحكامها؛ كالوُتْرِ، ورَكَعَتَيِ الفجرِ، وصلاة الضُّحَا؛ بل هي من جملةِ النوافلِ الْمُطْلَقَةِ، ويجزئُ عنها صلاةُ فريضة، أو صلاةُ الضُّحَا - لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ضُحَا - أو سُنَّةُ راتبةٍ باتفاقِ السلف.

وفي هذا خلافتٌ عندَ الفقهاء المتأخِّرين، وسبَّبَ الإشكالَ عندهم هو غَلَبَةُ هذا الاسمِ: «تحية المسجد»، حتَّى ظنَّ بعضهم: أنها شريعةٌ مستقلةٌ لها أحكامها، وحتى قال بعضُ الفقهاء بعدمِ مشروعيةِ إدخالِ نيتها مع نيَّةِ غيرها في عملٍ واحد.

والصحيحُ: أنها ليست مقصودةً لذاتها كالسُّنَنِ الرواتبِ والوُتْرِ؛

(١) أخرجه البخاري (١١٦٣)، ومسلم (٧١٤) من حديث أبي قتادة.

(٢) انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٠١٢).

بل المقصودُ منها عِمَارَةُ المسجدِ بِصلاةٍ، وَلَمَّا غَابَ هَذَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ  
الْفُقَهَاءِ، جَعَلُوا لَهَا أَحْكَامًا خَاصَّةً وَفُصُولًا وَأَبْوَابًا فِي أَحْكَامِهَا، وَهِيَ  
- لِمَنْ تَأَمَّلَ - كَالصَّلَاةِ الَّتِي يُشْرَعُ لِلْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ أَنْ يَبْتَدِئَ بِهَا فِي  
الْمَسْجِدِ<sup>(١)</sup>.

وَكَانَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدٌ شَمْسُ الدِّينِ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ يَنْكَرُ أَنْ يُقَالَ:  
«تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ»، وَيَقُولُ: «قُولُوا: تَحِيَّةُ رَبِّ الْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَمَا زَالَ هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ  
الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْرَعَ بِسَبَبِ التَّسْمِيَةِ أَحْكَامٌ لَمْ  
تَرِدْ فِي النَّصِّ.

وَعَلَى هَذَا: فَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِيُصَلِّيَ الْوُتْرَ رَكْعَةً، أَجْزَأُهُ عَنْ تَحِيَّةِ  
الْمَسْجِدِ؛ كَمَا أَنَّ مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا - كَفَرِيضَةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - تَجْزِيءُ عَنْهُ،  
فَكَذَلِكَ الْوَاحِدَةُ، فَالزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ فِي الْعِبَادَةِ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ مُوَافَقَةِ  
الدَّلِيلِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِذَاتِهَا، دَخَلَتْ فِي  
غَيْرِهَا؛ كَالطَّوَافِ؛ فَتَحِيَّةُ الْبَيْتِ، تَدْخُلُ فِي طَوَافِ الْعِمْرَةِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَأَمَّا مَشْرُوعِيَّتُهَا رَكْعَتَيْنِ، فَهُوَ حَمْلٌ عَلَى الْأَغْلَبِ؛ لَا يَعْنِي أَنَّهُ  
لَا تَدْخُلُ فِيهِمَا هُوَ أَكْثَرُ أَوْ أَقْلُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعًا: (صَلَاةُ اللَّيْلِ  
مَثْنَى مَثْنَى)<sup>(٣)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ مَحْفُوظَةٍ: (اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)<sup>(٤)</sup>.

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٤٤١٨ و ٤٦٧٧)، وَمُسْلِمٍ (٧١٦ و ٢٧٦٩).

(٢) انْظُرْ: «خِلَاصَةُ الْأَثَرِ» (١٧٢/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٧٤٩).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١٦٦٦)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٣٢٢). قَالَ النَّسَائِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي خَطَأٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ».

ونُكِرَهُ تحية المسجد في حالين:

أحدهما: إذا دَخَلَ والإمام في المكتوبة، وحكى ابنُ رجب الانفاقَ على التحريم، إلا في الفجر.

والثاني: إذا دَخَلَ المسجد الحرام، فلا يشتغلُ بها عن الطواف، فتحية البيت الطواف.

وفي أوقات النهي خلافٌ عريض.

وإذا أقيمت الصلاة وهو قائم لم يصل ركعتين، فذهب أحمد إلى استحباب الجلوس، ثم القيام، وإن لم يكن صلى تحية المسجد، قال ابنُ منصور: رأيتُ أبا عبد الله أحمد يخرجُ عند المغرب، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة، فجلس<sup>(١)</sup>.

ولا أعلم مستنداً لهذا العمل يثبت، وقد روى الحلال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «أن النبي ﷺ جاء وبلاط في الإقامة، فقعد<sup>(٢)</sup>». وهو مرسل.

ورواه أبو حفص العُكْبَرِيُّ بلفظ: «دَخَلَ رسولُ الله ﷺ وبلاط يؤذن، فجلس<sup>(٣)</sup>».

وعُلِّلَ ابنُ تيمية ذلك كما في «شرح العُمدة»<sup>(٤)</sup> بأن القيام قبل الشروع في الإقامة غير مشروع، وتحية المسجد قد سقطت بالإقامة، فإنه إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا التي أقيمت، والقيام عند سماع الإقامة يظهر فيه الامتثال.

(١) انظر: «شرح العُمدة» (٢/١٢٥).

(٢) انظر: «شرح العُمدة» (٢/١٢٥)، و«فتح الباري» لابن رجب (٥/٤٢٠).

(٣) انظر: «شرح العُمدة» (٢/١٢٥). (٤) الموضع السابق.



وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ بَلَاءًا كَانَ يَقِيمُ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَذَهَابُهُ وَمَجِيئُهُ يَأْخُذُ وَقْتًا، فَيَحْتَاجُ أحيانًا لِلْجُلُوسِ.

### وَقْتُ الْقِيَامِ عِنْدَ سَمَاعِ الْإِقَامَةِ

يُشْرَعُ لَهُ الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ إِذَا أَقَامَ الْمُؤَذِّنُ بوقتٍ يَكْفِي لَتَسْوِيَةِ الصَّفُوفِ، وَإِدْرَاكِ التَّكْبِيرَةِ، وَلَا يُوجَدُ حَدٌّ مُعَيَّنٌ وَرَدَ بِنَصٍّ صَرِيحٍ يَجِبُ فِيهِ الْقِيَامُ عِنْدَ سَمَاعِ لَفْظٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْإِقَامَةِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(١)</sup>: «لَمْ أَسْمَعْ فِي قِيَامِ النَّاسِ حِينَ تَقَامُ الصَّلَاةُ بِحَدٍّ مُحَدَّدٍ، إِلَّا أَنِّي أَرَى ذَلِكَ عَلَى طَاقَةِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ الثَّقِيلَ وَالْخَفِيفَ».

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَقُومُ فِيهِ الْمُصَلِّي لِلصَّلَاةِ، عِنْدَ أَيِّ لَفْظٍ مِنَ الْإِقَامَةِ؛ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ:

\* ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ - وَذَهَبَ إِلَى هَذَا ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَسَلَّمُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وَابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَعِرَّاكُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو قِلَابَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ -: إِلَى أَنَّهُ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِقَامَةِ عِنْدَ قَوْلِ: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، وَحَكَاهُ ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَبْقِهِ، قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ كَانُوا سَاعَةً يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ».

رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى سَعِيدٌ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ كُلْثُومِ بْنِ زَيْدٍ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، وَجَبَ الْقِيَامُ».

(٢) فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٤٢).

(١) (٧٠/١).

(٣) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ؛ كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٢٠/٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ» (١٩٣/٩).

وروى الأثرم، وابنُ عبدِ البر<sup>(١)</sup>، عن إسماعيلَ بنِ عِيَّاش، عن عمرو بنِ مهاجر؛ قال: «سمعتُ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ يقولُ: إذا سَمِعْتَ النداءَ بالإقامة، فكنْ أَوَّلَ مَنْ أَجَابَ، قال: ورأيتُ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ، وسالمَ بنَ عبدِ الله، وأبا قِلَابَةَ، وعِرَاكَ بنَ مالكِ الغِفَارِيِّ، ومحمدَ بنَ كعبِ القُرَظِيِّ، والزُّهْرِيَّ يقومونَ إلى الصلاةِ في أولِ بدءٍ من الإقامة».

\* وذَهَبَ الإمامُ أحمدُ في قولٍ، وهو قولُ أنسِ بنِ مالكٍ، والحسنِ البصريِّ، وابنِ سيرينَ: إلى أنَّهم يقومون عند قول المؤذِّن: «قد قامت الصلاة».

ولا دليل في هذا عن رسولِ الله ﷺ مرفوع لكلا القولين.

روى عثمان بنُ أبي شَيْبَةَ، وابنُ عبدِ البر<sup>(٢)</sup>، عن ابنِ المُبارَك، عن أبي يعلى؛ قال: «رأيتُ أنسَ بنَ مالكٍ إذا قيل: (قد قامت الصلاة)، قام فَوُتِبَ».

وجاء في «المصنَّف» لابنِ أبي شَيْبَةَ، وكذلك عند ابنِ عبدِ البر<sup>(٣)</sup>؛ من حديثِ هشام، عن الحسنِ، وابنِ سيرينَ؛ أنَّهما كانا يَكْرَهُانِ القيامَ إلا عند قول المؤذِّن: (قد قامت الصلاة).

\* وذَهَبَ أبو حَنِيفَةَ، والكوفيُّونَ: إلى أنَّه يقومُ عند قول المؤذِّن: (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ).

وعلى كلٍّ: فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي هَذَا.

(١) أخرجه الأثرم؛ كما في «التمهيد» (١٩١/٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩٢/٩).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩٣/٩) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤١١٣ و ٤١٢٢) من طريق الحسن وحده، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩٣/٩) من طريق الحسن وابن سيرين.

وكما قال الإمام مالك: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَدًّا مَحْدُودًا يُقَامُ عنده، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ النَّاسُ؛ فَمِنْهُمْ الثَّقِيلُ، وَمِنْهُمْ الْخَفِيفُ، وَعَلَى هَذَا يَعْلَقُ الْأَمْرُ بِثَقَلِ الْإِنْسَانِ، وَبِدِرَاجَةِ التَّكْبِيرَةِ؛ وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى أَنْ يَعْلَقَ الْأَمْرُ بِهِ أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِمَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ، وَالِإِتْيَانُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سِوَاكَ وَمَتَابَعَةُ لِلْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ: إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ حَتَّى يَرَوْهُ، وَلَا عِبْرَةَ بِسْمَاعِ الْإِقَامَةِ؛ فَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانِ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي).

وَلَا يَكْبُرُ الْإِمَامُ إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْإِقَامَةِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ.

وإِنْ كَبَّرَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَمَامِ الْإِقَامَةِ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَخَالَفَ السُّنَّةَ؛ وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَقَالَ بِهِ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزُقَرُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: «إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ بَعْدَ أَنْ كَبَّرَ إِبْرَاهِيمُ لِلصَّلَاةِ، وَكَانَ إِمَامًا».

وَهَذَا فِي وَقْتِهِمْ، فَإِنَّ الْمُؤَذِّنَ يَذْهَبُ إِلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ يَقِيمُ. وَيُوَخِّدُ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ لِلْمُؤَذِّنِ مَكَانًا فِي الْمَسْجِدِ فِي الصُّدْرِ الْأَوَّلِ؛ بَلْ إِنَّهُ يَصَلِّي كَسَائِرِ النَّاسِ، إِنْ وَجَدَ مَكَانًا يَصَلِّي فِيهِ، وَإِنْ حَجَرَ فُرْجَةً لَهُ لِذَهَابِهِ وَإِتْيَانِهِ أَحْيَانًا، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مَكَانَهُ، فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِي أَيِّ مَوْضِعٍ، أَمَّا حِجْرُهُ مَكَانًا عَلَى الدَّوَامِ - سِوَاءَ لِلْمُؤَذِّنِ أَوْ لغيرِهِ - فَهُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٦٠٤).

(٢) (٤١١٠).

## ما يُشَرَعُ قَوْلُهُ وَفَعَلُهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ

ولم يثبت عن رسول الله ﷺ ذِكْرٌ أو دعاء قبل تكبيرة الإحرام، وإنما هو الاشتغال بتسوية الصفوف والسواك.

وأما من الألفاظ، فلم يثبت عن رسول الله ﷺ في ذلك شيء، إلا أمره الناس بتسوية الصفوف<sup>(١)</sup>.

وأما ما يذكره بعض الفقهاء من ذِكْرٍ أو دعاء قبل تكبيرة الإحرام، فمُحَدَّثٌ، لا أعلمه يثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من التابعين.

## تسوية الصفوف

وتسوية الصفوف سُنَّةٌ باتفاق العلماء، وحِكْمِي الإجماع عليها.

وذهب بعضهم: إلى الوجوب؛ وهو قول لا أعلم قائلًا به من السلف صراحة؛ سوى ما ترجّم عليه الإمام البخاري في كتابه «الصحيح»<sup>(٢)</sup>، قال: «باب إثم من لم يُتَمَّ الصفوف».

وفيه: أنه يرى وجوب تسوية الصفوف، وذهب إلى هذا ابن حزم الأندلسي؛ بل أغرب وذهب إلى بطلان صلاة من لم يُسَوِّ الصفوف<sup>(٣)</sup>، واحتج بضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن لم يُسَوِّ الصفوف بالدرة؛ فقد ضرب قدم أبي عثمان التَّهْدِيَّ لإقامة الصف، وبما صحَّ عن سويد

(١) كما في حديث أنس عند البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٤٣٣).

(٢) (١٤٦/١).

(٣) انظر: «المحلى» (٥٨/٤ - ٥٩).

ابْنُ عَقْلَةَ، قَالَ: «كَانَ بَلَاءٌ يَسْوِي مَنَاكِبَنَا وَيَضْرِبُ أَقْدَامَنَا فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ تَسْوِيَةِ الصَّفوفِ».

وجوابه: أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ - وَمِنْهُمْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ - كَانُوا يُعْزِرُونَ عَلَى تَرْكِ السُّنَنِ؛ وَلِهَذَا كَمْ مَرَّةً ضَرَبَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالذُّرَّةِ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِتَرْكِهِمْ بَعْضَ السُّنَنِ، أَوْ وَقُوعِهِمْ فِي بَعْضِ الْمَخَالَفَاتِ، أَوْ تَرْكِ بَعْضِ الْأَدَابِ، وَهَذَا مُشْتَهَرٌ؛ فَهَذَا لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى الْوَجوبِ؛ بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى التَّأْكِيدِ.

### أَفْضَلُ وَقْتٍ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ

وَالوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْإِتْيَانُ بِالصَّلَوَاتِ فِي وَقْتِهَا؛ ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»<sup>(١)</sup>، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمِرَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَلَّفَ مِنْ بَعْدِي خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ [مریم: ٥٩]، قَالَ: «إِنَّمَا أَضَاعُوا الْمَوَاقِيتَ، وَلَوْ كَانَ تَرْكًا، كَانَ كُفْرًا».

وَعِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ»؛ وَابِیْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتَاهُ، أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]؛ أَيُّنَا لَا يَسْهُو؟ أَيُّنَا لَا يَحْدُثُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ، إِنَّمَا هُوَ إِضَاعَةُ الْوَقْتِ؛ يَلْهُو حَتَّى يَضِيعَ الْوَقْتُ».

وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَأْتِيَ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِالِاتِّفَاقِ، إِلَّا صَلَاةَ الْعِشَاءِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ يُشْرَعُ تَأْخِيرُهَا لِمَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا أَوْ جَمَاعَةً مُتَّفَقِينَ إِلَى آخِرِ

(١) (٥٦٧/١٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٧٠٤)، وَابِیْهَقِيُّ (٢/٢١٤).

الثَلَاثِ الْأَوَّلِ، أَوْ قَبْلَ مُتَصَفِّ اللَّيْلِ، وَالظُّهْرُ عِنْدَ الْحَرِّ يُسْنُ الْإِبْرَادُ بِهِ؛ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الْعَصْرِ.

### ما جاء في تفاضل الصفوف وميمنتها

وَخَلَفَ الْإِمَامُ الْفَضْلُ الثَّابِتُ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ الدُّنُوُّ مِنْهُ، سِوَاهُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ؛ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>: (لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى)، وَهِيَ مَا يَسْمِيهَا الْبَعْضُ: «الرَّوْضَةُ»، وَلَيْسَ اسْمُهَا كَذَلِكَ، فَهَذَا الْاسْمُ خَاصٌّ بِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ بِسَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

وَلَعَلَّ مَا فِي الْحَدِيثِ: (لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى)، هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ).

وَفِي قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ مَا الْمُرَادُ بِرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>؟ هَلِ الْمُرَادُ التَّعَبُّدُ فِيهَا مَطْلَقًا، وَالْأَجْرُ فِي هَذَا الْمَكَانِ لَيْسَ كغَيْرِهِ؟ أَمْ أَنَّهَا رَوْضَةٌ تَنْقُلُ إِلَى الْجَنَّةِ؟ أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؟

ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمْهِيدِ»، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى»، وَكَذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الْجَوَابِ الْكَافِي»<sup>(٣)</sup>: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ فِي هَذِهِ الْبُقْعَةِ، فَكَانَتْ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ،

(١) (٤٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٩٥)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازَنِيِّ، وَابْنُ خَالَوَيْهِ (١١٩٦)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) انْظُرْ: «الْمَحَلَّى» (٢٨٣/٧ - ٢٨٤)، وَ«الْتَمْهِيدُ» (٢٨٧/٢ - ٢٩١)، وَ«الْجَوَابُ الْكَافِي» (ص ٢٨١ - ٢٨٢).

كما قال عليه الصلاة والسلام: «(إِنْ مَرَزْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ، فَارْتَعُوا)، قالوا: وما رياضُ الجنَّة؟ قال: (حِلَقُ الذِّكْرِ)<sup>(١)</sup>»، قالوا: فحِلَقُ الذِّكْرِ هي في هذا الموضع، فقال: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ)؛ أي: هَلُمُّوا إِلَيْهَا؛ لتتدارسوا وتتفقهوا، وتقربوا مِنَ الإمامِ حالِ صَلَاتِهِ لتسمعوا منه وترقبوا فعله، وليس المرادُ بها التَّعَبُّدُ المطلقُ.

وهذا هو الأظهر؛ فقد يُشَبَّه الشيءُ بالجنة، أو أنه منها؛ لكونه سبباً عظيماً من أسبابِ ورودها؛ كما قال ﷺ: (الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ)<sup>(٢)</sup>؛ يعني: الجهادُ في سبيلِ الله، وأنه عملٌ يوصلُ به إلى الجنة، وكما في الحديثِ عن الأُمِّ: (الزَّمْ رَجُلَيْهَا، فَتَمَّ الْجَنَّةُ)<sup>(٣)</sup>، يريدُ: أَنْ يَرَهَا يوصلُ المسلمُ إلى الجنة مع أداءِ فرائضه؛ وهذا جائزٌ سائغٌ مستعملٌ في لسانِ العرب.

ولا فرقَ بين ميمنة الصَّفِّ وميسرته، وأمَّا الخبرُ: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ)، فهو خبرٌ غيرُ محفوظ؛ بل منكرٌ رواه أبو داودَ، وابنُ ماجه<sup>(٤)</sup>، عن معاوية بنِ هشام، عن سُفيان، عن أسامة بنِ زَيْد، عن عثمان بنِ عُرْوَةَ، عن عُرْوَةَ، عن عائشة.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ<sup>(٥)</sup>، عن عِصْمَةَ بنِ مُحَمَّدٍ السالمي، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، عن كُرَيْبٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، مرفوعاً بنحوه.

(١) أخرجه أحمد (١٥٠/٣) رقم (١٢٥٢٣)، والترمذي (٣٥١٠) من حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨١٨)، ومسلم (١٧٤٢) من حديث عبد الله بن أبي أوفى.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٩٢٠ و ٣٤١٤٥) من حديث طلحة بن معاوية بن جاهمة السلمي، وابن ماجه (٢٧٨١) من حديث معاوية بن جاهمة السلمي. وانظر الاختلاف فيه في: «العلل» لابن أبي حاتم (٩٣٦).

(٤) أخرجه أبو داود (٦٧٦)، وابن ماجه (١٠٠٥).

(٥) في «الكامل» (٣٧٢/٥).

والبيهقي<sup>(١)</sup>، عن العلاء بن عليٍّ، عن أبيه، عن أبي بَرَزَةَ، بنحوه.  
وكلُّها واهيةٌ.

والصواب فيه المحفوظ منه: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصَلُّونَ الصُّفُوفَ)<sup>(٢)</sup>.

وأمثلُ شيءٍ جاء في هذا: ما رواه الإمام مسلم<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ ابْنِ الْبَرَاءِ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه؛ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ يُقِيلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ».

قد يكون المراد بالإقبال التسليم، أو الانصراف بعد السلام، وهذا تفضيلٌ مِنْ بعضِ الصحابة؛ فَأَحْبَبُوا أَنْ يَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ يَرَاهُم النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَشْرِيعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقد يُقَالُ: إِنَّ هَذَا إِقْرَارٌ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ يَرَى الصَّحَابَةَ يَحْرِصُونَ عَلَى الْمِيمَنَةِ؛ وَلَا يَنْكِرُ عَلَيْهِمْ، خَاصَّةً أَنَّ الْبَرَاءَ يَقُولُ: «أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ»، يَحْكِي اسْتِحْبَابَ الصَّحَابَةِ.

وقد يُقَالُ بِوَجَاهَةٍ مِثْلَ هَذَا الْاسْتِنْبَاطِ، وَقَدْ أَخَذَ بِذَلِكَ ابْنُ حُزَيْمَةَ؛ فَقَدْ تَرَجَّمَ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٤)</sup>: «بَابُ اسْتِحْبَابِ قِيَامِ الْمَأْمُومِ فِي مِيمَنَةِ الصَّفِّ»، وَلَكِنَّ هَذَا فِي الْخَبَرِ لَيْسَ بِصَرِيحٍ، فَقَدْ يَكُونُ الْبَرَاءُ قَصَدَ نَفْسَهُ وَمَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ دُونَ سَائِرِهِمْ، وَمِثْلُ هَذَا لَوْ ظَهَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَمِلَ بِهِ جَمِيعُهُمْ، لَنُقِلَ بِالْأَسَانِيدِ الشُّمُوسَ.

وقد ثَبَتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو اسْتِحْبَابُ مِيمَنَةِ الصَّفِّ، وَالْمَوْضِعِ

(١) فِي «السنن الكبرى» (١٠٤/٣).

(٢) كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» (١٠٣/٣).

(٣) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٠٩). (٤) (٢٨/٣).



خَلَفَ الْإِمَامَ؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ»<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: «خَيْرُ الْمَسْجِدِ الْمَقَامُ، ثُمَّ مَيَامِنُ الْمَسْجِدِ».

وهذا تفضيلٌ للمقام خلف الإمام - ولو كان يسارُهُ - ثم ميمنة الصف.

وَلَا حَرَجَ أَنْ تَكُونَ مَيْمَنَةُ الصَّفِّ أَطْوَلَ مِنْ مَيْسَرَتِهِ، أَوْ الْمَيْسَرَةُ أَطْوَلَ مِنَ الْمَيْمَنَةِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (وَسَطُوا الْإِمَامَ)، فِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولَانِ، لَكِنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ الصَّفَّ الثَّانِي إِلَّا وَقَدْ اكْتَمَلَ الْأَوَّلُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَيْمَنَةِ الصَّفِّ الثَّانِي: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ هِيَ أَوْ مَيْسَرَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ؟ وَالصَّوَابُ: أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّفِّ الثَّانِي؛ لَمَّا جَاءَ بِالنَّصِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>. أَمَّا الْمَيْمَنَةُ، فَكَمَا تَقَدَّمَ: لَا يَثْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَرِيحًا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَفْضِيلِ الْمَيْمَنَةِ لِلصَّفِّ الْمَتَأَخِّرِ عَنْ مَيْسَرَةِ الْمَتَقَدِّمِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَيُؤَبِّ عَلَى ذَلِكَ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُمَا.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي فَضْلِ مَيْمَنَةِ الصَّفِّ شَيْءٌ، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ هُوَ الدُّنُوُّ مِنَ الْإِمَامِ.

وَالْأَفْضَلُ: مَنْ جَاءَ مَبْكَرًا عَلَى مَنْ صَلَّى فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ بِالِاتِّفَاقِ، وَمَنْ حَجَزَ مَكَانًا مُتَقَدِّمًا وَلَمْ يَبْكَرْ أَفْضَلُ مِنْهُ

(١) (٣٤٥٣). (٢) فِي «سُنَنِهِ» (٦٨١).

(٣) كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦١٥)، وَمُسْلِمٍ (٤٣٧).

مَنْ بَكَرَ وَلَوْ مَتَأَخَّرًا. وقد تكلَّم على أمثالِ هذه المسألة السيوطي في رسالة له سمَّاها: «بَسْطُ الْكَفِّ، في تسوية الصَّفِّ»، وذكرَ في مسائلِ تسوية الصَّفِّ أقوالًا للأئمة كثيرة يطولُ ذكرُها.

### أَهْمِيَّةُ النِّيَّةِ وَحُكْمُ الْجَهْرِ بِهَا

والواجبُ استحضارُ النِّيَّةِ في القلبِ؛ لقولِ النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، كما جاء في حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه في «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا نَوَى؛ كما قال عليه الصلاةُ والسلامُ: (وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)؛ أي: لَا يُكْتَبُ لَهُ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا مَا نَوَاهُ.

وَمَحَلُّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ؛ ولهذا سُمِّيَتْ «نِيَّةً»؛ وهي مُشْتَقَّةٌ مِنَ «النَّوَى»، ومَحَلُّ النَّوَى جَوْفُ الثَّمَرَةِ، ومَحَلُّ النِّيَّةِ: الْقَلْبُ، في جوفِ الإنسانِ لَا تَظْهَرُ، فَإِنْ ظَهَرَتْ، فَلَا تُسَمَّى نِيَّةً، وَلَا مَعْنَى لِتَسْمِيَتِهَا نِيَّةً.

وَلَا يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهَا، بَلِ الْجَهْرُ بِهَا بِذَعَةٍ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالْجَهْرِ لَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَا مِنْ أَتْبَاعِهِمْ، وَلَا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ كَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ؛ يُشْرَعُ فِيهَا بِذِكْرِ اللَّهِ؛ عَلَى أَنَّهُ يَرَى التَّلَفُظَ بِالنِّيَّةِ، وَحِينَمَا فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ - وَهُمَا لَا يُشْتَرَطُ فِي ابْتِدَائِهِمَا التَّلَفُظُ - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ النِّيَّةَ، وَمَا أَرَادَ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٢٠١/١).

وقد استنكر هذا القول وهذا الاستنباط جماهير الفقهاء من الشافعية، كالنووي وغيره، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد ذكر بعض الفقهاء من الشافعية: أن الزبيري عندما خرج القول بالجهر عن الشافعي، إنما بناه على نص، وهو تخريج غير صحيح. وقال بعضهم: أراد الشافعي بذلك التكبير الواجب في أولها.

ولكن يشكل على هذا: ما رواه ابن المقري في كتابه «المعجم»<sup>(١)</sup>، قال: «أخبرنا ابن خزيمة، عن الربيع، عن الشافعي؛ أنه كان إذا أراد أن يدخل في الصلاة، قال: «باسم الله، موجّهاً لبّيت الله، مؤدّياً لفرض الله، الله أكبر».

وهذا إسناد كالشمس عن الشافعي، وظاهره الجهر بالنية؛ وهذا أعلى شيء وأمثلّه في هذا الباب عن الأئمة.

وأورد هذا النص عنه مسنداً الشُّبَكِيُّ في «طبقات الشافعية»<sup>(٢)</sup>، وظاهره: أن الشافعي يرى مشروعية الجهر بالنية.

وبكل حال، العبرة بما ثبت عن رسول الله ﷺ وهو المشرع؛ فإذا كان قول أصحاب رسول الله ﷺ في مثل هذا مجرداً ليس وحياً منزلاً يُتعبّد به؛ فكيف بقول مَنْ جاء بعدهمْ مِنَ التابعين، وكيف بقول مَنْ بعدهمْ مِنَ الأئمة الأربعة؟!

وقول الشافعي ﷺ وأمثاله في هذا يقال فيه: إنه اجتهد، وقوله بحاجة إلى أن يُحتجّ له، لا أن يُحتجّ به، ولن يعدّم قوله على الأقلّ أجراً واحداً، لاجتهاده، مع ظهور مخالفته للسنة.

## استقبال القبلة

ويستقبل الإمام والمأموم والمنفرد القبلة وجوباً في الفريضة والنافلة، ويُستثنى من هذا مَنْ لا يستطيع استقبالها؛ كَمَنْ صَلَّى في طائرة، أو في باخرة تنحرف به عنها؛ فإنه معذور، ويصلي ابتداءً إلى القبلة، فإن انحرفت، فلا حرج عليه.

## الصلاة على السيارة وغيرها

ولا خلاف عند الفقهاء: أنَّ صلاة النافلة تجوزُ على السيارة أو غيرها في السفر، ويجعلُ السُّجودَ أخفضَ مِنَ الركوع، ويؤمُّ إيماءً، ولا يجبُ عليه استقبالُ القبلة، عندَ عامَّةِ العلماء، وكان عبدُ الله بنُ عمرَ يقولُ في قولِ الله تعالى: ﴿فَأَيُّنَا يُؤَلِّمُ الْوَجْهَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]: «إنَّها نَزَلَتْ في صلاةِ رسولِ الله ﷺ في سفرِهِ على الراحلة»<sup>(١)</sup>.

واختلفَ العلماءُ في استحبابِ الابتداءِ بالتوجُّهِ إلى القبلة فيها:

فلم يذهبْ إلى مشروعِيَّةِ الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

وزَهَبَ الإمامُ أحمدُ، وأبو ثور: إلى مشروعِيَّةِ؛ واستدلَّ بما رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن الجارودِ بنِ أبي سبرةَ في روايَةٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا سافَرَ، فأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ، اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَهُ رُكْبَتُهُ.

وهذا الحديثُ تفَرَّدَ به الجارود، ولم يَرِدِ الاستقبالُ في أوَّلِ الأمر؛

(١) كما عند مسلم (٧٠٠).

(٢) في «سننه» (١٢٢٥).

لا في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، ولا في حديث جابر رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>، ولا في حديث عبد الله بن عامر رضي الله عنه <sup>(٣)</sup>؛ فقد جاءت عن رسول الله ﷺ، وليس فيها الاستقبال، وإنما تفرّد به هنا الجارود، وقد أعلّه ابن القيم في كتابه «الزاد» <sup>(٤)</sup>، وقال بعدم مشروعية استقبال القبلة في النافلة بالابتداء في السفر على الراحلة، وأنه يصلي كيفما اتفق.

ثم إن الصلاة رويّت عن غير واحد من الصحابة بأسانيد صحيحة؛ كابن عمر، وأنس، وأبي ذر، والزبير، ولم يثبت عن واحد منهم: أنه استقبل القبلة في ابتداء صلاته.

وقد عمل بحديث الجارود: الإمام أحمد احتياطاً؛ كعادته في الأخذ بالضعيف يسير الضعف في الاحتياط.

ولا فرق بين السفر الطويل والقصير في الصلاة على الراحلة، وسواء كان يقصّر الصلاة في سفره أم لا يقصّر، يجوز له الصلاة على الراحلة، وهذا عند جمهور العلماء، إلا أن مالكا - في قول - خصّه بالسفر الذي تقصّر فيه الصلاة، ولم يوافقّه - فيما أعلم - أحد على قوله؛ فالله تعالى قد جعل التيمم رخصة للمسافر ألا يحمل معه ماءً، وعامة العلماء على أن من خرج من بلده ميلاً أو أقل، ونيتُه أن يعود إلى منزله، لا إلى سفر آخر، ولم يجد ماءً: أنه يجوز له التيمم، وهو داخل في عموم الترخيص في الآية، وكما جاز له التيمم في هذا القدر، جاز له التنقل على الدابة لاشتراكهما في الرخصة.

(١) كما عند البخاري (٩٩٩)، ومسلم (٧٠٠).

(٢) كما عند البخاري (٤٠٠)، ومسلم (٥٤٠).

(٣) كما عند البخاري (١٠٩٣)، ومسلم (٧٠١).

(٤) (٤٧٦/١).

ثُمَّ إِنَّ ظَاهَرَ الْحُكْمَةِ مِنَ التَّرْخِصِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى السَّيَّارَةِ: التَّيسِيرُ فِي تَحْصِيلِ النِّوَافِلِ عَلَى الْعِبَادِ، وَتَكْثِيرُهَا تَعْظِيمًا لِأَجْوَرِهِمْ؛ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ بِهِمْ، وَتَكْمِيلًا لِنَقْصِ أَعْمَالِهِمْ، فَلَا يَضِيقُ بِأَبْ الرِّخْصَةِ مَا دَامَ أَنَّهُ لَا يِعَارِضُ نَصًّا صَرِيحًا.

وقد قال الطبري: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَ مَا لَنَا عَلَى قَوْلِهِ.

وفي الحَضَرِ: لَا تُصَلَّى النَّافِلَةُ عَلَى الدَّوَابِّ: (الْمَرْكَبَةِ، أَوْ السَّيَّارَةِ، أَوْ الْقِطَارِ)، وَمَا فِي حُكْمِهَا مَطْلَقًا، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَأَبِي سَعِيدِ الْإِصْطَخَرِيِّ مِنَ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

أَمَّا الْفَرِيضَةُ - فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ - فَلَا تُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ بَطَّالٍ<sup>(١)</sup> إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى اشْتِرَاطِ النُّزُولِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ عَلَى الدَّابَّةِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي آدَاءِ النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ الْمُثَنَّرِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «هَلْ رُخِّصَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُصَلِّيْنَ عَلَى الدَّوَابِّ؟» قَالَتْ: لَمْ يُرَخِّصْ لَهُنَّ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ.

فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ: «الْمُرَادُ: الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ».

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»، مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ، عَنْ عَنَبَسَةَ بْنِ الْأَزْهَرِ، عَنْ أَبِي خِرَاشٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كُنَّا إِذَا

(١) فِي «شرح صحيح البخاري» (٩٠/٣).

(٢) فِي «سننه» (١٢٢٨).

سَافِرَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُؤْمَرُ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَنْ نَصَلِّيَ عَلَى رَوَاحِلِنَا». فهو حديثٌ لا يثبت، وعنبسةُ بنُ الأزهر، قال أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup>: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ». وأبو خِرَاشٍ: لا يُعْرَفُ. ويونس، هو: ابنُ بُكَيْرٍ، مَخْتَلَفٌ فِي أَمْرِهِ<sup>(٢)</sup>. والأصل: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي ذَلِكَ.

### كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ

وَلَا حَرَجَ عَلَى الْقَائِمِ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ، الْعَاجِزِ عَنِ الْخُرُوجِ عَنْهُ: أَنْ يَصَلِّيَ وَيُؤْمِيَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي الْفَرِيضَةِ أَوْ النَّافِلَةِ، وَهُوَ فِي الْمَاءِ، بَلَا خِلَافٍ. وَأَمَّا فِي الطَّيْنِ، فَلَمْ يَرْخُصْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - وَقَالُوا: يَجِبُ النُّزُولُ، وَيَجِبُ السُّجُودُ عَلَى الطَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطَّيْنِ فِي جَبْهَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَيْضًا.

وَقَدْ رَوَى عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مَضِيْقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ الْمُؤَدَّنَ فَأَذَّنَ

(١) كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٤٠١/٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٩٠/٣ - ٩١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٩)، ومسلم (١١٦٧).

وأقام، ثم تقدّم رسول الله ﷺ على راحلته، فصلّى بهم يومئذ إيماءً،  
يَجْعَلُ السَّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

رواه أحمد، والترمذي<sup>(١)</sup>، وعمرّو ووالدّه مجهولان.

وفي الطّين قد ثبت عن أنس بن مالك؛ أنه صلّى بهم المكتوبة على  
دأبته، والأرض طين.

رواه عبد الرزاق، وعنه الخطابي في «العريب»، ورواه ابن أبي شيبة،  
والطبراني<sup>(٢)</sup>.

ولا أعلم من خالف أنسا من الصحابة، وقد روى خبره الدارقطني  
مرفوعاً في «علله»<sup>(٣)</sup>، إلا أنه قال: «المحفوظ عن أنس فعله غير مرفوع».

### المِيلُ عَنِ الْقِبْلَةِ

ويستقبل القبلة وجوباً، فيصلي ناحيتها، ولا حرج عليه أن يميل  
يميناً أو يساراً عن القبلة إذا كان لا يراها؛ كأن يكون بعيداً عنها؛ كما  
قال عليه الصلاة والسلام: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف في هذا الحديث؛ فروي موقوفاً ومرفوعاً، والصواب  
فيه: الوقف على عمر<sup>(٥)</sup>؛ رواه نافع عن ابن عمر، عن عمر.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٣/٤) رقم (١٧٥٧٣)، والترمذي في «جامعه» (٤١١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤٥١١) - ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث»  
(٥٧٣/٢) - وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٠٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٣/١).

رقم (٦٨٠).

(٣) «العلل» (٥/١٢).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤٢ - ٤٤)، وابن ماجه (١٠١١) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٣٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٥٠٩)  
و(٧٥١٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢).



قال أحمد: هو عن عُمَرَ صحيح<sup>(١)</sup>.

ورجَّح وقفه على ابنِ عُمَرَ أبو زُرْعَةَ<sup>(٢)</sup>.

ولا يشدُّ في هذا عند جماهير أهل العلم، ولا يشترط التصويب، فالواجب على الأفاقي: استقبال جهة القبلة لا عينها، ومن أوجب على الناس تحري العين، فلقد أخطأ.

ومن المعلوم: أنه لو صفَّ الناس للصلاة، وأصبح الصفَّ مستطيلاً، حيث تزيد أطرافه عن التصويب على الكعبة بمسافات طويلة: أنه لا حرج في ذلك بلا خلاف.

وصفوف المصلين حول الكعبة لم تكن مستديرة؛ بل يصلي الناس جهتها ولو انحرفوا قليلاً، أو زادت أطراف الصفوف عن سمت الكعبة، حتى جاء أمير مكة خالد بن عبد الله القسري، فجعل الصفوف مستديرة عليها، وهو أول من فعل ذلك؛ فأصبح عملاً ماضياً.

روى الأزرق في «أخبار مكة»<sup>(٣)</sup>، عن سُفيان بن عُيينة، قال: «أول من أدار الصفوف حول الكعبة خالد بن عبد الله القسري».

وقد استنبط صحة ذلك عطاء من القرآن استنباطاً حسناً؛ كما رواه الأزرق<sup>(٤)</sup>، عن ابن جريج، قال: «قلت لعطاء: إذا قلَّ الناس في المسجد الحرام: أحب إليك أن يصلُّوا خلف المقام، أو يكونوا صفّاً واحداً حول الكعبة؟ قال: بل يكونوا صفّاً واحداً حول الكعبة، قال: وترا الملائكة حافين من حول العرش» [الزمر: ٧٥].

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٦٠/٣).

(٢) كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٥٢٨).

(٣) (٨٥/١).

(٤) في «أخبار مكة» (٥٨٩/١).

والإجماعُ انعقدَ على صحة صلاة الاثنين المتباعدَيْنِ يستقبلانِ قِبْلَةً واحدةً، وعلى صحة صلاة الصفِّ الطويلِ على خطِّ مستوٍ، ولا يقالُ: مع البُعدِ يتسعُ المحاذي؛ لأنَّه إنما يتسعُ مع التقوسِ، لا مع عَدَمِهِ.

وَمَنْ صَلَّى إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَقَدْ صَلَّى إِلَى عَيْنِهَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى الْعَيْنَ، أَوْ يَبْحَثَ بِآلَاتِ الْقِيَاسِ الْحَدِيثَةَ عَنْ خَطِّ مُسْتَقِيمٍ مِنْهُ إِلَيْهَا؛ هَذَا غَيْرُ مُشْرُوعٍ. وَقَدْ أَنْكَرَ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّ بِالْجَدْيِ عَلَى الْقِبْلَةِ، وَأَمَرَ بِالتَّوَسُّعِ<sup>(١)</sup>.

وعليه يُعْلَمُ أَنَّ تَكَلُّفَ بَعْضِ النَّاسِ فِي هَذَا بِالتَّصْوِيبِ، وَإِعَادَةَ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ انْحِرَافِ سَيْرٍ، أَوْ التَّكَلُّفِ فِي هَذِمِ الْمَسَاجِدِ وَالْمَحَارِبِ لِانْحِرَافِهَا دَرَجَةً سَيْرَةً، وَالْمَسْجِدُ فِي أَقَاصِي الدُّنْيَا، وَنَحْوَ هَذَا؛ أَنَّ هَذَا فِيهِ تَكَلُّفٌ لَا يَأْتِي بِهِ الشَّرْعُ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْتَقْبِلُونَ الْجَنُوبَ؛ فَكُلُّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَهُوَ فِي حَقِّهِمْ قِبْلَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ قِبْلَتُهُ مِثْلَ قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ مِنْ سَعَةِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَسَائِرِ الْبُلْدَانِ مِنَ السَّعَةِ فِي الْقِبْلَةِ مِثْلُ مَا لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

قال الإمام أحمدُ في الخبرِ السابقِ: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ): «هذا في كلِّ الْبُلْدَانِ، وَمَنْ صَلَّى فِيهَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْوَسْطَ»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «هذا في كلِّ الْبُلْدَانِ إِلَّا مَكَّةَ عِنْدَ الْبَيْتِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ زَالَ عَنْهُ بَشْيٌ - وَإِنْ قَلَّ - فَقَدْ تَرَكَ الْقِبْلَةَ».

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/٦٥)، و«فضل علم السلف» (ص ٤٧).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٧/٢٢٠ - ٢٢١)، و«التمهيد» (١٧/٦٠).

أي: إذا كَانَ يَرَى الكَعْبَةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَوُّبُ.

### تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُهَا

ويَكْبَرُ ويقول: اللهُ أَكْبَرُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وهذه التَّكْبِيرَةُ هي تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ رَكْنٌ، وَلَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَذِهِ التَّكْبِيرَةِ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ: «اللهُ أَكْبَرُ»، فَإِذَا قَالَهَا بِغَيْرِ الصِّيغَةِ - كَأَن يَقُولَ: «اللهُ الْأَكْبَرُ»، أَوْ «اللهُ الْأَعْظَمُ»، أَوْ «اللهُ الْأَجَلُّ»، أَوْ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْصُدُ بِهِ التَّعْظِيمَ - فَلَا تَصَحُّ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

ورَخَّصَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> بِقَوْلٍ: «اللهُ الْأَكْبَرُ» خَاصَّةً، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ زِيَادَةٌ لَمْ تُخْلَفْ بِاللَّفْظِ وَلَا بِالْمَعْنَى، فَالْمَعْرُوفُ فِي مَعْنَى الْمَنْكَرِ، فَاللَّامُ لَمْ تُخْرِجْهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ؛ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ فِي اللَّفْظِ غَيْرُ مُخْلَةٍ بِالْمَعْنَى.

وَكُلُّ ذَلِكَ مَخَالِفٌ لِلنَّصِّ بِلا رَيْبٍ؛ فَالْنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: (اللهُ أَكْبَرُ)، وَقَالَ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي)<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ) اللَّامُ هُنَا لِلْعَهْدِ، فَهِيَ كَاللَّامِ فِي قَوْلِهِ: (مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ كُلُّ طَهْوَرٍ يَتَنَطَّفُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَعَلَى أَيِّ طَرِيقَةٍ؛ بَلِ الطُّهُورُ الَّذِي وَاطَّبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبَيْنَهُ لِأُمَّتِهِ.

(١) فِي «الْأَمِّ» (٢/٢٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١) وَ٦٠٠٨ وَ٧٢٤٦، وَمُسْلِمٌ (٦٧٤) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وهذه التكبيرَةُ بها يَحْرُمُ على المصلِّي ما كان مباحًا له قبلَ ذلك؛ ولهذا جاء في «المسند»، و«السنن»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حديث عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عَقِيلٍ، عن مُحَمَّد بنِ الحنفِيَّة، عن علي بن أبي طالب؛ أَنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلامُ قال: (تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)؛ تحريمُها؛ أي: أَنَّهُ يَحْرُمُ عليه ما كان حِلًّا له قبلَ ذلك.

وتُسَمَّى التكبيرَةُ الأولى «التحرِيمَةَ». و«التحرِيمُ»: جَعَلَ الشَّيْءَ محرَّمًا، و«الهَاءُ» لتحقيقِ الاسمِيَّة. وَخُصِّصَتِ التكبيرَةُ الأولى بها؛ لِأَنَّهَا تحَرَّمَ الأشياءُ المباحةُ قبلَ الشروع، بخلافِ سائرِ التكبيرات.

وعليه: فلا حاجةَ أَنْ يَبْحَثَ الإنسانُ عن دليلٍ على حُرْمَةِ فعلٍ مَّا في الصلاةِ ليس منها، ولم يَرُخَّصْ به أو بنظيره.

فيجِبُ أَنْ تَسْكُنَ جوارِحُهُ، وَلَا يَفْعَلَ إِلَّا ما فيه دليلٌ، وَيُمْسِكَ عَمَّا لا دليلٌ عليه؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عليه، وهذا اللفظُ في الحديثِ عامٌّ يشملُ كُلَّ شيءٍ؛ ولهذا لا يُوجَدُ دليلٌ عن النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلامُ بالنصِّ على تحريمِ الأكلِ في الصلاة، فليس لقائلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ يَجُوزُ لِلإنسانِ أَنْ يَأْكُلَ في الصلاة؛ لِأَنَّهُ لم يَرِدْ دليلٌ عن النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلامُ؛ فهذا دليلٌ عامٌّ يَعُمُّ كُلَّ شيءٍ لم يُؤَدَّنْ به.

فما دَلَّ عليه الدليلُ مِنْ أفعالِ الصلاة - كالركوع والسجود، وقراءة الفاتحة، وقراءة سُورَةٍ، وسائرِ الأذكار، والقَبْضِ، ورفعِ اليَدَيْنِ عند التكبير - فَتَفْعَلُ وجوبًا أو استحبابًا بحسَبِ ورودِ صيغةِ التشريع.

(١) سبق تخريجه (ص ١٥).

## رَدُّ السَّلَامِ وَاجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ فِي الصَّلَاةِ

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ تَشْرِيعًا بِالْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصٍ كَالسَّلَامِ،  
أَوْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ حَالَ سَمَاعِهِ، فَمَشْرُوعِيَّةُ السَّلَامِ أَوْ رَدُّهُ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي  
مَنْسُوخٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ بَطَّالٍ<sup>(١)</sup> الْإِجْمَاعَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ السَّلَامَ نَظْقًا، وَعِنْدَ  
عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ مَنْ رَدَّ السَّلَامَ وَهُوَ يُصَلِّي كَلَامًا مَفْهُومًا مَسْمُوعًا: أَنَّهُ  
قَدْ أَفْسَدَ صَلَاتَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَلَا  
يُصَحِّحُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِشَارَةِ.

وَأَصَحُّ شَيْءٍ جَاءَ فِي الرَّدِّ بِالْإِشَارَةِ: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ  
حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي  
لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي،  
فَقَالَ: (إِنَّكَ سَلَّمْتَ آتِنَا وَأَنَا أَصَلِّي)، وَهُوَ مُوَجَّهٌ حِينَئِذٍ قِبَلَ الْمَشْرِقِ».

وَذَكَرَ الْإِشَارَةَ لَيْسَ فِي «الْبُخَارِيِّ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ نَابِلٍ  
صَاحِبِ الْعَبَاءِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنْ صُهَيْبٍ؛ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً»<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛  
قَالَ: «قُلْتُ لِبَلَالٍ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يَسْلُمُونَ  
عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ».

(١) فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٢٠٧/٢). (٢) (٥٤٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١١٨٦).

(٤) فِي «جَامِعِهِ» (٣٦٨).

قال الترمذي في «علله»<sup>(١)</sup>: «كلا الحديثين صحيح».

وقد كان في أوَّل الأمرِ يَرُدُّ السَّلامَ لفظًا، ثُمَّ تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَنَعَ مِنْهُ، وهذا ظاهرُ صنيعِ البخاريِّ حيثُ تَرَجَّمَ في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>: «باب: لا يَرُدُّ السَّلامَ في الصَّلَاةِ»، وأَسَدٌ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كُنْتُ أَسَلُّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: (إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا)».

وحديثُ جابرٍ عنده بمعناه<sup>(٣)</sup>.

وَالأَوَّلَى لِمَنْ دَخَلَ عَلَى مُصَلٍّ أَلَّا يَسَلِّمَ عَلَيْهِ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَا مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ يَسَلِّمَ عَلَى الْمُصَلِّي؛ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَوْ دَخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ يُصَلُّونَ، مَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

وجابرٌ هو راوي الحديثِ السابقِ في «الصحيحين»، وهو أدرى بالمقصودِ مِنَ التَّشْرِيعِ، وَقَدْ شَهِدَ الْأَمْرَيْنِ: الرَّدَّ، وَتَسْخَهُ؛ لِأَنَّ السَّلامَ شُغْلٌ لِفَكْرِ الْمُصَلِّي.

وقال أحمد<sup>(٥)</sup>: «أرى أَلَّا تَسَلِّمَ، وَلَا يُسَلِّمَ عَلَيْكَ».

لَكِنْ لَوْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ؛ ثَبَّتَ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٦)</sup>: «مَا كُنْتُ لِأَسَلِّمَ عَلَى رَجُلٍ يَصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيَّ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ».

وهذا ظاهرُ مذهبِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ:

(٢) (٢/٦٥ - ٦٦).

(١) (ص ٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٢١٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٠٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٥٨٤).

(٥) كما نقله عنه أبو داود في «سننه» (٩٢٨). (٦) في «مصنفه» (٤٨٥٠).

أَنَّ الرَّدَّ يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ. وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ.

وَرُوِيَ عَنْ جَابِرِ الْمُنْعِ مِنَ الرَّدِّ مطلقًا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»<sup>(١)</sup>؛ قَالَ: «لَا تَرُدُّ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْقُضِيَ صَلَاتَكَ».

وَفِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: «إِذَا سُلِّمَ عَلَى أَحَدِكُمْ وَهُوَ يَصَلِّي، فَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلْيُشِيرْ إِشَارَةً بِيَدِهِ».

وُثِّبَتْ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ<sup>(٣)</sup>، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ مُوسَى بْنَ جَمِيلٍ - وَكَانَ مَصْلِيًّا، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَصَلِّي لَيْلًا إِلَى الْكَعْبَةِ - قَالَ: فَرَأَيْتُ مُوسَى صَلَّى ثُمَّ يَعُودُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَمَرَّ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَبَضَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى يَدِ مُوسَى هَكَذَا، وَقَبَضَ عَطَاءٌ بِكَفِّهِ عَلَى كَفِّهِ، قَالَ عَطَاءٌ: فَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُ تَحِيَّةً، وَلَمْ أَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ تَكَلِّمًا».

وَلَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ مَرْفُوعٍ، وَالْأَصْلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْفُ فِي الْعِبَادَاتِ حَتَّى يَثْبُتَ الدَّلِيلُ، وَمَنْ قَعَلَهُ ففِعْلُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، لَكِنَّهُ لَا يُدْعَى لَوْجُودِ سَلَفٍ سَبَقَ فِي هَذَا.

وَمَنْعَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الرَّدِّ مطلقًا بِإِشَارَةٍ أَوْ بِسَلَامٍ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ، وَتَعَقَّبَ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٤)</sup> مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ، فَقَالَ: «هَذَا خِلَافُ الْأَحَادِيثِ».

وَأَمَّا إِجَابَةُ الْمُؤَدِّنِ فِي الصَّلَاةِ، فَأَكْثَرُ الْأَثَمَةِ عَلَى الْمَنْعِ، وَقَالَ قَلَّةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْتِيَارَاتِ»<sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ يَرُدُّ مَعَهُ،

(٢) (١٦٨/١).

(١) (١٥٩٢).

(٤) فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٣٨/٣).

(٣) فِي «مَصْنُفِهِ» (٣٥٩٨).

(٥) (٤٠٨ص).

ولا حَرَجَ عليه؛ وهذا قولٌ له وجهٌ مِنَ النظرِ، فَمَنْ قال بهذا القولِ، فَإِنَّهُ أَخَذَ بعمومِ التشريع؛ لأنَّ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلامُ قال: (فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ)<sup>(١)</sup>.

والأوَّلَى أَنْ يُمَسِكَ عَنْ كُلِّ قولٍ مشروعٍ خارجٍ الصلاة؛ لعمومِ قوله: (تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ).

### رَفْعُ اليَدَيْنِ وَصِفَتُهُ

وَيَرْفَعُ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَرَفْعُ اليَدَيْنِ هُنَا مُتَّفَقٌ عَلَى مشروعيَّتِهِ باتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُرْفَعُ فِيهَا الْيَدَانِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا بِتَفْصِيلِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَيَمُنُّ قَالَ بِوَجوبِ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: الْأَوْزَاعِيُّ، وَالْحُمَيْدِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ، وَهَذَا الْقَوْلُ بَعِيدٌ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْدَرِ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى سُنيَّةِ الرِّفْعِ.

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، أَوْ حَذْوَ أَطْرَافِ أُذُنَيْهِ، أَوْ حَتَّى يَحَاضِيَ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، وَكُلُّ هَذَا ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «الصَّحِيحِ»؛ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ<sup>(٢)</sup>، وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرِهِمَا<sup>(٤)</sup>.

وَتَكُونُ الْأَصَابِعُ مَمْدُودَةً، وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٥)</sup>،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١)، وَمُسْلِمٌ (٣٨٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ. وَمُسْلِمٌ (٣٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٩١).

(٤) كَوَائِلُ بْنُ حَجَرٍ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ (٤٠١).

(٥) فِي «جَامِعِهِ» (٢٣٩).



عن يحيى بن اليمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ نَشَرَ أَصَابِعَهُ؛ وَلَا تَصَحُّ؛ تَقَرَّدَ بِهَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، وَأَخْطَأَ؛ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ.

قال أبو حاتم في «العلل»<sup>(١)</sup>: «روى هذا اللفظ يحيى بن يمان، وَوَهَمَ؛ وهذا باطل».

وَالنَّشْرُ هُوَ: بَسْطُ الْأَصَابِعِ، مَعَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهَا يَسِيرًا، وَكَانَ أَحْمَدُ لَا يَرَى نَشْرَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>.

وَمَسَّ شَحْمَتِي الْأَذْنَيْنِ بِالْإِبْهَامَيْنِ عِنْدَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ لَا أَصْلَ لَهُ.  
وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»<sup>(٣)</sup>، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا: (إِذَا اسْتَفْتَحَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَقْبِلْ بِيَدَيْهِ الْقِبْلَةَ)، فَلَا يَصَحُّ.

وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «طَبَقَاتِهِ»<sup>(٤)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَبَّرَ اسْتَحَبَّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِإِبْهَامِهِ الْقِبْلَةَ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ.

وَهَذَا أَمْثَلُ شَيْءٍ فِي اسْتِقْبَالِ الْيَدَيْنِ الْقِبْلَةَ عِنْدَ رَفْعِهِمَا فِي الصَّلَاةِ.  
وَأَمَّا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ إِبْهَامَيْهِ قَرِيبًا مِنْ أُذُنَيْهِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

(٢) «مسائل أبي داود» (٢١٢).

(٤) (١٤٦/٤).

(١) (٢٦٥ و ٤٥٨).

(٣) (٧٨٠١).

حَمْدُهُ)، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، فَكَانَتْ يَدَاهُ مِنَ أذُنَيْهِ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَقْبَلَ بِهِمَا الصَّلَاةَ.

فَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَيْسَ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ أَيْضًا.

وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ؛ كَأَبِي يَوْسُفَ، وَالطَّلْحَاوِيَّ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ؛ بَلْ جَزَمَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الزَادِ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ بُسْنِيَّةٌ أَنَّ يَسْتَقْبِلَ بِيَدَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَلَكِنَّ الْخَبَرَ فِيهِ مَوْقُوفٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ؛ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يَسْطُرَ كَفَّيْهِ، وَيَضُمَّ أَصَابِعَهُ، وَيُوَجِّهَهُمَا مَعَ وَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ».

فَهُوَ فِي السُّجُودِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ تَبْوِيءِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَلَيْهِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَعْرُوفٌ بِاخْتِصَارِ الْأَحَادِيثِ، وَالْخَبَرُ مَرْسَلٌ، غَيْرُ مَوْصُولٍ.

وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ يُسْرِعُ الْإِسْتِقْبَالَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتَقْبَلَ بِكَامِلِ جَسَدِهِ الْقِبْلَةَ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ عِنْدَ سَجُودِهِ الْقِبْلَةَ، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرَوِّى عَنْهُ: (قَبِلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا)<sup>(٣)</sup>، وَبِمَا جَاءَ فِي الْوَحْيِ: ﴿وَأَجْعَلُوا يُؤْتِكُمْ قِيلَةً﴾ [يُونُسُ: ٨٧] -: كُلُّ هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِ الْقِبْلَةِ وَتَشْرِيفِهَا فِيمَا هُوَ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ؛ فَالْعِبَادَةُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَلَكِنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا يُرَوِّى عَنْهُ: (قَبِلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا) قَدْ جَاءَ مِنْ طُرُقٍ لَا يَصْحُحُ مِنْهَا شَيْءٌ.

(١) (٢٥٦/١). (٢) (٢٧٣١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِيِّ.

وأما الاستقبالُ بالجسدِ القِبْلَةَ على وجهِ العمومِ في الحياةِ والموتِ، واستقبالِ المَيِّتِ القِبْلَةَ عندَ احتضارهِ ودَفْنِهِ، فلم يَثْبُتْ عن النبيِّ عليه الصلاة والسلامُ مِنْ ذلك شيءٌ، وإنَّما الثابتُ عند ابنِ عساکرَ في «تاريخ دمشق»<sup>(١)</sup>، عن حُذَيْفَةَ بنِ اليمَانِ؛ أَنَّهُ قال عند احتضاره: «وَجَّهُونِي»؛ يعني: إلى القِبْلَةِ.

وفيه كلامٌ، وثبوتهُ ليس ببعيد، وجاء عن البراء، وهو ضعيفٌ<sup>(٢)</sup>. وقد جاء من طُرُقٍ عدَّةٍ مضطربةٍ لا يَثْبُتُ منها شيءٌ عن رسولِ الله ﷺ. ثُمَّ رَفَعَ اليَدَيْنِ في هذا الموضع:

قال الحنفِيُّ: بوجوبه، وجَزَمَ به داودُ الظاهريُّ. والجماهيرُ: على أَنَّهُ سُنَّةٌ؛ وهو الصحيحُ، وقولُهُ عليه الصلاة والسلامُ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي)<sup>(٣)</sup> مع مداومتهِ على الرَفْعِ، هل يَقَالُ بالوجوب؟ الأظهرُ: أَنَّهُ لا يَقَالُ بالوجوب؛ لأنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلامُ قد دَاوَمَ على أفعالٍ عدَّةٍ في صلاتِهِ، ولا يَقُولُ مَنْ قال بوجوبِ رَفْعِ اليَدَيْنِ بوجوبها؛ كالتورُّكِ، والافتراشِ، والإشارةِ بالإصبعِ، والقَبْضِ - أي: قبْضِ اليَدَيْنِ - وأدعيةِ الاستفتاحِ، وغيرِ ذلك؛ جاء عن رسولِ الله ﷺ فيها أحاديثٌ، فَمَنْ قال بالوجوبِ، فعليه بالاطِّرادِ، في كُلِّ ما ثَبَتَ عن رسولِ الله ﷺ في صلاتِهِ.

ولم يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ السلفِ يَقُولُ بوجوبِ رَفْعِ اليَدَيْنِ، وكان ابنُ سيرينَ يَقُولُ: هو مِنْ تمامِ الصلاةِ، وينحوه قال أحمدُ<sup>(٤)</sup>. والأصلُ: أَنَّ أفعالَ الصلاةِ واجبةٌ، إلا لقرينةٍ تَصْرِفُهَا، وَمِنْ أقوى القرائنِ:

(١) (٢٩٦/١٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٩/٤).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٦).

(٤) «مسائل صالح» (١٢٤٤).

\* عَدَمُ نَقْلِ مَا يَفِيدُ الْمَدَاوِمَةَ .  
 \* أَوْ ثُبُوتُ التَّرَكِّ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ .  
 \* أَوْ تَسْهِيلُ مَنْ شَهِدَ التَّنْزِيلَ - وَهُمْ الصَّحَابَةُ - لِذَلِكَ الْعَمَلِ ،  
 وَعَدَمُ التَّشْدِيدِ فِيهِ .

وَالْأَخِيرُ أَعْرَضَ عَنِ التَّنْبِيهِ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ ؛ بَلْ رُبَّمَا لَوْ  
 وَقَفُوا عَلَيْهِ ، مَا اعْتَدُوا بِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَلَا يَفْرُقُونَ  
 بَيْنَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَأَفْعَالِهِمْ عَلَى أَيِّ وَجْهِ جَاءَتْ .

### الْقِيَامُ وَحُكْمُهُ

الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ رَكْنٌ ، وَفَرَضِيَّتُهُ خَاصَّةٌ بِالْفَرِيضَةِ ، وَأَمَّا النَّافِلَةُ فَسُنَّةٌ ،  
 وَإِنْ جَلَسَ مُتَعَمِّدًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ  
 كَانَ غَيْرَ مُعَذَّوِرٍ ، فَأَجَزُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ الصَّحِيحِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ أَجْرِ  
 الْقَائِمِ ؛ كَمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَرِيضًا ، فَلَا جُرْ لَهُ  
 تَامٌ ؛ كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> ؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ؛ أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : ( إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ  
 مُقِيمًا صَحِيحًا ) ، فَحَالُ الْمَرَضِ يَخْتَلِفُ عَنْ حَالِ الصَّحَةِ .

وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى عَصَا ، أَوْ يَتَكَيَّ عَلَى حَائِطٍ فِي  
 الْفَرِيضَةِ ؛ إِذَا كَبِرَ سِنُّ الْإِنْسَانِ ، أَوْ كَانَ مَرِيضًا ، وَشَقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ ، وَقَدْ فَعَلَ  
 ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مِخْصَنِ : « أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ وَحَمَلَ اللَّحْمَ ، اتَّخَذَ عَمُودًا فِي مُصَلَّاهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ » .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١١٥) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ .

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩٩٦) .

(٣) فِي «سُنَنِهِ» (٩٤٨) .

وأما في النوافل، فيجوز الاعتماد بالاتفاق، وفي أي حال.

### السُّتْرَةُ

وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَضَعَ سُتْرَةً أَمَامَهُ إِمَامًا وَمَنْفِرَةً؛ سِوَاءَ عَمُودًا أَوْ حَائِطًا، أَوْ رَجُلًا أَوْ دَابَّةً، أَوْ شَجَرَةً، وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ طَوْلُ السُّتْرَةِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، فَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: (مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ)<sup>(١)</sup>، وَقَدَّرَهَا أَحْمَدُ بِذِرَاعٍ<sup>(٢)</sup>، وَأَمَّا وَضْعُ الْخَطِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَفْتِي بِهِ، وَوَصَفَ الْخَطَّ أَنَّهُ كَالْهَلَالِ أَمَامَ الْمُصَلِّي<sup>(٤)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُوبَ مِنْهَا، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ؛ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup>، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ؛ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَصَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ.

### مَوْضِعُ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

ثُمَّ فِي نَظَرِهِ، أَيْنَ يَضَعُ نَظَرَهُ بَعْدَ تَكْبِيرِهِ؟ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ بَصَرَهُ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ<sup>(٦)</sup>؛ وَهَذَا خَبَرٌ لَا يَصَحُّ.

(١) رواه مسلم عن عائشة (٧٧١).

(٢) «مسائل الكوسج» (١٥٢).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤٩/٢) و٢٥٤ و٢٦٦ رقم ٧٣٩٢ - ٧٣٩٤ و٧٤٦١ و٧٦١٥، وأبو داود في «سننه» (٦٨٩ و٦٩٠).

(٤) «مسائل أبي داود» (٣١٦) (٣١٧).

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» (١١٣/٢) و١٣٨ و١٣/٦ رقم ٥٩٢٧ و٦٢٣١ و٢٣٨٩٤، والنسائي في «سننه» (٧٤٩).

(٦) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١٩١٠) من حديث ابن عباس.

وجاء هذا أيضًا في صلاة النبي عليه الصلاة والسلام في الكعبة عند ابن خزيمة، والحاكم<sup>(١)</sup>؛ من حديث عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن عائشة؛ «أنَّ الرسول ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وما جَاوَزَ بَصْرَهُ مَوْضِعَ سَجُودِهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا». رواية عمرو عن زهير معلولة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حاتم في «علله»<sup>(٣)</sup>: «هذا حديث منكر».

ثم لو صحَّ، فإنَّ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَصْرَهُ مَوْضِعَ سَجُودِهِ، إجلالاً لله في أطهر البقاع، وليس لكونه في صلاة؛ ولهذا قِيَدَتْهُ عائشة بقولها: «حتى خَرَجَ مِنْهَا»؛ يعني: بَقِيَ على ذلك حتى بَعْدَ تَسْلِيمِهِ؛ وهذا خضوع وخشوع لا يختصُّ بالصلاة.

وأصحُّ ما جاء عن رسول الله ﷺ في موضع بصره في الصلاة: أنه كان إذا أشار بإصبعه لا يجاوز بصره إشارته<sup>(٤)</sup> - أي: في التشهد - وهذا أمثل شيء جاء فيه، وهو معلول أيضًا، ويأتي الكلام عليه. والمصلِّي ينظرُ فيما شاء مما هو أخشعُ له، إلا أنه يحرمُ عليه النظرُ إلى السماء؛ لأنَّ النبي عليه الصلاة والسلام نَهَى عن ذلك<sup>(٥)</sup>.

ويُكره له الالتفاتُ يمينًا ويسارًا إلا لحاجة، فإنَّ احتاجَ للالتفاتِ فلا بأس؛ كأنَّ يَسْمَعَ صوتًا يَشْغَلُهُ عن صلاتِهِ، أو طفلًا أو أعمى يخشى أن يَقَعَ فيما يَصْرُهُ؛ فلا حَرَجَ عليه أن يَلْتَفِتَ لِيَطْمَئِنَّ.

(١) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠١٢)، والحاكم في «المستدرک» (٤٧٩/١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (٤١٧/٩). (٣) (٨٩٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٩٩٠)، والنسائي (١٢٧٥) من حديث عبد الله بن الزبير.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٠) من حديث أنس بن مالك. ومسلم (٤٢٨) من حديث جابر بن سمرة، و(٤٢٩) من حديث أبي هريرة.

ويحرمُ عليه الانحرافُ عن القِبْلَةِ؛ لأنَّه يُبطلُ الصلاةَ، أمَّا اللحظُ ببصره يمينًا وشمالًا، والنظرُ إلى الإمام أو موضعِ القدمين أو موضعِ السجود، فلا بأسَ به، فينظرُ فيما هو أخشعُ له على السواء.

وقد وردَ عن رسولِ الله ﷺ: «أنَّه كان يَطأُ رَأْسَهُ؛ كما رواه البيهقي في «سننه»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ تَدَوَّرَ عَيْنَاهُ يَنْظُرُ ههنا، وههنا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ① الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٢]، فَطَاطَأَ ابْنُ عَوْنٍ رَأْسَهُ وَنَكَّسَ فِي الْأَرْضِ».

ورواه الحاكمُ، والبيهقي<sup>(٢)</sup>، عن سعيد بن أوس، عن ابنِ عَوْنٍ، عن ابنِ سيرين، عن أبي هريرة، موصولًا، والصحيحُ المحفوظُ: الإرسالُ؛ كما قاله البيهقي.

ثم هل يلزمُ مِنْ طَاطَاةِ الرَّأْسِ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ بَصَرَهُ مَوْضِعَ سَجُودِهِ؟ فَقَدْ يَطَأُ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى كَفِّهِ، أَوْ يَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ، أَوْ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ، أَوْ يَنْظُرُ أَمَامَهُ؛ لِأَنَّ الْبَصَرَ لَا تَمْلُكُهُ الطَّاطَاةُ، وَإِنَّمَا الطَّاطَاةُ تَعْنِي: الْخَشُوعَ وَالسَّكِينَةَ وَالتَّأَدُّبَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ؛ فَهَذَا غَايَةُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَكِنَّ النَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ السَّجُودِ جَاءَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ فَقَدْ قَالَ سَلِيمَانُ الْخَوْلَانِيُّ: «رَمَقْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي صَلَاتِهِ، فَكَانَ بَصَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ»<sup>(٣)</sup>. وَبِهِ قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ؛ رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو قِلَابَةَ، وَرَوَاهُ

(١) (٢٨٣/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٣٩٣/٢) مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْسَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٣/٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٣/٢).

أَبُو حُرَّةَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَالْعَوَّامِ عَنِ النَّخَعِيِّ؛ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>.  
وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ: بِمَشْرُوعِيَّةِ جَعْلِ الْبَصْرِ  
بِمَوْضِعِ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَدْ فَصَّلَ فِي هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَعَلَّقُوا الْأَمْرَ بِحَسَبِ خُشُوعِ  
الْإِنْسَانِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي «الْمَبْسُوطِ»<sup>(٢)</sup>، وَنُقِلَ عَنْ  
الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي قِيَامٍ، يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَإِذَا كَانَ  
فِي رُكُوعٍ، يَنْظُرُ إِلَى قَدَمَيْهِ، وَإِذَا كَانَ فِي سُجُودٍ، يَنْظُرُ إِلَى أَنْفِهِ، وَقَالَ  
بَنُو هَذَا شَرِيكَ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>؛ وَهَذَا تَفْصِيلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا وَضْعُ الْبَصْرِ فِي حَالِ التَّشَهُّدِ وَالْإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ  
فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ<sup>(٤)</sup>: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُّدِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ  
بِالسَّبَّابَةِ لَا يُجَاوِزُ بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ».

وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَخْرُجْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ: «لَا يُجَاوِزُ  
بَصْرَهُ إِشَارَتَهُ»؛ فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ اعْتِدَادِهِ بِهَا.

وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، وَيُرْوَاهُ عَنْهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ  
عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ.

وَرَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَبِي خَالِدٍ  
الْأَحْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا وَضْعَ الْبَصْرِ عَلَى الْإِصْبَعِ.

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٦٥٦٢، ٦٥٦٣، ٦٥٦٤).

(٢) (٢٥/١).

(٣) انظر: «الاستذكار» (٣٩٦/٤)، و«التمهيد» (٣٩٣/١٧)، و«فتح الباري» لابن رجب

(٣٦٩/٦).

(٤) سبق تخريجه (ص ٧٧).

(٥) في «صحيحه» (٥٧٩/١١٢).

(٦) في «صحيحه» (٥٧٩/١١٣).



ورواه ابنُ عُيَيْنَةَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(١)</sup>، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ فِي «مُسْتَحْرَجِهِ»<sup>(٣)</sup>؛ كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، بِهِ؛ وَلَمْ يَذْكُرُوا الزِّيَادَةَ.

ورواه عثمانُ بْنُ حَكِيمٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، وَمَحْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ<sup>(٥)</sup>، عَنْ عَامِرٍ، بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوها.

وهذا أَصَحُّ.

وقد جاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عِنْدَ النَّسَائِيِّ<sup>(٦)</sup>، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ فَقَدْ تَقَرَّرَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَاظِرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وَخَالَفَهُ فِي رَوَايَتِهِ هَذِهِ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، بِهِ، عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٧)</sup>؛ فَلَمْ يَذْكُرُوا وَضَعَ الْبَصْرِ.

وهذا الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ؛ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ فِي وَضْعِ الْبَصْرِ، فَقَدْ تَرَجَّمَ فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيحُ»<sup>(٨)</sup>، قَالَ: «بَابُ رَفْعِ الْبَصْرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ»، وَيُشِيرُ بِهَذَا إِلَى ضَعْفِ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ.

ولهذا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»<sup>(٩)</sup>، بَعْدَ إيرادِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَشَيْءٌ مِنْ أَدْلَتِهِمْ: «هَذَا كُلُّهُ تَحْدِيدٌ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ أَثَرٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي النَّظَرِ».

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ قَرَأْتُ كَثِيرَةً:

أَوَّلُهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ يَلْمَحُ مَنْ حَوْلَهُ، وَيَعْرِفُ مَاذَا

(٢) (٩٨٩).

(٤) (٩٨٨).

(٦) (١١٦٠).

(٨) (١٥٠/١).

(١) (٦٨٠٦).

(٣) (٢٠١٩).

(٥) (١٣٢/٢).

(٧) (١١٦/٥٨٠).

(٩) (٣٩٣/١٧).

يُصَنِّعُ وهو في الصلاة؛ كما روى أحمد وغيره، عن علي بن شيبان؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَلَمَحَ بِمَوْخَرَةٍ عَيْنِهِ إِلَى رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ والسُّجُودِ، فقال: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُقِيمُ صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ)<sup>(١)</sup>.

وكونُ المصلِّي يَلْمَحُ سَوَادَ مَنْ بجواره أو خلفه، لا ينافي نَظَرَهُ لموضع سجوده، لكن لا يجتمع النَظَرُ لموضع السجود، مع معرفة حال مَنْ يصلي خلفه عن يمينه أو يساره، أَيْتُمُ رُكُوعَهُ وسُجُودَهُ أم لا؟!

ثانيها: أنَّ الصحابة كانوا يَصِفُونَ حال النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلام في الفريضة، ويذْكُرُونَ اضطرابَ لِحْيَتِهِ بالقراءة؛ كما في الصحيح، عن خَبَّابٍ<sup>(٢)</sup>؛ مما يدلُّ على أنَّهم لم يكونوا يَنْظُرُونَ إلى موضع السجود؛ وبهذا استدلَّ البخاريُّ على تبويبه، فأوردَ حديثَ خَبَّابٍ.

وقد جاءت نصوصٌ كثيرةٌ يذْكُرُونَ فيها صفةَ قيامِ النَّبِيِّ عليه الصلاة والسلام في الفريضة، وحالَهُ وصفةَ ركُوعِهِ وسُجُودِهِ وسلامِهِ ﷺ، حينما يَسْلُمُ يَمِينًا وشِمَالًا، مِمَّا يدلُّ على أنَّهم كانوا يَرُقُبُونَ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام، ولم يكونوا يَنْظُرُونَ إلى موضعِ سُجُودِهِمْ.

وفي قصةِ حَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ لابنةَ بنتِهِ أُمَامَةَ بنتَ زَيْنَبَ، وهو يصلي بالناس، ووصفهم له وهو يضعها إذا رَكَعَ ويحملها إذا قام، بيانٌ لذلك أيضًا<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣/٤) رقم (١٦٢٩٧)، وابن ماجه في «سننه» (٨٧١)،

وابن خزيمة في «صحيحه» (٥٩٣ و٦٦٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٩١).

(٢) (٧٤٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

ثالثها: أنَّ تعليقَ الأمرِ بموضعٍ معيَّنٍ ينافي المَقْصِدَ الشرعيَّ من الخشوعِ في الصلاة؛ فَإِنَّ الخشوعَ في الصلاةِ الأوَّلَى عَدَمُ تقييدهِ بموضعٍ، وإنما تعليقُهُ بما هو أَخْشَعُ للعبدِ في صلاته، فيقال: إِنَّ المصلِّي يَضَعُ بصرَهُ فيما هو أَخْشَعُ في صلاتِهِ؛ فَإِنْ كان الذي هو أَخْشَعُ في صلاتِهِ أَنْ ينْظُرَ إلى الإمام، فليَنْظُرْ إلى الإمام، وَإِنْ كان الذي هو أَخْشَعُ في صلاتِهِ أَنْ ينْظُرَ أمامَهُ، فليَنْظُرْ أمامَهُ، أو ينْظُرَ إلى موضعِ قَدَمَيْهِ أو إلى كَفِّهِ، أو عن يمينِهِ أو عن يسارِهِ، إلا أَنَّهُ لا يَلْتَفِتُ، فَيُكْرَهُ له ذلك، ويَحْرُمُ عليه النَظَرُ إلى السماء.

وَحَسْبُ المصلِّي أَنْ يُقْبَلَ على صلاته؛ فَإِنَّ فيها شُغْلًا، ولا يَلْتَفِتُ يمينًا ولا شمالًا، وَمَنْ فَكَّرَ فيما هو فيه وفي عَظَمَةِ مَنْ يَواجِهُهُ، شَغَلَهُ ذلك عن التفَكُّرِ في غيره، فضلًا عن أن يَضَعَ بصرَهُ فيما يَشْغَلُهُ.

وقد روى ابنُ ماجه<sup>(١)</sup>، عن مُصْعَبِ بن عبد الله المخزومي، عن عمته أُمِّ سَلَمَةَ زوجِ النبي ﷺ في نظرِ المصلِّي إلى موضعِ قَدَمَيْهِ. ولا يصحُّ.

### صِفَةُ وَضْعِ الْقَدَمَيْنِ حَالِ الْقِيَامِ

وأما وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، فَالسُّنَّةُ: أَنْ يَقُومَ معتدِلًا القائمةَ، غيرَ صافٍّ بين قَدَمَيْهِ، فإِلْزاقُ إحداهما بالأُخرى خلافُ السُّنَّةِ وإجماعِ الصحابة؛ فقد روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفه»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ، عن عُيَيْنَةَ بن عبد الرحمن؛ قال: «كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَى رَجُلًا صَافًّا بَيْنَ قَدَمَيْهِ، فقال: أَلَزَقَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى! لَقَدْ رَأَيْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ

(٢) (٧١٣٦).

(١) في «سننه» (١٦٣٤).

ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ فَعَلَ هَذَا قَطُّ» .  
 ولو رَآوَحَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، بِأَنْ يَجْعَلَ اعْتِمَادَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ دُونَ الْآخَرَى  
 عِنْدَ إطَالَةِ الصَّلَاةِ، فَهُوَ أَشْطُّ لَهُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ طَوِيلَةً؛  
 فَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ مَيْسَرَةَ بْنِ حَبِيبٍ؛ قَالَ:  
 «سَمِعْتُ الْمُنْهَالَ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 مَسْعُودٍ؛ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، قَالَ: أَخْطَأَ السُّنَّةَ، لَوْ رَآوَحَ  
 بَيْنَهُمَا، كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ» .  
 حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

### أَدْعِيَةُ الْاسْتِفْتَاكِحِ

وَيُشْرَعُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ: أَنْ يَذْكُرَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ  
 أَدْعِيَةِ الْاسْتِفْتَاكِحِ، وَأَدْعِيَةُ الْاسْتِفْتَاكِحِ قَبْلَ الْاسْتِعَاذَةِ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ  
 صَلَاةٍ، إِلَّا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عَلَى قَوْلِ الْجَمَاهِيرِ .  
 وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ - كَالْحَنْفِيَّةِ -، وَبَعْضُ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ -  
 بِمَشْرُوعِيَّتِهِ فِيهَا، وَالصَّوَابُ: عَدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْفِيفِ؛  
 فَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا .  
 وَالْإِتْيَانُ بِدَعَاءِ الْاسْتِفْتَاكِحِ: سُنَّةٌ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ وَهُوَ قَوْلُ  
 أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ؛ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ  
 مَشْرُوعِيَّةِ أَدْعِيَةِ الْاسْتِفْتَاكِحِ؛ بَلْ نَقَلَ عَنْهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ:  
 الْبِدْعَةُ، وَلَعَلَّ الدَّلِيلَ لَمْ يَبْلُغْهُ، فَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ قَبْلَهُ لَمْ يَبْلُغْهُمْ  
 ذَلِكَ؛ كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَصْحَابِهِ؛ فَقَدْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْاِفْتَاكِحَ<sup>(٢)</sup> .

(١) (٨٩٢ و ٨٩٣) .

(٢) «بدائع الفوائد» (٧٩/٣ - ٨٠) .

ويقابل ما نُقِلَ عنه ما حكاه ابنُ رَجَبٍ في «الفتح»<sup>(١)</sup>، عن بعض الحنابلة: أنهم قالوا ببطْلانِ صلاةٍ مَنْ لم يَدْعُ بدعاءِ الاستفتاح؛ وهذا بعيدٌ.

ودعاءُ الاستفتاحِ سُنَّةٌ؛ لثبوتهِ عن رسولِ الله ﷺ في أحاديثٍ وصيغٍ عديدةٍ؛ منها:

\* حديثُ أبي هُرَيْرَةَ ؓ؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قال: أَحْسَبُهُ قال: هُنَيْهَةً - فقلتُ: بأبي وأُمِّي يا رسولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ما تَقُولُ؟ قال: (أقولُ: اللَّهُمَّ، بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ، نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ، اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرْدِ)»؛ رواه البخاريُّ، وغيره<sup>(٢)</sup>؛ وهذا أصحُّ خَبَرٍ.

\* ومنها: حديثُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ؓ في قولِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام حينما اسْتَفْتَحَ صَلَاتَهُ: (وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحَبَّاتِي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ، أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاعْفُ رُبِّي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)؛ أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) (٣٨٧/٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨). (٣) في «صحيحه» (٧٧١).

ولكنَّ هذا الدعاء إنما هو استفتاحٌ لصلاة الليل، كذا قاله النبي ﷺ، كما قال البزار<sup>(١)</sup> حينما أخرج الخبر، قال: «إنما احتمله الناس على صلاة الليل».

وجزم بذلك أحمد بن حنبل.

وجاء عند أبي داود في «سننه»<sup>(٢)</sup>، وكذا الترمذي<sup>(٣)</sup>: «الصلاة المكتوبة»؛ وهذه اللفظة غير محفوظة.

ولو دعا به في الصلاة المكتوبة من غير مداومة، فالأمر واسع.

\* ومنها: حديث ابن عمر عنده مسلم<sup>(٤)</sup>؛ قال: «بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ إذ قال رجل من القوم: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، فقال رسول الله ﷺ: (مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟) قال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، قال: (عَجِبْتُ لَهَا، فُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ)، قال ابن عمر: فما تَرَكْتُهُنَّ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ».

\* ومنها: حديث أنس بن مالك فيما رواه الإمام مسلم<sup>(٥)</sup>: «أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَجَاءَ رَجُلٌ قَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ، فَقَالَ هَذَا الرَّجُلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ. فَلَمَّا قَضَى الرُّسُولُ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: (أَيُّكُمْ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟) فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: (رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَبْتَهِرُونَهَا؛ أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا)».

(١) في «مسنده» (٥٣٦).

(٢) في «جامعه» (٣٤٢٣).

(٣) في «صحيحه» (٦٠٠).

(٢) (٧٤٤ و ٧٦١).

(٤) في «صحيحه» (٦٠١).

(٥) في «صحيحه» (٦٠٠).

\* وكذلك: حديثُ عائشةَ رضي الله عنها، فيما جاء في «السُّنَنِ»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَةَ، عن عائشة؛ «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَسْتَفْتِيحُ فِي الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ)».

وهذا الخبر لا يصح مرفوعاً عن عائشة، وإنما وردَ عن عمر؛ قال ابنُ خُزَيْمَةَ في «الصحيح»<sup>(٢)</sup>: «أَمَّا مَا يَفْتَحُ بِهِ الْعَامَّةُ صَلَاتَهُمْ بِخُرَاسَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. فلا نَعْلَمُ في هذا خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ عند أهل المعرفة بالحديث».

لكنه ثابتٌ عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَوْقُوفاً، قد أخرجه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>، وقد صحَّحه ابنُ خُزَيْمَةَ نَفْسُهُ في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>.

وثبتَ عن بعضِ الصحابة؛ أنه كان يستفتِحُ به بنحوه؛ كعثمان<sup>(٥)</sup>، وابنِ عمر<sup>(٦)</sup>، وكان أحمدُ يَذْهَبُ إِلَيْهِ<sup>(٧)</sup>.

والسُّنَّةُ في هذا: أَنْ يَغَايِرَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ دَعَاءٍ وَدَعَاءٍ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهَا، فَيُظْهِرُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَسْكُتُ هُنَيْهَةً، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «صحيح مسلم»<sup>(٨)</sup>، وَ«هُنَيْهَةٌ»؛ يَعْنِي: قَدَرًا يَسِيرًا، مِمَّا لَا يَكْفِي لِأَدَاءِ هَذِهِ الْأَذْكَارِ جَمِيعًا، وَإِنَّمَا هُوَ يَغَايِرُ بَيْنَهَا.

(١) أخرجه أبو داود (٧٧٦)، والترمذي (٢٤٣)، وابن ماجه (٨٠٦).

(٢) (٢٣٨/١).

(٣) (٥٢/٣٩٩).

(٤) (٢٤٠/١).

(٥) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٠٢/١).

(٦) كما عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٥٦٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٢٢)؛

بلفظ آخر.

(٧) «مسائل أبي داود» (٢٠٩).

(٨) سبق قريباً.

والقرينة على هذا الفهم: أن النبي عليه الصلاة والسلام لو قرأ بينها؛ فمن سمع الأول، لماذا لم يسمع الذي بعده؟! ومن سمع الآخر لماذا لم يسمع الذي قبله؟! فلم يرو أحد من الصحابة استفتاحين من وجه يثبت، ولم يثبت أن هذه الأذكار جاءت في خبر واحد.

وإذا ترك المصلي دعاء الاستفتاح في الركعة الأولى عامداً أو ناسياً، لم يفعلها فيما بعدها؛ لأن محلها قد فات، وفعلها في غير محلها إحداثٌ وابتداء، ثم إن هذا الدعاء سمي: دعاء الاستفتاح، وذكره في غير ابتداء الصلاة مخالفاً لما شرع له.

ولو ترك دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة الإحرام حتى شرع في القراءة أو التعوذ، فقد فات محلها أيضاً، فلا يأتي به؛ لأنه سنة فات محلها.

وإذا فات المصلي شيء من صلاته، كأن يدرك الإمام في إحدى الركعات، فإنه يأتي بدعاء الاستفتاح؛ لأنه يستقبل أول صلاته، إلا أن يخاف من اشتغاله به فوات شيء، ركن أو واجب من صلاته؛ كالركوع مثلاً، فالواجب فيه متابعة الإمام، وترك الاستفتاح.

ولا يأتي بالذكر إلا في حال القيام، إذا أدرك الإمام قائماً، وإذا أدركه في التشهد أو الركوع أو السجود، فيأتي بالذكر المشروع فيه، دون دعاء الاستفتاح.

وإذا كان الإنسان يصلي تطوعاً ركعتين ركعتين، فيكفيه استفتاح واحد لأول ركعتين؛ لأن حكم الصلاة المتصلة كصلاة الليل واحد، ولو فرق بينهما بسلام.



## الاستعاذة، وصيغتها، وحكمها

وبعد الاستفتاح يستعيذ بالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ عَلَى الصَّيْغِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا جَاءَ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَبَعْضُ أَهْلِ «السُّنَنِ»<sup>(١)</sup>؛ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَسْتَعِيذُ فِي صَلَاتِهِ: (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَتَفْثِهِ)؛ فَهُوَ مَعْلُوفٌ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: «لَمْ يَحْمَدْ أَبِي إِسْنَادَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرِّفَاعِيُّ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَأَعْلَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ<sup>(٤)</sup>.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَاصِمُ الْعَنْزِيُّ، وَهُوَ مُسْتَوْرٌ، وَاضْطَرَبَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ؛ فَرَوَاهُ مُرَّةٌ عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَاصِمٍ<sup>(٥)</sup>، وَمُرَّةٌ عَنْ عَاصِمِ الْعَنْزِيِّ<sup>(٦)</sup>.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٧)</sup>، وَفِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْفُضَيْلِ بَعْدَ الْإِخْطِلَاطِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥٠/٣) رَقْمَ ١١٤٧٣، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٧٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (٢٤٢).

(٢) انْظُرْ: «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٢٧١/رواية عبد الله).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٨٥).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٥٣/٥) رَقْمَ ٢٢١٧٧ وَ٢٢١٧٩.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٢/٤) رَقْمَ ١٦٧٦٠، وَابْنُ زُبَيْرٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٤٤٦).

(٦) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٥/٤) رَقْمَ ١٦٧٨٤، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٧).

(٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٤/١) رَقْمَ ٣٨٣٠، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٤٧٢).

## واختلف العلماء في صَيَغ الاستعاذَةِ أَيُّهَا أَفْضَلُ:

فاختار الشافعيُّ، وأبو حنيفة، وأكثرُ القُرَّاء - أبو عمرو، وعاصمٌ، وابنُ كثيرٍ، وغيرُهم -: الاستعاذَةُ بـ «أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

واختار أحمدُ، والأعمشُ، والحسنُ بنُ صالحٍ بنِ حَيٍّ، ونافعٌ، وابنُ عامرٍ، والكسائيُّ: الاستعاذَةُ بـ «أعوذُ باللهِ السميعِ العليمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

ونقلَ حنبلٌ وغيرُه عن أحمدَ: أنه يستعيذُ بـ «أعوذُ باللهِ السميعِ العليمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، إِنَّ اللهَ هو السميعُ العليمُ»؛ وهو مرويٌّ عن الحسنِ والثوريِّ، لقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

واختار ابنُ سيرينَ، وحمزةُ الزياتُ: الاستعاذَةُ بـ «أَسْتَعِذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

ويكلِّ ذلك وَرَدَ الْأَثَرُ، وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ فِي ذَلِكَ.

وقال بعضهم - وفي ثبوته نظرٌ -: «أستعينُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

وذهبَ قِلَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إلى وجوبِ الاستعاذَةِ؛ استدلالاً بعموم قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. والأظهرُ: الاستحبابُ.

## البِسْمَلَةُ، وَحَكْمُ الْجَهْرِ بِهَا

وبعدَ ذلك يَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وقد ذهبَ بعضُ الْعُلَمَاءِ: إلى وجوبِهَا.

وخلاصة الكلام في هذه المسألة: أَنَّ مَنْ كَانَ يَقْرَأُ بِرَوَايَةِ مَنْ عَدَّ مِنَ الْقُرَّاءِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آيَةَ مِنَ الْفَاتِحَةِ، لَمْ تُجْزِئْهُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِالْبَسْمَلَةِ؛ كَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، وَحُمَزَةَ، وَالْكَسَائِيَّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ كَانَ يَقْرَأُ بِرَوَايَةِ مَنْ لَا يُعَدُّهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُسْمَلَ، وَبَيْنَ أَلَّا يُسْمَلَ؛ كَابْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَنَافِعٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ بَعْدَ قَرَاءَتِهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ. وَعَلَى أَقَلِّ أَحْوَالِهَا هِيَ سُنَّةٌ مُسْنُونَةٌ، كَانَ الْعَمَلُ عَلَى قَرَاءَتِهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَجْهَرُ بِهَا، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَدَاوِمَ عَلَى تَرْكِهَا أَحَدٌ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ ائْتِنَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ حَقٌّ كُلُّهَا مَقْطُوعٌ بِهِ، رَوَاهَا نَبِيُّنَا ﷺ عَنْ جِبْرِيلَ، عَنْ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ، وَعَلَى هَذَا: فَالْبَسْمَلَةُ فِي قِرَاءَةِ صَحِيحَةِ آيَةِ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَفِي قِرَاءَةِ صَحِيحَةِ أُخْرَى لَيْسَتْ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ.

وَالْبَسْمَلَةُ فِيهَا أَحْكَامٌ عِدَّةٌ، وَمَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مُتَشَعِّبَةٌ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَصْنُفَاتِ؛ صَنَّفَ فِي أَحْكَامِهَا ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو شَامَةَ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَابْنُ الصَّبَّانِ لَهُ «الرِّسَالَةُ الْكُبْرَى فِي أَحْكَامِ الْبَسْمَلَةِ»، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَثَمَةِ.

وَلَكِنْ مَا يَعْنِينَا هُنَا الِاسْتِفْتَا حُ بِهَا قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ فَمَنْشَأُ الْخِلَافِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ هُوَ وَرُودُهَا فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ، وَعَدَمُ وَرُودِهَا فِي بَعْضٍ؛ فَيَقَالُ:

إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَحْرُفِ؛ وَرُودُ لَفْظٍ فِي بَعْضِ الْأَحْرُفِ وَعَدَمُ وَرُودِهِ فِي أُحْرَفٍ أُخْرَى؛ وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ فِي الْبَسْمَلَةِ، كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ: ﴿هُوَ الْغَفِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [٢٤]؛ فـ «هو» جَاءَتْ فِي قِرَاءَةٍ، وَلَمْ تَأْتِ فِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ فَالْهَاءُ جَاءَتْ فِي قِرَاءَةٍ، وَلَمْ تَأْتِ أُخْرَى بِذِكْرِهَا، وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، كَذَلِكَ فِي ذِكْرِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ، فَمَنْ أَثْبَتَهَا عَلَى قِرَاءَةٍ، فَإِنَّهُ يَقْرُؤُهَا، وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْهَا عَلَى قِرَاءَةٍ، فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَبَرٌ، وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْجَهْرِ مِنْ أَخْبَارٍ، فَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، وَالْأَثْمَةُ النَّقَادُ عَلَى ضَعْفِهَا؛ وَلِذَلِكَ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وَلَفْظٌ لِمُسْلِمٍ: «فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْبَسْمَلَةِ، وَلَا الْجَهْرُ بِهَا، وَلَوْ سَمِعُوهُ يَجْهَرُ بِهَا، لَقَالُوا: يَفْتَتِحُ بِالْبَسْمَلَةِ، هَكَذَا رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ خَمْسَةَ عَشَرَ نَفْسًا: إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَائِذُ بْنُ شُرَيْحٍ، وَقَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ، وَأَبُو قَلَابَةَ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٠/٣٩٩).

وأبو نعمة ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وداودُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، ويزيدُ بْنُ أَبَانَ الرُّقَاشِيِّ.

ورواه حُمَيْدٌ، عن أنسٍ، فذكرَ البَسْمَلَةَ، وهي روايةٌ منكُرةٌ، مخالِفةٌ لروايةِ الحَفَاطِ الثَّقَاتِ.

وأنسٌ هو من أعلمِ الناسِ بحالِ النبي ﷺ؛ فقد صَحِبَهُ مَدَّةَ عَشْرِ سنينَ، ثم صَحِبَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً، ولم يحفظْ ذلك، ولم يذكره ولو مرةً؛ فدلَّ على عَدَمِ مشرُوعِيَةِ الجهرِ بها.

ولا يصحُّ في الجهرِ بالبسملةِ حديثٌ مسنَدٌ.

وقال بالجهرِ بالبسملةِ: الشافعيُّ وجماعةٌ، وقد ثَبَتَ الجهرُ بها عن جماعةٍ من الصحابةِ؛ كعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وابنِ الزُّبَيْرِ، ومعاويةَ، وغيرِهِم.

روى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، وعنه ابنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٢)</sup>، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَزَى: أَنَّ عُمَرَ جَهَرَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وفي «المصنَّف»<sup>(٣)</sup> أيضًا، عن بَكْرِ الْمُزَنِيِّ: أَنَّ ابنَ الزُّبَيْرِ جَهَرَ بِهَا، ويقولُ: «ما يمنعُهم منها إلا الكِبَرُ».

وأخرَجَ الشافعيُّ في «الأمِّ»<sup>(٤)</sup>، والبيهقيُّ<sup>(٥)</sup>، عن عبدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ: أَنَّ معاويةَ جَهَرَ بِهَا.

وثَبَتَ عن عُمَرَ: أَنَّهُ لم يَجْهَرْ، وهو المعروفُ عنه كما تقدَّمَ؛ رواه

(٢) في «الأوسط» (١٣٥٣).

(٤) (٢٤٥/٢).

(١) في «مصنّفه» (٤١٨٠).

(٣) (٤١٧٩).

(٥) في «السنن الكبرى» (٤٩/٢).

عنه أنسٌ، وأبو وائلٍ، وكذلك المعروف عن ابنِ الزُّبَيْرِ عَدَمُ الجَهْرِ؛ كما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ: «أَنَّ أَبَاهُ وَابْنَ الزُّبَيْرِ لَا يَجْهَرَانِ بِهَا».

بل قد جعلَ عبدُ الله بنُ مُغَفَّلٍ ذلك إحدائًا؛ كما روى الترمذيُّ في «سننه»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ الْجُرَيْرِيِّ، عن قَيْسِ بنِ عَبَّاسٍ، عن يزيدَ بنِ عبدِ الله بنِ مُغَفَّلٍ؛ قال: «سمعتُ أبي وأنا في الصَّلَاةِ أقولُ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، فقال: أَيُّ بُنَيَّ، مُحَدِّثٌ، إِيَّاكَ وَالْحَدَّثُ، قال: ولم أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدَّثُ فِي الْإِسْلَامِ؛ يعني: منه، قال: وقد صَلَّيْتُ مع النَّبِيِّ، ومعَ أبي بكرٍ، ومعَ عُمَرَ، ومعَ عُثْمَانَ، فلم أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فلا تَقُلُّهَا؛ إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ، فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

أي: لَا يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَقْرُؤُهَا، وما جاء في الجهرِ مِنْ أَحَادِيثَ وَمَرْوِيَّاتٍ، فَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا بَضْعَةُ أَحَادِيثَ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، وَيَكْفِي فِي هَذَا: أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ أَعْلَامَ الْمَسَائِلِ وَمَشْهُورَهَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْهَا الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، فَإِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِهَا؛ وَلِهَذَا مَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ إِلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَرَدَتْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ الْبَخَارِيَّ وَمُسْلِمًا قَدْ تَنَكَّبَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ.

وهذه المسألة - وإنْ كَانَتْ فَرْعِيَّةً وَجَزَائِيَّةً عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ -

(١) فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤١٦٢).

(٢) (٢) (٢٤٤).

(٣) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٢/ ٣٧١ و٤١٧)، و«التنكيح والإفادة» (ص ٨٢)، و«نظم المتناثر» (٧١).

إلا أنَّها مِنْ أعلامِ المسائلِ ومشهورها، وتتعلَّقُ بسائرِ الناسِ الذين يشهدون صلاة الجماعة، ومعلومٌ أنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ يشهدون الصلاة معه؛ فأين نقلُهم عن رسولِ الله ﷺ أنَّه كان يَجْهَرُ بها؟! وقد نقلوا عن رسولِ الله ﷺ بعضَ أدعيتهِ التي كان يُسرُّ بها في ركوعه وسجوده؛ مما يَدُلُّ على شِدَّةِ تحرِّيهم.

**وظاهرُ الأدلَّةِ:** أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكن يَجْهَرُ بالبَسْمَلَةِ في صلاته، في كلِّ يومٍ وليلةٍ، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين، الأئمَّةِ المهديين، أشدَّ الصحابةِ أتباعاً، وأكثرهم حُوطةً؛ بل وعلى عامَّةِ أصحابه وأهلِ بلده والوافدين لرؤيته، هذا لا يمكنُ بحال، ومن أمحلِ المُحال، حتى يحتاج إلى التنبُّه فيه بألفاظٍ مجمَّلة، وأحاديثٍ واهية، فصحيحُ الأحاديثِ التي يحتجُّ بها غيرُ صريح، وصريحُها غيرُ صحيح، ولكنَّ هو التقليدُ الذي لا يُفْلِحُ مَنْ تشبَّثَ بِذَيْلِهِ.

ولمَّا كانت هذه المسألةُ مِنْ أعلامِ المسائلِ ومشهورها، وتنكبها البخاريُّ ومسلمٌ، دلَّ على ضَعْفِها؛ بل إنَّه كالنصِّ على إعلالِها، وقد مال إلى هذا الاستدلالِ ابنُ القيمِ في «زاد المعاد»<sup>(١)</sup>، وكذلك الزيلعيُّ في كتابه «نصبُ الرأية»<sup>(٢)</sup>، وغيرُهما.

وأصحُّ شيءٍ جاء في الجهرِ بها: ما رواه النسائيُّ، وابنُ خزيمة، وابنُ حبان، وغيرُهم<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ طريقِ سعيدِ بنِ أبي هلال، عن نعيمِ المُجَمِّرِ؛ قال: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَرَأَ: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ

(١) (٢٠٦/١ - ٢٠٧).

(٢) (٣٣٦/١).

(٣) أخرجه النسائي (٩٠٥)، وابن خزيمة (٤٩٩ و ٦٨٨)، وابن حبان (١٧٩٧)، والدارقطني (٣٠٥/١).

الرَّحِيمِ»، ثم قرأ بأَمِّ الْقُرْآنِ.. ثم قال أبو هُرَيْرَةَ: والذي نفسي بيده،  
إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صلاةً برسولِ اللَّهِ ﷺ.

وليس فيه حجة، فهو أرادَ مجموعَ ما فعله، لا كله، ثم إنَّ الجَهْرَ  
فيه ليس بصريح.

والبسملَةُ تكونُ في أوَّلِ كُلِّ سورةٍ في الصلاةِ وغيرها، فَمَنْ قرأَ  
الْفَاتِحَةَ يَسْمِي، ثم إذا أرادَ أن يقرأ سورةً يسمي مرةً أخرى؛ كما كان ابنُ  
عَمَرَ يَفْعَلُ، وبه قال أحمد<sup>(١)</sup>.

### وضعُ اليَدَيْنِ حالَ القيامِ

ثم وضعُ اليَدَيْنِ، والسُّنَّةُ الْقَبْضُ، وهو أن يَضَعَ يَدَهُ اليمْنَى على يَدِهِ  
اليسرى، ولم يثبت عن رسولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سَدَلٌ؛ بل لم يَرِدْ عنه من وجهِ  
يُعْتَمَدُ عليه: أَنَّهُ سَدَلٌ؛ عليه الصلاة والسلام.

وقد اتَّفَقَ العلماءُ على مشروعِيَّةِ الْقَبْضِ في الصلاة، وقد روى  
ابنُ الْقَاسِمِ عن مالِكٍ: عَدَمَ الْقَبْضِ<sup>(٢)</sup>، والصَّحِيحُ عنه: مشروعِيَّتُهُ، وعليه  
بَوَّبَ في «موطَّأه»<sup>(٣)</sup>: (بابُ وضعِ اليَدَيْنِ إحداهما على الأخرى في  
الصلاة)، وهذه الترجمةُ والدليلُ الذي أوردَهُ وتفسيرُهُ صريحٌ في أَنَّ مذهبَهُ  
الْقَبْضُ، ومع هذا لا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ - لا مِنَ الصحابةِ، ولا مِنَ  
التابعينَ، ولا مِنَ أتباعِهِمْ، ولا مِنَ الأئمةِ الأربعةِ - قال بوجوبِ الْقَبْضِ،  
وإنَّ كان قد جاء الأمرُ به، وحَمَلَهُ بعضهم على الرِّفْعِ؛ كما رواه مالِكٌ  
في «الموطَّأ»<sup>(٤)</sup>، ورواه البخاريُّ<sup>(٥)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ، عن سهلِ بنِ

(٢) انظر: «المدونة» (٧٤/١).

(٤) (١٥٩/١).

(١) «مسائل صالح» (٤١٥).

(٣) (١٥٨/١).

(٥) في «صحيحه» (٧٤٠).



سعد؛ قال: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ».

قال أبو حازم: «لَا أَعْلَمُ إِلَّا يُنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

وإذا قال الصحابي: أُمِرْنَا، أو نُهِنَا، أو أُمِرَ النَّاسُ، فله حكم الرفع، وقد أطلق البيهقي<sup>(١)</sup> وغيره: أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل.

وقبض اليمنى على اليسرى في الصلاة من كمال الأدب، والتبجيل لله، وكان الناس وما زالوا يؤمرون به عند مَنْ يُؤْبَهُ به؛ لأنه - ولا ريب - من أدب الوقوف بين يدي الملوك والعظماء، فعظيم العظماء أحق به.

وإذا أراد المصلي إرسالهما لتعب أو نحوه، فلا يَنْقُضُ يَدَيْهِ؛ بل يُرْسِلُهُمَا إِرْسَالًا خَفِيفًا رَفِيقًا، تعظيمًا للموقف بين يديه.

#### والقبض الثابت على صفتين:

الأولى: وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى؛ لحديث واثل عند أبي داود والنسائي؛ قال عن النبي ﷺ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ»<sup>(٢)</sup>.

والحديث في «مسلم»<sup>(٣)</sup>، وليس فيه ذكر الرُّسْغِ والسَّاعِدِ، ولعله زيادة تأويل من الراوي.

والرُّسْغُ - بضم الراء، وسكون السين المهملة، بعدها معجمة -: هو الْفُفْصُلُ بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ.

والثانية: وضع اليد اليمنى على ذراع اليسرى؛ كما في حديث سهل السابق، وقد عمل بعض السلف به؛ فقد روى مسدد في «مسنده»<sup>(٤)</sup>،

(١) في «الخلافيات» (١/٤٩٦/مختصر).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٢٧)، والنسائي (٨٨٩).

(٣) (٤٠١).

(٤) كما في «إتحاف الخيرة» (٢/١٥٦).

وابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق»<sup>(١)</sup>، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي زياد مولى آل دراج؛ قال: «ما رأيتُ فَنَسِيْتُ، فإني لم أنس أن أبا بكر الصديق كان إذا قام إلى الصلاة، قام هكذا، وأخذ بكفه اليمنى على ذراعه اليسرى لازقًا بالكوع».

وأبو زياد تابعي كبير، ذكره أبو زرعة الدمشقي<sup>(٢)</sup> في الطبقة الأولى التي تلي الصحابة، ولا أدري ما وجه قول الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني»<sup>(٣)</sup>: (لا يُعرف، يُترك)!

وروى أبو نعيم في «الحلية»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(٤)</sup>، عن خالد بن عبد الله السلمي، عن أبيه، قال: «كان عمر بن عبد العزيز إذا صلى أو مشى أو قعد، إنما يضع كفه اليمنى على ذراعه اليسرى».

وفي مغايرة الرواة لألفاظ حديث وائل بن حُجر في ذكر الذراع، ثم الساعد، ثم الرسغ واليد، قرينة على الترخيص والتوسعة في ذلك، وأن السنة القبض.

ويبتدئ بالقبض بعد تكبيرة الإحرام، ويبقى على ذلك ما دام قائمًا، وهذا هو الأصل، حتى لو كان ذلك بعد الرفع من الركوع.

والقبض يستديم مع الإنسان في كل ركعته حال القيام، ويخرج من هذا من لا يستطيع أن يصلي إلا قائمًا في حال سجوده وركوعه؛ فقد يكون الإنسان بين السجدين وهو قائم؛ كأن يكون الإنسان في زحام، أو كان ظهره ضلْبًا لا يستطيع أن ينحني، فإذا كان في استحضر صلاته أنه بين السجدين لا يقبض، وهذا خارج من الأصل؛ باعتبار أنه معذور في حال قيامه، وحكمه حكم الراكع أو الساجد أو الجالس.

(٢) في «تاريخه» (١٨٧٤).

(٤) (٣١٩/١٦).

(١) (٢٥٢/٦٦).

(٣) (٦١٠).

ورَفَعَ اليَدَيْنِ عَلَى هَيْئَةِ الدَّعَاءِ بَعْدَ الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ لَا أَصْلَ لَهُ .  
وَلَا أَعْلَمُ دَلِيلًا صَرِيحًا فِي الْقَبْضِ بَعْدَ الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ وَلِذَا قَالَ  
الإِمَامُ أَحْمَدُ : «أَرْجُو أَلَّا يَضِيقَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup> .

وَاخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتِحْبَابَ الْقَبْضِ مِنْهُمْ ؛ الْقَاضِي  
أَبُو يَعْلَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ<sup>(٢)</sup> ، وَاسْتَحَبَّهُ الْكَاسَانِيُّ الْحَنْفِيُّ<sup>(٣)</sup> فِي  
كُلِّ قِيَامٍ فِيهِ قَرَارٌ .

وَلَا يَشْدُدُّ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، فَالْأَمْرُ فِيهِ سَعَةٌ .  
وَيَحْتَمِلُ تَرْجِيحُ الْقَبْضِ لِقَرِينَةٍ ؛ وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ  
رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، قَامَ حَتَّى نَقُولَ : إِنَّهُ قَدْ نَسِيَ ؛ قَالَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؛ كَمَا  
فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٤)</sup> . وَإِذَا كَانَ قَابِضًا لِيَدَيْهِ حَالَ قِيَامِهِ بَعْدَ الرُّكُوعِ ، وَأَطَالَ ،  
فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى ظَنِّ مَنْ خَلَفَهُ أَنَّهُ نَسِيَ وَشَرَعَ فِي قِيَامِ رَكْعَةٍ جَدِيدَةٍ ،  
بِخِلَافِ الَّذِي يُسَدِّلُ بَعْدَ قَبْضٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَتَهَيِّئٌ لِهَوِيٍّ وَإِنْ طَالَ قِيَامُهُ ،  
وَوُظِنُ النِّسْيَانِ مِنْهُ أَبْعَدُ مِمَّا لَوْ كَانَ قَابِضًا .

ثُمَّ إِنَّ الْمَصْلِيَّ فِي حَالِ الْجُلُوسِ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَيُلْحَقُ  
بِذَلِكَ الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَجُلُوسُ الْإِسْتِرَاحَةِ ؛ فَكَيْفِيَّةُ الْجُلُوسِ فِي  
الصَّلَاةِ وَاحِدَةٌ مَا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ يَفْرُقُ ، وَكَذَلِكَ كَيْفِيَّةُ الْقِيَامِ .

### مَكَانُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ

وَأَمَّا مَكَانُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ ، فَقَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

مَوَاضِعُ :

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد» (٦١٥/رواية صالح).

(٢) فِي «الْمَحَلِّ» (١١٢/٤) . (٣) انظر: «بدائع الصنائع» (٢٠١/١) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٠) ، وَمُسْلِمٌ (٤٧٢) .

\* جاء في تحتِ السُّرَّةِ خبرٌ واحدٌ عن رسولِ الله ﷺ؛ ولا يثبت؛ بل هو منكراً<sup>(١)</sup>.

\* وجاء عن رسولِ الله ﷺ: أَنَّهُ وَضَعَهَا عَلَى صَدْرِهِ؛ كما في حديثِ وائلِ بنِ حُجْرٍ<sup>(٢)</sup>، وجاء في مرسلِ طاوسِ بنِ كَيْسَانَ عندَ أَبِي داودَ<sup>(٣)</sup>.

وحديثُ الوضعِ على الصدرِ قد تفرَّدَ به مُؤَمِّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ، عن سُفْيَانَ، عن عاصمِ بنِ كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائلِ بنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَضَعَ يَدَهُ اليمْنَى عَلَى اليسرى عَلَى صَدْرِهِ».

ولفظُهُ: «عَلَى صَدْرِهِ» قد تفرَّدَ بها مُؤَمِّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ - وقال بعضهم: إِنَّ سُفْيَانَ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ - عن عاصمِ بنِ كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائلِ بنِ حُجْرٍ.

وخالفه في ذلك جماعةٌ مِنَ الثَّقَاتِ مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «عَلَى صَدْرِهِ» رواه مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، وَقَتِيبَةُ بنُ سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بنُ آدَمَ، وَأَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ، وَوَكَيْعُ بنُ الْجَرَّاحِ، وَمُحَمَّدُ بنُ يَوْسَفَ الْفَرِيَّابِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّامٍ، وَالْحُمَيْدِيُّ، وَسَعِيدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَثَمَةِ الثَّقَاتِ، مِمَّا يَقْرُبُونَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ نَفْسًا.

وانفردَ بالزيادةِ مُؤَمِّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ، وَروايَتُهُ عَنْ سُفْيَانَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ (٧٥٦)، وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (١/١١٠) رَقْمَ

(٨٧٥)، وَالِدَارَقُطْنِي فِي «سُنَّتِهِ» (١/٢٨٦).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٧٩).

(٣) فِي «سُنَّتِهِ» (٧٥٩).

مطعون فيها، ثم إنه قد رواه عن عاصم أكثر من عشرين نفساً لم يذكرُوا الزيادة؛ منهم: السُّفْيَانَانِ، وشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْيَشْكُرِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ معاويةَ، وَسَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَعَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، وَبِشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، وَزَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَارِيُّ.

وقد رواه عَلْقَمَةُ بْنُ وائِلٍ - وعنه جماعة - عن أبيه، ولم يذكرها؛ مما يدلُّ على شذوذها.

وقد جاء في مَرْسَلِ طَاوُسٍ بْنِ كَيْسَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «سَنَنِ»، وَيُرويه عنه سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ طَاوُسٍ، مَرْسَلًا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَشُدُّ بَيْنَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

وهو مَرْسَلٌ وَلَا يُخْتَجُّ بِهِ، وَطَاوُسٌ مَرَّاسِلُهُ ضَعِيفَةٌ<sup>(١)</sup>.

وقد جاء أيضًا عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ سِمَاكِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هُلُبٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ». وَلَكِنْ قَبِيصَةُ مُجْهولٌ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ فِي كُلِّ مَرْوِيَّاتِهِ إِلَّا سَمَاكُ بْنُ حَرْبٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَلَا يُحْتَمَلُ مِنْ ذَلِكَ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ: مَشْرُوعِيَّةُ الْقَبْضِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ مَوْضِعٍ؛ بَلْ ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مَسَائِلِهِ»<sup>(٤)</sup>: إِلَى كِرَاهَةِ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ:

(١) قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «مَرْسَلَاتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ مَرْسَلَاتُ طَاوُسٍ؟ قَالَ: مَا أَقْرَبُهُمَا!». انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٥).

(٢) (٢٢٦/٥) رقم ٢١٩٦٧.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٤٩٣/٢٣). (٤) (٢١٩ - ٢٢١).

«وسألت الإمام أحمدَ عن وضع اليمنى على اليسرى؛ أذهبُ إليه؟ فقال: نَعَمْ؛ فوقَ السُّرَّةِ قليلاً، وإنْ كان تحتَ السُّرَّةِ، فلا بأسَ، قال: وكان يَكْرَهُ وضعَ اليَدَينِ على الصدرِ».

ومرادُ أحمدَ من ذلك - والله أعلم - : التعبُّدُ بهذا الفعلِ، مع عدمِ ورودِ الدليلِ الصحيحِ.

والذي عليه عامَّةُ العلماءِ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الصحابةِ والتابعين؛ أنَّ الإنسانَ مخيرٌ؛ فإنْ وَضَعَ يَدَيْهِ على صدرِهِ، أو على سُرَّتِهِ، أو على بَطْنِهِ، أو دونَ ذلك، فإنَّه لا حَرَجَ عليه؛ فإنَّ الاتِّباعَ هنا: أنْ يَضَعَ اليَدَ اليمنى على اليسرى فقط، والزيادةُ هنا تفتقرُ إلى دليلٍ ثابتٍ عن رسولِ الله ﷺ في ذلك.

وأما تحتَ السُّرَّةِ، فهو المشهورُ في مذهبِ أحمدَ؛ وهو أظهرُ مِنْ وضعِهِ على الصُّدرِ، وإنْ كان كلا الحديثينِ ضعيفًا عن رسولِ الله ﷺ.

### الدعاء حال القيام

والقيامُ قبلَ الركوعِ مِنْ مواضعِ الدعاء؛ روى البخاري<sup>(١)</sup>، عن مالكٍ، عن أبي حازمٍ، عن سهلِ بنِ سعدٍ الساعدي: «أنَّ رَسولَ الله ذهبَ إلى بني عمرو بنِ عوفٍ ليُصلِّحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إلى أبي بكرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسولُ الله ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَتِ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ، اَلْتَفَتَ، فَرَأَى رَسولَ الله ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ اْمْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَقَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ.

أَخَذَ مِنْ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَشْرُوعِيَّةَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْقِيَامِ عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَنُوتًا قَبْلَ الرُّكُوعِ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ فِي أَثْنَاءِ الْقِرَاءَةِ أَمْ قَبْلَهَا أَمْ بَعْدَهَا فِي الْأَحْيَانِ؛ كَأَنَّهُ يَسْتَحْضِرُ الْإِنْسَانَ نِعْمَةً وَنَحْوَهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ<sup>(١)</sup>: أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو، وَيَجْعَلُ قَنُوتَهُ قَبْلَ رُكُوعِهِ، بَلْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَعَا<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ جَاءَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كَمَا جَاءَ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي «مَوْطِئِهِ»<sup>(٣)</sup>.

### قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ

وَيُشْرَعُ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَهِيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ - إِلَّا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ - لظَاهِرِ الدَّلِيلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)<sup>(٤)</sup>، وَمَا جَاءَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: (كُلُّ صَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ خِدَاجٌ)<sup>(٥)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وَالْحَقُّ؛ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَاقْرَءُوا﴾ مَطْلُوقٌ، فَجَاءَ تَعْيِينُ الْفَاتِحَةِ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ السَّابِقِ، وَقَوْلُهُ: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)، نَفْيٌ

(١) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٦٩٧٢ و ٦٩٧٥ - ٦٩٨٥).

(٢) كما عند البخاري (١٠٠١)، ومسلم (٦٧٧) من حديث أنس.

(٣) (١٦٣/١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت.

(٥) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

للصحّة، لا نفّي للكمال؛ أي: لا صلاة صحيحة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

**وَتُقْرَأُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.**

والسُّنَّةُ: أن يرتّل الإنسان قراءته في صلاته، وأن يقف عند آخر كل آية؛ كما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك أحاديث كثيرة<sup>(١)</sup>؛ سواء أكان ذلك في قراءة الفاتحة، أو في قراءة السورة التي تليها.

### الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ

**وَيَجْهَرُ فِي الْجَهْرِيَّةِ: الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَيُسِرُّ فِي السَّرِيَّةِ: الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْإِسْرَارُ وَالْجَهْرُ سُنَّةٌ؛** إن تركه متعمداً أو ناسياً فلا شيء عليه باتفاق الأئمة الأربعة، إلا ما رواه الطَّلَيطِيُّ عن بعض أصحاب مالك: أنه متى تعمّد ذلك، فالصلاة فاسدة، والمذهب المشهور عن مالك: أن الصلاة صحيحة<sup>(٢)</sup>.

### قَوْلُ «آمِينَ» وَأَحْكَامُهُ

وفي آخر قراءة الفاتحة يقول: «آمِينَ»، ومعناها: «استجب»، ومن قال: «آمِينَ»، فكأنما تلفّظ بالدعاء؛ ولهذا لما كان موسى عليه الصلاة والسلام يدعو الله، وكان هارون عليه السلام يؤمّن، قال الله سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُصَلِّأَ عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا

(١) منها حديث أم سلمة عند أبي داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧).

(٢) انظر: «اختلاف الأئمة العلماء» (١١٣/١).



الْعَدَابِ الْكَلِيمِ ﴿١٨٩﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ فَأَسْتَفِيمَا وَلَا نَتَّعَانَ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٩٠﴾ [يونس: ٨٨ - ٨٩]، فقولُهُ: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ كان الخطاب لموسى وهارون، على أنه لم يذكر الدعاء إلا عن موسى وخذهُ، لكن كان موسى يدعو، وهارون يؤمُّن على دعائِهِ، وَمَنْ أَمَّنْ فَهُوَ دَاعٍ.

و«آمين» بالمد والقصر؛ كلُّ هذا معروفٌ وسائغٌ في لغة العرب، وفي جميع الروايات، وعن جميع القراء؛ لهذا يقول الشاعرُ مجنونُ بني عامرٍ:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا      وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ<sup>(١)</sup>  
وهذا بالمد.

وبالقصر في قول الشاعر جُبَيْرِ بْنِ الْأَضْبَطِ:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطُحِّلَ إِذْ رَأَيْتُهُ      آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا<sup>(٢)</sup>

وإذا أَمَّن الإمام، أَمَّن مَنْ خَلَفَهُ، والإمام يؤمُّن على الصحيح من قول جمهور العلماء؛ خلافاً لما ذهب إليه مالك، وأصحاب أبي حنيفة؛ وذلك أنَّ النبي ﷺ قال: (إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ، فَأَمَّنُوا)<sup>(٣)</sup>، ولو لم يكن التأمينُ مسموعاً للمأموم، لم يَعْلَمْ به، وقد علَّق تأمِينُهُ بتأمِينِهِ.

والإمام مالكٌ وَمَنْ قال بقوله قدَّم عمومُ قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] على الأحاديث الواردة بالجهر بـ «آمين»، وعَلَّله: بأنَّ التأمينَ دعاءً، والدعاء مأثورٌ بإخفائِهِ في الآية المذكورة؛ فالآية أقوى سنداً، وأحاديثُ الجهرِ بالتأمينِ أظهرُ دَلَالَةً في محلِّ النزاع؛ ومن هنا وَقَعَ الخلاف.

(١) «ديوان مجنون ليلي» (ص ٢١٩).

(٢) انظر: «إسفار الفصح» (٢/ ٨٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠) من حديث أبي هريرة.

وأكثر أهل العلم على أنَّ الجهرَ بـ «آمين» مخصَّصٌ بالدليل، والآيةُ باقيةٌ على عمومها.

وقال بعضُ المالكيَّة: إنَّ الإمامَ لا يؤمَّن، وعلمُّوا ذلك بأنه داعٍ؛ فناسبَ أن يختصَّ المأمومُ بالتأمين.

وهذا تعليلٌ غيرُ متجِّه، لكن هذا يجيءُ على قولٍ مَنْ قال: إنَّ المأمومَ لا قراءةَ عليه، وأمَّا مَنْ أوجبَ القراءةَ عليه، فله أن يقولَ: لا فَرَقَ بينهما، فينبغي أن يشترَكَ في التأمينِ؛ كما اشترَكَ في القراءة.

ويُمدُّ بها الإمامُ والمأمومُ صوته، ويكونُ تأمينُ المأمومِ بعدَ قولِ الإمام: «آمين»؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (إذا آمَنَ الإمامُ، فأَمَّنوا).

وذَهَبَ بعضُ الفقهاء: إلى أنَّ تأمينَ المأمومِ يكونُ بعدَ قولِ الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ وذلك أنَّه صحَّ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: (إذا قالَ الإمامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فقولوا: آمين<sup>(١)</sup>)؛ وهذا مجملٌ مفسَّرٌ بأمره عليه الصلاة والسلام: (إذا قالَ الإمامُ: «آمين»، فقولوا: «آمين»)؛ فدلَّ على تأخيرِ تأمينِ المأمومِ عن تأمينِ الإمام؛ لأنَّه رتَّبَ عليه بالفاء.

ثم إنه لا تُستحبُّ مقارنةُ الإمامِ في شيءٍ من الصلاة، وهذا أصلٌ، لا يخرجُ عنه المصلِّي إلا بدليلٍ بَيِّن.

أمَّا الجهرُ بـ «آمين» للإمام، فالخبرُ ثابتٌ فيه بلا ريب.

وأما المأمومُ، فلم يثبت في ذلك خبرٌ صريحٌ عن رسولِ الله ﷺ، وأصحُّ شيءٍ في هذا الباب: ما جاء عن ابنِ الزُّبَيْر، وعن أبي هريرة،

(١) أخرجه البخاري (٧٨٢) من حديث أبي هريرة.

فيما رواه عبدُ الرزَّاق<sup>(١)</sup>، وكذلك قد رواه ابنُ حَزْمِ الأندلسيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ عطاءٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ: «أَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمُنَ عَلَى إِنْثَرِ أُمِّ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَوْمُنَ مَنْ وَرَاءَهُ، وَإِنَّ لِلْمَسْجِدِ لَجَّةً»<sup>(٢)</sup>.

وابْنُ الزُّبَيْرِ كَانَ أَمِيرًا، وَوَرَاءَهُ خَلَقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى هَذَا، وَلَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهُ، وَقَدْ أَشْرْنَا مَرَارًا إِلَى أَنَّ عَدَمَ وَرُودِ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ عَلَى وَجْهِ الْكَثْرَةِ، يَدُلُّ فِي الْأَحْيَانِ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُسَلَّمَةٌ الْعَمَلِ؛ فَلَا حَاجَةَ لِنَقْلِ النُّصُوصِ، فَتَفْتَرُّ الْهَمَمُ عَنْ نَقْلِ الْأَخْبَارِ وَالْأَحْوَالِ فِيهَا.

وَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مُؤَدِّنًا لِلْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ بِالْبَحْرَيْنِ؛ فَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ بَأَلَّا يَسْبِقَهُ بـ «آمِينَ»؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقِيمُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ لِيُسْمِعَ النَّاسَ.

رواه عبدُ الرزَّاق، عن يحيى، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ. ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَوْلِ «آمِينَ» لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، وَالْقَوْلُ إِذَا وَقَعَ بِهِ الْخَطَابُ مُطْلَقًا، حُمِلَ عَلَى الْجَهْرِ، وَمَتَى أُريدَ بِهِ حَدِيثُ النَّفْسِ أَوْ الْإِسْرَارِ، قُيدَ بِذَلِكَ.

وَمَسْأَلَةُ الْجَهْرِ بـ «آمِينَ» مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، حِينَمَا سئلَ: أَتَجْهَرُ بـ «آمِينَ»؟ قَالَ: «إِي وَاللَّهِ الْإِمَامُ وَغَيْرُ الْإِمَامِ»<sup>(٣)</sup>.

وَيُرَوَّى فِي «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»<sup>(٤)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّوِيلِ:

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٦٤٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِيِّ» (٢٦٤/٣).

(٢) فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٦٣٧).

(٣) انْظُرْ: «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه» (٥٤٧/٢).

(٤) (٤٦٤/٦).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ، عَنْ مَطْرَفٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي تَوْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: «أَدْرَكْتُ مِثَّتِي نَفْسٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾» [الفاتحة: ٧]، سَمِعْتُ لَهُمْ رَجَّةً بِ «آمِينَ».

ومعلوم أن أعمال الصحابة - عليهم رضوان الله - ليست بتشريع في ذاتها، ولكنها إذا اشتهرت وكانت في جماعة، صارت حجة، والاشتهار عنهم يؤخذ من وجوه؛ منها:

الوجه الأول: أن يثبت عن أحد من الصحابة خبر من الأخبار، في عبادة من العبادات أو في غيرها، ويرويه عنه كبار أصحابه؛ أو جماعة من أصحابه، ولا ينفرد به عنه الواحد والاثنان؛ فهذا يدل على الاشتهار.

والوجه الثاني: أن يفعل فعلاً أو يقول قولاً في جماعة؛ كما فعله ابن الزبير، وكذلك العلاء بن الحضرمي، وقد شهد أبو هريرة، وصلى خلفهم خلق كثير من الصحابة والتابعين ممن كان معهم؛ فدل على الاشتهار من غير نكير، مع أن ابن الزبير كان أميراً مشهوداً، وأقواله تنقل وتسير بها الرُّبَّان.

فإن ثبت هذا، فهو الذي عليه العمل، وهو الإجماع السكوتي، وهو الأقرب إلى التشريع، وقد يقال بالسُّنَّة في مثل هذا.

وأما إطلاق بعض الفقهاء: أن ما ثبت عن أحد من الصحابة في خبر من الأخبار موقوفاً عليه، ولم يخالفه أحد، فهو كالإجماع السكوتي -: فهو إطلاق فيه نظر؛ وذلك أن الصحابة قد يروى عنهم قول ولا يشتهر؛ فلا يرويه عنه إلا واحد من أصحابه، ويرويه عن هذا الواحد

واحد؛ فكيف يقال باشتهاره إذن؟! وكيف يقال: إن هذا إجماعٌ سكوتيٌّ، أو إنه لم يُعرف له مخالفٌ؟! فيقال: لم تثبتْ شهرةُ هذا القولِ عن هذا الصحابي، ولم يعلمْ غيرهُ بقوله فهل يقال بعد ذلك: إن هذا إجماعٌ سكوتيٌّ؟!

ولو قلنا بهذا، لقلنا بكثيرٍ من التشريع الذي لم يثبت عن رسولِ الله ﷺ؛ بل قد يثبت عن رسولِ الله ﷺ خلافه، وأمثلةُ هذا ونظائره كثيرة.

وقد يشكّل على البعض؛ الاستدلالُ ببعض الأخبار عن الصحابة في موضع، وعدم الاستدلال بها في موضع آخر؛ وذلك أنها تتباين بحسب شهرتها، ونوع المسألة المنقولة، ونقّلة الأخبار عن الصحابة.

### سَكَاتُ الْإِمَامِ

وأما سكوتُ الإمام، فإنه يسكُت عند رأسِ كُلِّ آيةٍ يسيراً للنفس، ومن ذلك بعدَ قوله: «أَمِينَ» يسيراً لأخذِ النفس، والسكُتُ هُنَيْهَةً بعدَ «أَمِينَ» لا تصح، والثابتُ عن رسولِ الله ﷺ من حديثِ أبي هريرة في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>: أنه كان يسكُت بعدَ تكبيرة الإحرام هُنَيْهَةً؛ وذلك لدعاء الاستفتاح والاستعاذة والبسملة، ثم يقرأ الفاتحة؛ على ما تقدّم تفصيله.

والواردُ سكتان:

الأولى: سَكُتُهُ بعدَ تكبيرة الإحرام لدعاء الاستفتاح والاستعاذة

والبسملَةِ سِرًّا، عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمَالِكٍ؛ فَهُوَ لَا يَرَى دَعَاءَ اسْتِفْتَاَحٍ، وَلَا اسْتِعَاذَةً، وَلَا سَكُوتًا لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بِهَذِهِ السَّكْتَةُ فَقَطَّ.

وَالثَّانِيَةُ: بَعْدَ انْتِهَائِهِ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ، وَقَبْلَ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ؛ لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَالْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرُّكُوعِ.  
وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

وَأَمَّا السَّكُوتُ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، فَلَمْ يَثْبُتْ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>، عَنِ الْحَسَنِ: «أَنَّ سَمُرَةَ حَدَّثَتْ أَنَّهُ حَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَتَيْنِ؛ سَكْتَةً إِذَا كَبَّرَ، وَسَكْتَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾»، وَلَا يَصِحُّ بِهَذَا اللَّفْظُ.

وَالصَّحِيحُ بِلَفْظٍ: «سَكْتَةً إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ حَتَّى يَقْرَأَ، وَسَكْتَةً إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

هَكَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَسَنِ؛ كَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَحُمَيْدٍ، وَأَشْعَثَ، وَقَتَادَةَ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى قَتَادَةَ:

فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مَسَدَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَّيْعٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ؛ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ<sup>(٣)</sup>، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزْزِيعٍ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٧٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥/٥) وَ٢٠ وَ٢١ رَقْمَ ٢٠١٦٦ وَ٢٠٢٢٨ وَ٢٠٢٤٣ وَ٢٠٢٤٥، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٧٧ وَ ٧٧٨).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٧٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢١٥/١).

والبيهقي<sup>(١)</sup> عن محمد بن المنهال؛ كلاهما عن يزيد، عن سعيد، به؛ باللفظ الثاني.

ورواه مكِّي بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، وعبدُ الأعلى<sup>(٣)</sup>، عن سعيد، به؛ بالجمع بين السَّكَنَاتِ الثَّلَاثِ.

وهذا يدلُّ على أَنَّ المشكِلَ في الخبر، هو السكنة اللطيفة لأخذ النَّفْسِ بعدَ الفاتحة؛ ولهذا وُجِدَتْ في بعضِ الرواياتِ دونَ بعض، والأكثرُ على ذكرِ السكنتينِ الأولى والتي بعدَ السورة.

وذَهَبَ بعضُ الفقهاء: إلى أَنَّهُ يُشْرَعُ للإمامِ السكوتُ بعدَ الفاتحة لَكَيْ يَتِمَّكَنَ المأمومُ مِن قراءةِ الفاتحة، ولا أَصلَ لهذا القولِ مِنَ السُّنَّةِ، ولم يستحِبَّه جماهيرُ العلماء؛ كمالك، وأحمد، وأبي حنيفة.

### قراءة المأموم خلف الإمام

والمأمومُ في الصلاةِ الجهرية لا يقرأُ على الصحيح؛ وذلك أَنَّ الله سبحانه قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]؛ فهو مأمورٌ بالإنصات، وقد جاء عن غير واحدٍ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ المرادَ بذلك «الصلاة»؛ رُوِيَ عن عبدِ الله بنِ عباس، وابنِ مسعود، ومجاهدِ بنِ جبر؛ كما رواه ابنُ جرير، وابنُ أبي حاتم، وغيرهما، عن عليِّ بنِ أبي طلحة، عن ابنِ عباس في الآية، قال: «يعني: في الصلاة المفروضة»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «السنن الكبرى» (١٩٥/٢).

(٢) كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٦/٢).

(٣) كما عند أبي داود (٧٨٠)، والترمذي (٢٥١)، وابن ماجه (٨٤٤).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٦٦٣/١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٣١٢)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» (٢٥٤).

وأخرج ابن أبي شَيْبَةَ، والطبراني في «الكبير»، وابن المنذر، عن أبي وائل، عن ابن مسعود؛ أنه قال في القراءة خَلْفَ الإمام: «أُنْصِتْ للقرآن كما أُمِرْتَ؛ فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا، وَسَيَكْفِيكَ ذَاكَ الْإِمَامُ»<sup>(١)</sup>.

وروى عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: «يُنْصِتُ للإمام فيما يَجْهَرُ به في الصلاة، ولا يقرأ معه».

وهذا الذي عليه عَمَلُ عَامَّةِ الصحابة؛ ثَبَتَ ذلك عن ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة.

ولا أعلم لهم مخالفاً مِنَ الصحابة مِنْ وجهٍ صحيحٍ صريح، ويكاد يكون إجماعاً عنهم - وإن وقع الخلاف بعد ذلك - إلا ما رُوِيَ عن عُمَرَ، وهو غيرُ صريح؛ كما جاء عند عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، عن يزيد بن شريك؛ أنه قال لعمر: «أقرأ خلف الإمام؟ قال: نَعَمْ، قلتُ: وإن قرأت يا أمير المؤمنين؟ قال: نَعَمْ، وإن قرأت».

وعلى قول ابن مسعود أصحابه: الأسود، وعلقمة، وإبراهيم النَّخَعِيُّ:

روى عبد الرزاق في «مصنّفه»<sup>(٤)</sup>، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: «ما كانوا يقرؤون خَلْفَ الإمام حتى كان ابنُ زيادٍ، فقليل لهم؛ إذا لم يَجْهَرُ، لم يقرأ في نفسه، فقرأ الناس».

وهي - أي: الفاتحة - ركنٌ في الصلاة السريّة؛ على الصحيح، بالنسبة إلى الإمام والمأموم، والمنفرد من باب أولى في السريّة والجهريّة

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنّفه» (٣٨٠١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٣/٩) رقم (٩٣١١).

(٢) في «مصنّفه» (٢٨١١). (٣) في «مصنّفه» (٢٧٧٦).

(٤) (٢٨١٧).



لا فرق، وبالنسبة إلى المأموم في الركعتين الأخيرتين من الرباعية، وكذلك في الثلاثية من المغرب على الصحيح.

وخفف بعضهم على المأموم في كل حال إذا كان خلف الإمام مطلقاً في سرية أو جهرية؛ اعتماداً على ما يروى عن رسول الله ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً)<sup>(١)</sup>، وحاول مَنْ قال به الجمع بينه وبين قوله ﷺ: (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْتَحِ الْكِتَابَ)<sup>(٢)</sup>: أَنَّ هذا الحديث ظاهرٌ في نفي الجواز، عامٌّ في كل صلاة؛ لأنَّ «لَا» هذه لنفي الجنس، فيتناول صلاة المقتدي والمنفرد، والحديث الأول نصٌّ؛ لأنه أشدُّ وضوحاً في إفادة معناه من الثاني؛ لأنَّ استعمال «لَا» قد يكون لنفي الفضيلة، واستعمال العام في بعض مفهوماته شائعٌ ذائع، فيتعارضان في حق المقتدي، فيعمل بالنص، ويحمل الثاني على المنفرد، أو على نفي الفضيلة.

وهذا تعليل حسن لو صحَّ الحديث، لكنه ضعيف لا يُحتجُّ بمثله، والقراءة ركن لا تسقط بالافتداء كسائر الأركان.

وقد يقال: إنَّ تعارض النصين في حق المقتدي بكل حال غير وجه؛ فالمقتدي له حالتان: إمَّا في صلاة سرية أو جهرية، ففي السرية: لا صلاة له إلا بالفاتحة، وفي الجهرية: قراءة الإمام له قراءة.

والحديث - مع ضعفه - حجة الحنفية بعدم القراءة خلف الإمام

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٣٩ رقم ١٤٦٤٣)، وعبد بن حميد (١٠٥٠/منتخب)، وابن ماجه (٨٥٠) من طريق جابر الجعفي، والدارقطني في «سننه» (٣٣١/١) من طريق ليث بن أبي سليم وجابر الجعفي؛ كلاهما عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ. قال الدارقطني: «جابر وليث ضعيفان».

(٢) سبق تخريجه (ص ١٠٢).

مطلقاً؛ ولهذا نُقِلَ البيهقي في «معرفة السُّنن والآثار»<sup>(١)</sup>، عن شيخه الحاكم صاحب «المستدرك»؛ قال: «سمعتُ سَلَمَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا مُوسَى الرَّازِيَّ الْحَافِظَ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً؟) فقال: لم يصح فيه عندنا عن النبي ﷺ شيء، إنما اعتَمَدَ مشايخنا فيه على الرواياتِ عن عليٍّ، وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، والصحابَةِ».

قال الحاكم بعدَ هذا النقلِ: «أعجَبَنِي هذا لَمَّا سَمِعْتُهُ؛ فَإِنَّ أَبَا مُوسَى أَحْفَظَ مَنْ رَأَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ». يعني: أَنَّ إِمَامًا مِنْ أئِمَّةِ الرَّأْيِ أَعْلَهُ، وَبَيْنَ ضَعْفِهِ.

وذهَبَ بعضُ العلماءِ: إلى وجوبِ قِراءةِ المأمومِ؛ وإليه ذهبَ البخاريُّ؛ كما في كتابِهِ «القراءة خلف الإمام»؛ لعمومِ النصِّ عن رسولِ اللهِ ﷺ.

### القراءة بعد الفاتحة

وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ مَا تيسَّرَ لَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي رَكْعَتَيِ الصُّبْحِ وَالْأُولَيَيْنِ مِنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ.

وَلَا تُسْتَحَبُّ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ؛ لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup>، وَغَيْرِهِمَا، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ

(١) (٧٩/٣ - ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١).

بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَيَطْوُلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يَطْوُلُ فِي الثَّانِيَةِ».

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا»<sup>(١)</sup>.

وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ؛ إِلَّا إِنْ كَانَ قَصَدَ الْأَفْضَلَ، وَالْغَالِبَ مِنْ حَالِهِمْ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً؛ فَقَدْ رَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، قَالَ: «كَانَ يَقْرَأُ أحيانًا بِالسُّورَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ».

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصُّنَابُحِيِّ؛ قَالَ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةً مِنْ قِصَارِ الْمَفْصَلِ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَقَدَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ تَمَسُّ ثِيَابَهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَهَذِهِ الْآيَةُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِجْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ أَوْهَابٌ﴾ [آل عمران: ٨]».

وَاخْتَلَفَ فِي فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ: هَلْ كَانَ هَذَا قِرَاءَةً فِي الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ أَمْ قَنُوتًا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: فَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ ضَرْبًا مِنَ الْقَنُوتِ وَالِدُعَاءِ؛ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الرُّدَّةِ؛ وَعَلَى هَذَا أَقْسَمُ مَكْحُولٌ؛ كَمَا رَوَى عَنْهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ»<sup>(٤)</sup>، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ؛ قَالَ: «وَاللَّهُ؛ مَا كَانَتْ قِرَاءَةً، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ دُعَاءً».

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٢/ ٢٨١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٧٩).

(٢) (١/ ٧٩).

(٣) فِي «الْمَوْطَأِ» (١/ ٧٩).

(٤) (١٢/ ٥٦).

وجزَمَ بذلك ابنُ عبدِ البرِّ في كتابه «الاستذكار»<sup>(١)</sup>؛ وذلك لما كان فيه أبو بكرٍ من قتالِ المرتدِّين، فلمَّا ارتدَّ من ارتدَّ من العربِ بعد وفاته - عليه الصلاة والسلام - زاغَتِ القلوب، فكانتْ مُحَنَّةً عظيمةً، ابتُلِيَ بها المسلمون عامَّةً، كانت شديدةً على أميرِ المؤمنين وعلى المؤمنين عامَّةً.

ومع أنَّ مالكا روى أنَّ أبا بكرٍ في كتابه، فقد قال ابنُ القاسم عن مالك<sup>(٢)</sup>: «ليس العملُ عندي على أن يقرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ قُلُوبَنَا﴾» [آل عمران: ٨].

وحملها بعضهم على القراءة؛ كعمَرَ بنِ عبدِ العزيز؛ فقد قال: «ما تركتها منذُ سمعتها»<sup>(٣)</sup>؛ وبهذا قال أحمدُ بنُ حنبلٍ، وكان يأمرُ بذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد استدَلَّ بعضهم: ببعضِ العموماتِ عن رسولِ الله ﷺ في القراءة بالسورة مع الفاتحة في الثالثة والرابعة؛ وذلك أنه تكونُ الركعة الأولى أطولَ من الثانية، والثانية على نصفِ الأولى، والثالثة على نصفِ الثانية؛ قالوا: فإذا كان النبي - عليه الصلاة والسلام - يطيلُ في الأولى، فيقرأ أحياناً بالطَّوَال، فإذا قَسَمْنَاهَا، جَعَلْنَا الثانيةَ نصفَ الأولى، والثالثةَ نصفَ الثانية، فإنه كان يطيلُ في الثالثة طَوَلًا يكفي لقراءة الفاتحة مرَّات.

فيقال: إنَّ هذا لا يَلَزَمُ؛ فقد جاء في حديثِ حَفْصَةَ؛ كما في

(١) (١٤٧/٤).

(٢) انظر: «المدونة» (١/٦٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٦٩٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٥/١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٦٤).

(٤) «مسائل ابن هاني» (٢٦٥).

«الموطأ»<sup>(١)</sup>؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْتُلُّ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا».

ورواه مسلمٌ أيضًا<sup>(٢)</sup>.

فقد يكونُ النبيُّ عليه الصلاةُ والسلامُ يَرْتُلُّ الآيةَ؛ فتكونُ السُّورَةُ أَطْوَلُ مِنْ غَيْرِهَا، وقد يَرْتُلُّ في رَكْعَةٍ مَا لَا يَرْتُلُّ في الأُخْرَى؛ فتكونُ أَطْوَلُ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا.

إذن: فذلك الاستنباطُ والفهمُ مِنْ تطويلِ الصلاةِ، لَا حُجَّةَ فِيهِ، والحكمةُ لَا يعلَّلُ بِهَا إِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً أَوْ غَيْرَ مَنْضِبَةٍ.

وليس مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى بَعْضِ السُّورَةِ، وَيَدَاوِمَ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي الْفَرِيضَةِ، وَيَبْدَأَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنِ السُّنَّةِ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ بِالْمَفْضَلِ، وَبَعْضُهَا بِالطَّوَالِ: - فَلَا حَرَجَ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنِ ذَلِكَ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ: - فَالْأَوْلَى تَرْكُهُ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا، وَيُرْوَى عَنْ عَثْمَانَ: أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْمَفْضَلِ وَحْدَهَا<sup>(٣)</sup>.

### تَكَرَّرُ السُّورَةُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

وليس مِنَ السُّنَّةِ تَكَرُّرُ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ؛ بَلِ الْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ سُورَةٌ غَيْرُ الَّتِي قَرَأَهَا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَتَكُونَ السُّورَةُ الثَّانِيَةُ أَنْزَلَ مِنَ السُّورَةِ الْأُولَى.

(٢) «صحيح مسلم» (٧٣٣).

(١) (١٣٧/١).

(٣) «مسائل عبد الله» (٢٩٦)، و«بدائع الفوائد» (٨٢/٣ - ٨٣).

## قراءة السُّورِ في الصلوات، وأحكامها

ويُشَرِّعُ للإمام - وكذلك المنفردُ - في أكثرِ صلاةِ الحضرِ في الصباح: القراءةُ مِنْ طَوَالِ المِفْصَلِ، وفي المغربِ؛ مِنْ قِصَارِهِ، وفي الباقي: مِنْ أَوْسَاطِهِ.

ثَبَّتَ عن رسولِ الله ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّبْحِ بِالطَّوَالِ<sup>(١)</sup>، وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِيهَا بِالْبَقَرَةِ، وَقَرَأَ عُمَرُ بِالْكَهْفِ وَيُوسُفَ، وَقَرَأَ مَرَّةً بِيُونُسَ وَهَوْدَ، وَقَرَأَ مَرَّةً بِالْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ، وَقَرَأَ بِيُوسُفَ وَالْحَجَّ، وَقَرَأَ بَالِ عِمْرَانَ، وَقَرَأَ بِالْأَحْزَابِ، وَقَرَأَ بِسُورَةِ صَ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ قَرَأَ بِالْمِفْصَلِ، فَهُوَ سُنَّةٌ أَيْضًا؛ قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِـ ﴿قَ﴾ [ق: ١]، وَقَرَأَ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاقِيَتَ﴾ [ق: ١٠]؛ رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَأَحْيَانًا بِـ ﴿إِذَا أَلْتَمَسَ كُورَتَ﴾ [التكوير: ١]<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوَالِ أَوْ أَوْاسِطِ المِفْصَلِ، فَحَسَنٌ؛ فَقَدْ ثَبَّتَ عن رسولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَرَأَ بِـ «الأعراف»<sup>(٥)</sup>، وَبِـ «الطُّور»<sup>(٦)</sup>، وَ«المُرْسَلَات»<sup>(٧)</sup>، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقْرَأُ فِيهَا بِقِصَارِ المِفْصَلِ، وَقَرَأَ عُمَرُ فِي

(١) كما في حديث عبد الله بن السائب عند مسلم (٤٥٥).

(٢) «الموطأ» لمالك (٢١٨، ٥٥٠)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٣٥٦٥، ٣٥٨٤، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧)، و«المصنف» لعبد الرزاق (٢١٦٩، ٢٧٠٩، ٢٧١٥، ٢٧١٨) و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٠٧٦، ١٤٧٩).

(٣) في «صحيحه» (٤٥٧، ٤٥٨) من حديث قطبة بن مالك، وجابر بن سمرة.

(٤) أخرجه مسلم (٤٥٦) من حديث عمرو بن حريث.

(٥) أخرجه البخاري (٧٦٤)، وأبو داود (٨١٢)، والنسائي (٩٩٠) من حديث زيد بن ثابت. وأخرجه النسائي (٩٩١) من حديث عائشة.

(٦) أخرجه البخاري (٧٦٥)، ومسلم (٤٦٣) من حديث جبير بن مطعم.

(٧) أخرجه البخاري (٧٦٣)، ومسلم (٤٦٢) من حديث أم الفضل بنت الحارث.

الأولى بالتين والزيتون والثانية بالفيل وقريش<sup>(١)</sup>.

روى أحمد<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قال: «ما رأيتُ رجلاً أشبه صلاةً برسولِ الله ﷺ من فلانٍ، قال سُلَيْمَانُ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فكان يَقْرَأُ فِي الْغَدَاةِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِهِ، وَفِي الْعِشَاءِ بَوَسْطِ الْمَفْصَلِ».

وبهذا كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى، وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ فَضَّلَ آلَ عِمْرَانَ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِيُوسُفَ، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَرَأَ بِ﴿إِذَا أَسْمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وَقَرَأَ عِثْمَانُ فِيهَا بِالْجَمِّ وَالتَّيْنِ<sup>(٤)</sup>.

وَتَكَرَّرَ الْإِطَالَةُ فِي الْعِشَاءِ؛ فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا عَنْ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ، فَكَمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرًا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ مِنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدَرِ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ قِيَامِهِ فِي الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>.

وَجَاءَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِالظُّهْرِ سُورَةَ ق، وَقَرَأَ بِالذَّارِيَاتِ وَق، وَقَرَأَ فِيهَا عِثْمَانُ بِالْبَقَرَةِ، وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَسْتَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعَصْرُ أَخْفَ

(١) «الموطأ» لمالك (٢٠٩) و«المصنف» لابن أبي شيبة (٣٦١٣، ٣٦١٤).

(٢) في «مسنده» (٢/ ٣٠٠ و ٣٢٩ و ٥٣٢ رقم ٧٩٩١ و ٨٣٦٦ و ١٠٨٨٢).

(٣) في «سننه» (٩٨٢ و ٩٨٣).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٦٣٢، ٣٦٣٦، ٣٧٣٥) و«المصنف» لعبد الرزاق

(٢٧٠٣).

(٥) أخرجه البخاري (٧٠١)، ومسلم (٤٦٥) من حديث جابر.

(٦) أخرجه مسلم (٤٥٢).

مِنَ الظَّهِيرِ؛ كَأَبْيِ الْعَالِيَةِ وَعِطَاءٌ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ قَالَ النُّعْمِيُّ<sup>(٢)</sup>: «كَانُوا يَعْدِلُونَ الظَّهْرَ بِالْعِشَاءِ، وَالْعَصْرَ بِالْمَغْرِبِ».

وَيُسْنُّ أَنْ يُسَمِعَ الْمَأْمُومِينَ فِي الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ بَعْضَ نَعَمَاتِ صَوْتِهِ فِي الْقِرَاءَةِ؛ فَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَسْمَعُونَ بَعْضَ آيَاتِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَعْرِفُونَ السُّورَةَ الَّتِي يَقْرؤها<sup>(٣)</sup>، وَبِهَذَا كَانَ يَفْعَلُ عُمَرُ<sup>(٤)</sup>.

وَلَيْسَتْ قِرَاءَةُ سُورَةٍ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ أُخْرَى فِي الصَّلَوَاتِ، وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَخْتَارَ مَا شَاءَ مِنَ السُّورِ مِنْ أَقْسَامِ الْقُرْآنِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْصُهَا فِي فَرِيضَةٍ دُونَ أُخْرَى، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ سُورِ الْقُرْآنِ مَهْجُورًا، وَإِذَا قَرَأَ الرَّسُولُ ﷺ سُورَةً، وَنُقِلَتْ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي فَضْلًا لِقِرَائَتِهَا عَلَى غَيْرِهَا؛ بَلْ غَايَتُهُ: أَنَّهُ وَافَقَ نَاقِلًا فَتَقَلَّ عَنْهُ مَا سَمِعَهُ، وَلَمَّا غَلَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اخْتِيَارُ الطَّوَالِ وَالْقَصَارِ وَالْأَوَاسِطِ لِلصَّلَوَاتِ دُونَ الْأُخْرَى، كَانَ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ، لَا قِرَاءَةَ السُّورَةِ بِذَاتِهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنَ الْمَفْصَلِ سُورَةٌ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ النَّاسِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ». أَيْ: أَنَّهُ لَا يَهْجُرُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا نُقِلَ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ غَيْرِهِ.

### التَّخْفِيفُ فِي السَّفَرِ

وَيُخْرَجُ مِنْ هَذَا إِذَا كَانَ فِي حَالِ سَفَرٍ؛ فَلَا يَتَقَيَّدُ بِشَيْءٍ؛ بَلِ الْمَشْرُوعُ التَّخْفِيفُ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْمَعُودَتَيْنِ فِي

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٥٩٤، ٧٨٤٩، ٣٦٠٥، ٣٦٠٨) و«المصنف» لعبد الرزاق (٢٦٨٦).

(٢) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٦٠٢).

(٣) كما في حديث أبي قتادة عند البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٥٩٤). (٥) في «سننه» (٨١٤).



الصُّبْحُ<sup>(١)</sup>؛ رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

وَبَتَّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ؛ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ عُمَرَ حَاجًّا، فَصَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ، فَقَرَأَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [قريش: ١]، وَ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ [الفيل: ١].

وَعِنْدَهُ أَيْضًا، عَنْ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ<sup>(٣)</sup>؛ أَنَّهُ قَرَأَ فِي سَفَرٍ بـ ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وَعِنْدَهُ أَيْضًا، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّهُ قَرَأَ بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وَأَشْبَاهَهَا.

وَرَوَى مَالِكٌ<sup>(٥)</sup>، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ فِي السَّفَرِ بِالْعَشْرِ السُّورِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْصَلِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ.

وَقَدْ جَاءَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>؛ أَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَرَأَ فِي الْفَجْرِ بـ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١] مَرَّتَيْنِ: فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ؛ وَلَا يَصِحُّ، وَالصَّوَابُ فِيهِ: الْإِرْسَالُ، قَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْسَلًا فِي كِتَابِهِ «الْمَرَايِيلُ»<sup>(٧)</sup>، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُعِلٌّ لَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٤٩ وَ ١٥٣ رَقْم ١٧٣٥٠ وَ ١٧٣٩٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٤٣٦ وَ ٥٤٣٧).

(٢) فِي «مُصَنَّفِهِ» (٣٧٠٢ وَ ٧٦٣٢).

(٣) (٣٧٠٣).

(٤) (٣٧٠٥). (٥) فِي «الْمَوْطَأِ» (١/ ٨٢).

(٦) فِي «سُنَنِهِ» (٨١٦) مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ مِنْ جِهَنَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٧) (٤١) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مَرْسَلًا.

## قَسَمُ السُّورَةِ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ

وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَقْرَأَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سُورَةً فَمَا زَادَ، وَلَا يَقْسِمَ سُورَةً بَيْنَ رُكْعَتَيْنِ؛ وَلَا بِأَسَـ بالنادِرِ لِثَبُوتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ خَاصَّةً إِنْ كَانَتْ السُّورَةُ طَوِيلَةً؛ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ قَسَمَ الْبَقْرَةَ فِي الصُّبْحِ، وَقَسَمَ الْأَعْرَافَ فِي الْمَغْرِبِ، وَجَاءَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ قَسَمَ آلَ عِمْرَانَ فِي الْعِشَاءِ، وَجَاءَ عَنْ عُثْمَانَ: أَنَّهُ قَسَمَ الْبَقْرَةَ فِي الظُّهْرِ، وَقَسَمَ كَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، وَقَسَمَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ الْإِسْرَاءَ فِي الْفَجْرِ<sup>(١)</sup>.

وَالأَوَّلَى: أَنْ يَغْلِبَ إِتِمَامُ السُّورَةِ وَالسُّورَتَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ؛ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْعَالِيَةِ رُفَيْعِ بْنِ مِهْرَانَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (لِكُلِّ سُورَةٍ حَظُّهَا مِنَ الرُّكْعَةِ).

وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ: (لِكُلِّ رُكْعَةٍ سُورَةٌ)<sup>(٣)</sup>.

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَجْهَلُ هَذِهِ السُّنَّةَ، وَقَدْ حَرَصَ السَّلَفُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ؛ أَنَّهُ قَسَمَ سُورَةً بَيْنَ رُكْعَتَيْنِ، وَأَمَثَلُ شَيْءٍ وَرَدَّ مَرْفُوعًا: مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٤)</sup>، عَنْ هِشَامِ بْنِ

(١) «الموطأ» لمالك (٢١٨)، «المصنف» لابن أبي شَيْبَةَ (٣٥٦٥، ٣٧٣٣، ٣٧٣٦، ٣٧٣٩، ٦٠٠٩، ٧٨٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥٩/٥ وَ ٦٥ وَ ٢٠٥٩٠ وَ ٢٠٦٥١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي «قيام الليل» (ص ١٥٢/مختصر)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار» (٣٤٥/١)؛ بَلْفُظٍ: «لكل سورة ركعة».

(٤) فِي «مصنفه» (٣٦١١ وَ ٣٧٣٢).

عُرْوَةَ، عن أبيه، عن أبي أيوب أو زيد بن ثابت؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قرأ في المغرب بالأعراف في ركعتين.

والحديث حديث زَيْد؛ قال الدارقطني في «علله»<sup>(١)</sup>: «عُرْوَةُ لم يَسْمَعْ مِنْ زَيْدٍ هذا الحديث».

وقد جاء من حديث عائشة مرفوعاً<sup>(٢)</sup>: «كَانَ يَقْرَأُ الْبَقْرَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ». ولا يصح.

وإن كان قد ثبت عن الصحابة خلاف ذلك؛ لكنّه في أحوال قليلة، لا كما يُدَّأَوُ عليه كثير من المصلين من الأئمة وغيرهم، حتى في السور القصار.

والسُّنَّةُ: أن يقرأ في كلِّ ركعة بسورة؛ ولذلك حرص أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك، والجحمة في ذلك - فيما يظهر -: أن السورة مرتبٌ بعضها ببعض الآخر، فأبى موضع وقف فيه، لم يكن كانهائه إلى آخر السورة؛ فإنه: إن توقّف في وقفٍ غير تامٍّ، كره له ذلك كراهة ظاهرة؛ لعدم تمام المعنى بإيراد المقصود من التنزيل، كما جاء.

وإن توقّف في وقف تامٍّ، فهو خلاف عمل النبي ﷺ في صلاته؛ ولهذا أورد البخاري<sup>(٣)</sup> قصة الأنصاري الذي يحرس النبي ﷺ في غزوة ذات الرقاع؛ فرماه العدو بسهم فنزعه، فرماه بالثاني فنزعه، فرماه بالثالث فنزعه، فلم يقطع صلاته، وقال: «كُنْتُ فِي سُورَةِ أَقْرُؤَهَا، فلم أحب أن أقطعها حتّى أنفدّها»، وأقره النبي ﷺ على ذلك.

(١) (١٢٧/٦).

(٢) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩٢٤) من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قسم سورة البقرة في ركعتين.

(٣) في «صحيحه» (٤٦/١) تعليقاً بصيغة التمریض، ووصله أبو داود في «سننه» (١٩٨).

وجَوَّزَ الفصلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ: ابْنُ جُبَيْرٍ، وَعِطَاءٌ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ التَّابِعِينَ<sup>(١)</sup>، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي كِتَابِهِ «قِيَامُ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>؛ قَالَ: «بَابُ كَرَاهِيَةِ تَقْطِيعِ السُّورَةِ»، وَأُورِدَ فِي ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي مَجْمُوعِهَا نَظَرٌ.

قَدْ وَصَفَ ابْنُ الْقَيْمِ مَنْ يَدَاوِمُ عَلَى ذَلِكَ بِجَهْلَةِ الْأَثْمَةِ؛ قَالَ فِي «زَادِ الْمَعَادِ»<sup>(٣)</sup>: «وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ بَعْضَهَا، أَوْ يَقْرَأَ إِحْدَاهُمَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ، وَجُهَالُ الْأَثْمَةِ يَدَاوِمُونَ عَلَى ذَلِكَ».

### تَكَرَّارُ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكْعَةِ

وَأَمَّا تَكَرَّارُ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا؛ لَا فِي النَّقْلِ، وَلَا فِي الْفُرُضِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ رَدَّدَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَاهُمْ وَمَنَاهُمْ﴾ [الجنَّة: ٢١].

وُثِّبَتْ فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»<sup>(٥)</sup> عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ الطَّائِي؛ قَالَ: «سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَهُوَ يَصَلِّي بِهِمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يُرَدِّدُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ٧٦ إِذِ الْأَعْتَلُّ فِي أَعْتَقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ٧٦ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٠ - ٧٢]».

وَرَخَّصَ بَعْضُ السَّلَفِ بِتَرْدِيدِ الْآيَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؛ كَالْأَسْوَدِ

(١) انظر: «المصنّف» لابن أبي شيبة (٣٧٣٦ - ٣٧٤٢).

(٢) (ص ١٥٢/مختصر). (٣) (١/٣٨١).

(٤) في «مصنّفه» (٨٤٥٦). (٥) (٥/٨٤٥٥).

النخعي، وَكَرِهَهُ عطاءٌ في كُلِّ صلاة<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا تَكَرُّارُ النَّبِيِّ ﷺ لِلآيَةِ: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُمْ﴾، فَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دِجَاجَةَ؛ قَالَتْ: «سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ بَايَةً، وَالْآيَةُ: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُمْ وَإِنْ تَغَفَرْتُ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيرُ الْحَكِيمُ﴾» [المائدة: ١١٨].  
تَفَرَّدَتْ بِهِ جَسْرَةُ، وَلَا يُحْتَمَلُ مِنْهَا ذَلِكَ.

### تَكَرُّارُ السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكْعَةِ

وَتَكَرُّارُ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَةِ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ؛ فَلَمْ يَقْعُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالْقُرْآنُ لَمْ يَنْزِلْ لِيَكْرَرَ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ مَهْجُورًا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مُخَالَفَةِ هَذَا الْعَمَلِ لِلسُّنَّةِ الشَّاطِئِي فِي «الاعتصام»<sup>(٣)</sup>.

وَالسُّنَّةُ: أَنْ تَكُونَ الْأُولَى أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَإِنْ خَالَفَ فِي الْأَحْيَانِ، فَلَا بَأْسَ، فَقَدْ ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَكْسُ، كَمَا فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرِهَا.

### صَلَاةُ الْأُمِّيِّ

وَالْأُمِّيُّ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الْقِرَاءَةَ وَلَا يَحْفَظُ، تَصِحُّ صَلَاتُهُ بِلا قِرَاءَةٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، لَكِنَّهُ يَسْبُحُ وَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَهْلُلُ، وَيَكْبِّرُ وَيُحَوِّقِلُ؛ لِمَا فِي

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٨٤٥٩)، و«المصنف» لعبد الرزاق (٤١٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٤٩/٥) وَ١٥٦ رَقْمَ ٢١٣٢٨ وَ٢١٣٨٨، وَالنَّسَائِيُّ (١٠١٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٥٠).

(٣) (٣١٥/٢).

«السُّنَن»<sup>(١)</sup>: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخْذَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، فَعَلَّمْنِي مَا يُجْزِينِي مِنْهُ، فَقَالَ: (قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فَقَالَ: هَذَا لِلَّهِ؛ فَمَا لِي؟ قَالَ: (تَقُولُ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي)».

### أَحْكَامُ الْخُشُوعِ

والخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ: قَلْبُ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: خُشُوعُ الظَّاهِرِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْلِي سَاكِنًا مَطْمَئِنًّا، مُبْتَعِدًا عَنِ الْعَبَثِ، وَسَبْقِ الْإِمَامِ وَمُوَافَقَتِهِ وَالتَّأَخُّرِ عَنْهُ تَأَخُّرًا يَخَالِفُ الْمَتَابَعَةَ. وَخُشُوعُ الْبَاطِنِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْلِي مُسْتَحْضِرًا عَظَمَةَ اللَّهِ، وَالتَّفَكُّرَ فِي مَعَانِي الْآيَاتِ وَالْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا، وَأَلَّا يَلْتَفِتَ إِلَى وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ.

وَقَدْ أَمْتَدَحَ اللَّهُ الْخَاشِعِينَ فِي صَلَاتِهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿[المؤمنون: ١-٢]؛ فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُفْلِحِينَ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْخُشُوعِ، صَعِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَشَقَّ عَلَيْهِ أَدَاؤُهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وَالْخُشُوعُ هُوَ: خَشْيَةٌ مِنَ اللَّهِ تَكُونُ فِي الْقَلْبِ؛ فَتُظَهِّرُ آثَارَهَا عَلَى الْجَوَارِحِ، وَخُشُوعُ الظَّاهِرِ لَازِمٌ لَخُشُوعِ الْبَاطِنِ، وَمَنْ سَكَنَ قَلْبُهُ، سَكَنَتْ جَوَارِحُهُ.

وَخُشُوعُ الْبَاطِنِ مُسْتَحَبٌّ مُؤَكَّدٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ؛ بَلْ حَكَى الْإِجْمَاعُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٣٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٢٤).

على ذلك النووي، ولعل مراده بالإجماع: أنه لم يصرِّح أحدٌ بوجوبه. والتحقيق: أنَّ حكمَ الخشوعِ في الصلاة تابع لما يَظْهَرُ من آثارِ تركه، والآثارُ متفاوتةٌ لا تنضبط؛ فإنَّ أثرَ نقصا في الواجبات، كان عَدَمُ الخشوعِ حرامًا، وكان الخشوعُ واجبًا؛ وإلَّا فالأصلُ أنه مستحبٌّ مؤكَّدٌ عليه جدًّا.

وقد روى أبو عثمان التَّهْدِي، عن عمر بن الحَطَّاب؛ أنه قال: «إني لأَجْهَرُ جيشي وأنا في الصلاة»؛ رواه ابن أبي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup>. وروى أيضًا<sup>(٢)</sup>، عن عُرْوَةَ بنِ الزبير، عن عمر رضي الله عنه؛ قال: «إني لأَحْسِبُ جَزِيَةَ الْبَحْرَيْنِ وأنا في الصلاة».

وكذلك ما جاء من مجموع بعض النصوص عن الصحابة من مراقبتهم لصلاة النبي عليه الصلاة والسلام، وما يذكرون من حالِ صلاته؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه ربَّما يشرُّدُ الإنسانُ في صلاته.

ولا يُوجَدُ مِنَ النَّاسِ غَالِبًا أَحَدٌ إِلَّا وَيَنْصَرِفُ قَلْبُهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَلَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَلَا طَاقَةَ لَهُ بِمَا اعْتَرَضَهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ، فَكَيْفَ يَتَعَلَّقُ الْوَجُوبُ بِشَيْءٍ لَا يَسْتَطِيعُهُ غَالِبُ بَنِي آدَمَ؟ فَالْوَجُوبُ لَا يَتَحَقَّقُ فِي مِثْلِ هَذَا؛ وَلِهَذَا قَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ<sup>(٣)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]، وَقَالَ: «أَيْنَا لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ؟! أَيْنَا لَا يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ؟! قَالَ سَعْدٌ: لَيْسَ مَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ؛ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يُؤَخِّرُهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا».

وروى صالح بن أحمد في «كتاب المسائل»<sup>(٤)</sup>، عن أبيه؛ من طريق

(٢) (٨٠٣٣).

(١) في «مصنفه» (٨٠٣٤).

(٤) (٦٠٠).

(٣) في «تفسيره» (٦٦٠/٢٤).

الأعمش، عن إبراهيم النَّخَعِيِّ، عن هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ؛ «أَنَّ عُمَرَ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمْ يَقْرَأْ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قالوا: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّكَ لَمْ تَقْرَأْ؟! فقال: إِنِّي حَدَّثْتُ نَفْسِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ بِعَبِيرٍ جَهَّزْتُهَا مِنَ الْمَدِينَةِ حَتَّى دَخَلْتُ الشَّامَ، ثُمَّ أَعَادَ وَأَعَادَ الْقِرَاءَةَ».

وإنما أعاد عُمَرُ هُنَا؛ لِأَجْلِ تَرْكِ الْقِرَاءَةِ، لَا لِمَجَرَّدِ انشغاله وحديث نفسه.

وهذا فيمن يَغْلِبُهُ التفكير، فلا يستطيع رَدَّهُ، أمَّا أن يتابع التفكير، ويكثر منه ويتعمده، حتى لا يدري كم صلى، فهذا اللاهي في صلاته، المحروم من وصف الفلاح في الآية السابقة.

وقد قال بعض الأئمة بوجوب الخشوع؛ كابن تيمية، والقاضي حُسَيْن، وأبي زيد المروزي، وذكر الخلاف ابن القيم في «مدارج السالكين»<sup>(١)</sup>، وأنهما قولان في مذهب أحمد.

وفي كلام بعض العلماء ما يقتضي وجوب الخشوع، ومن أولئك إمام الحرمين؛ فقد قال: «إِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا لَحِقَهُ بِالْقِيَامِ مَسَقَّةٌ تُذْهِبُ خَشَوْعَهُ، سَقَطَ عَنْهُ الْقِيَامُ»<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل قوله: أَنَّهُ لَوْلَا وَجُوبُ الْخُشُوعِ، لَمَّا جَازَ تَرْكُ الْقِيَامِ، وَهُوَ وَاجِبٌ لِأَجْلِهِ.

ويقال: إِنَّ الْوَاجِبَ هُوَ: مَا يَأْتُمُّ الْإِنْسَانَ بِتَرْكِهِ، وَضِدُّهُ الْمَحْرَمُ، وَهُوَ: مَا يَأْتُمُّ الْإِنْسَانَ بِفَعْلِهِ. فإذا قيل: إِنَّ الْخُشُوعَ وَاجِبٌ، وَتَرْكُهُ مُحَرَّمٌ، قيل: فما صفة الترك الذي يتحقق به التحريم؟ فإن قيل: الاسترسال، قيل: إِنَّ أَصْلَهُ لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ، وَهُوَ أَصْلُ السُّهُوِّ، فَمَا

(١) (١/١٣٢ و ٥٢١ - ٥٢٦).

(٢) انظر: «طرح الشريب» (٢/٣٧٢).



الحُدُّ بين ابتداءِ التفكير والاسترسالِ الذي يَأْتُمُّ به فاعله؟! هذا لا ينضبطُ، والتأثُّيمُ بمثلِ هذا ليس مِنْ مواردِ الشرعِ.

### التكبيرُ للركوعِ

ثُمَّ يَكْبُرُ للركوعِ، ويقولُ: اللهُ أَكْبَرُ.

والركوعُ ركنٌ؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، والركوعُ قبلُ السجودِ بالاتفاق، وقيل: إِنَّ في بعضِ الشرائعِ السابقةِ العكسَ، استنبطَهُ بعضُ المفسِّرينَ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]؛ وفيه نظرٌ.

وهذه التكبيرةُ الثانيةُ في الصلاة، والانتقالُ في الصلاةِ بينَ الأركانِ والواجباتِ لا يكونُ إلا بلفظِ التكبيرِ، وخُصَّ منه الرفعُ مِنَ الركوعِ بالإجماعِ، فَإِنَّهُ شُرِعَ فيه التحميدُ.

### حكمُ التكبيراتِ عدا تكبيرةِ الإحرامِ

وهنا مسائلُ عدةٌ:

منها: هذه التكبيرةُ: هل هي واجبةٌ أو لا؟ وما يليها مِنْ تكبيراتِ الانتقالِ، وقد تقدَّم الكلامُ في تكبيرةِ الإحرامِ ووجوبِها، ولا خلافَ في ذلكِ.

وقد اختلفَ العلماءُ في وجوبِ تكبيراتِ الانتقالِ:

فذهبَ الجماهيرُ: إلى السُّنَّةِ؛ وهو الصحيحُ.

وقد ذهبَ أحمدُ في إحدى الروايتينِ: إلى الوجوبِ؛ اعتمادًا على

قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)<sup>(١)</sup>.

وعن أحمدَ روايةً أخرى: أَنَّهَا تُقَالُ فِي الْفَرْضِ، وَأَمَّا فِي النَّفْلِ فَلَا.  
وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ:  
فِي حَالَةِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ لَا يَعْلَمُ انْتِقَالَهُ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتِمُّ  
الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

أَمَّا الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى مَعَهُ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ، فَالسُّنَّةُ: أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ؛  
لأنَّهُمْ يُحْسِنُونَ بِهِ فِي حَالِ صَلَاتِهِ، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ رَكَعَ وَنَسِيَ  
التَّكْبِيرَ؟ فَقَالَ: أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ  
لَا يَتِمُّ التَّكْبِيرَ<sup>(٢)</sup>.

وَمَنْ اسْتَدَلَّ بِعَمُومِ قَوْلِهِ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)، فَجَوَابُهُ مِنْ  
وَجْهِهِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ ذَاتَ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي صَلَاتِهِ الْأَصْلُ  
فِي الْوَجُوبِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ تَضَرُّفُهُ، وَمِنْ أَقْوَى الْقَرَائِنِ الصَّارِفَةِ هُنَا:

- عَدَمُ نَقْلِ مَا يَفِيدُ الْمَدَاوِمَةَ.
- وَتَسْهِيلُ مَنْ شَهِدَ التَّنْزِيلَ - وَهُمْ الصَّحَابَةُ - فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ،  
وَعَدَمُ التَّشْدِيدِ فِيهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ كَانُوا  
لَا يَتِمُّونَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ كَالشَّمْسِ؛ بَلْ كَانَ هُوَ  
الْعَمَلُ فِي أَكْثَرِ الْبُلْدَانِ.

رَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ مَطْرَفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ أَنَّهُ صَلَّى

(٢) «مسائل عبد الله» (٢٩١).

(١) سبق تخريجه (ص ٦٦).

(٣) في «صحيحه» (٧٨٤).

مع عليٍّ بالبصرة، فقال: «ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نَصَلِّيْهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ»؛ فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ.

وروى مسلم<sup>(١)</sup>، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة؛ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَكْبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟ فَقَالَ: إِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وروى البخاري<sup>(٢)</sup>، عن قتادة، عن عكرمة؛ قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَحَقُّ، فَقَالَ: ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ».

وعكرمة مِنْ خَاصَّةِ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَعْرَفُهُمْ بِرَأْيِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَصَلِّي خَلْفَهُ أَوْ مَعَهُ، وَمَعَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ أَصْحَابِهِ، فَمَا وَصَفَ الرَّجُلَ بِـ «الْأَحْمَقِ» إِلَّا أَنَّهُ مَا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لَا قَوْلًا وَلَا عَمَلًا، وَلَا مِنَ الْأَجَلَةِ مِثْلِهِ.

وقد كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَلَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَا يُتِمُّونَ التَّكْبِيرَ.

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ قَدْ تَرِكَ، حَتَّى جَهَلَهُ الْكَثِيرُ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَلَقَّوْهُ عَلَى أَنَّهُ رَكْنٌ أَوْ وَاجِبٌ مِنَ الصَّلَاةِ.

بَلْ إِنَّ تَرَكَ التَّكْبِيرَاتِ كَانَ مُشْتَهَرًا جِدًّا، حَتَّى أَصْبَحَ عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى عَلَيْهِ؛ حَتَّى قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ<sup>(٣)</sup>: «قُلْتُ لِأَحْمَدَ: مَا الَّذِي نَقَضُوا مِنَ التَّكْبِيرِ؟ قَالَ: إِذَا انْحَطَّ إِلَى السُّجُودِ

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٢).

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٨٨).

(٣) فِي «مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه» (٥٢٥/٢ - ٥٢٦).

مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ.  
فالتَّكْبِيرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا عَنْدهُمْ، وَلَا ظَاهِرًا  
فِيهِمْ، وَلَا مَشْهُورًا مِنْ فِعْلِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ؛ لَا فِي مَكَّةَ، وَلَا فِي الْمَدِينَةِ  
وَلَا فِي الْبَصْرَةِ.

وَقَدْ أَصْبَحَ الْعَمَلُ فِي وَقْتِنَا فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ - فِيمَا أَعْلَمُ - غَيْرَ مَا  
كَانَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْعُصُورِ؛ فَأَصْبَحَ الْعَامَّةُ يَسْتَنْكِرُونَ مَنْ يَتْرُكُ التَّكْبِيرَاتِ  
كَمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْتَنْكِرُ مَنْ يَفْعَلُهَا فِي وَقْتِهِمْ، حَتَّى مِنْ بَعْضِ أَجَلَّتِهِمْ؛  
وَهَذَا مِنَ الدَّلَائِلِ أَنَّ عَمَلَ النَّاسِ وَاسْتِنَاكَارَهُمْ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا،  
وَأَنَّ النَّاسَ يَجِبُ أَنْ يَدُورُوا حَيْثُ دَارَتِ السُّنَّةُ، لَا أَنْ تَدُورَ السُّنَّةُ حَيْثُ  
دَارَ النَّاسُ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُعَدُّ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَرَكَ فِيهَا مَالِكٌ عَمَلَ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ؛ لِلْحَدِيثِ الثَّابِتِ.

وَحَمَلَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ تَرَكَ التَّكْبِيرِ فِيمَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ السَّابِقَةِ عَلَى  
أَنَّهُ تَرَكَ لِلجَهْرِ بِهِ، لَا تَرَكَ لِلتَّكْبِيرِ مُطْلَقًا.

الثَّالِثُ: أَنَّ التَّكْبِيرَ شُرِعَ لِلإِذَانِ بِحَرَكَةِ الْإِمَامِ؛ لِلْحَدِيثِ: (فَإِذَا  
كَبَّرَ، فَكَبِّرُوا)<sup>(١)</sup>؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَنْفَرْدُ، وَالْإِمَامُ الَّذِي يَرَاهُ مَنْ مَعَهُ؛  
كَمَنْ صَلَّى بِوَاحِدٍ.

وَقَدْ اسْتَفَرَّ الْأَمْرُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ لِكُلِّ  
مُصَلٍّ.

وَالْحَقُّ: أَنَّ مَنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ التَّكْبِيرَاتِ كُلِّهَا، مُسِيءٌ لَا يُحْمَدُ لَهُ  
فِعْلُهُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ أَوْ يَتَعَمَّدَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٨)، وَمُسْلِمٌ (٤١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

## رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلرُّكُوعِ

وفي تكبيرة الركوع يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، يحاذي بهما مَنْكِبَيْهِ وَشَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، وفي رواية: «أَطْرَافَ أُذُنَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، وَثَبَّتَ عن عبد الله بن عمر: أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حَدَّ تَدْيِيهِ<sup>(٣)</sup>؛ أَي: دُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ﷺ.

## وَقْتُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

ووقت رفع اليدين جاء فيه الأحوال: قَبْلَ التَّكْبِيرِ وَمَعَهُ وَبَعْدَهُ؛ جَاءَ هَذَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَوَائِلٍ، وَمَالِكٍ ﷺ<sup>(٤)</sup>. وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ سُنَّةٌ.

## مَوَاضِعُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَأَحْكَامُهُ

والمواضع التي ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا، فِي «الصَّحِيحِ»؛ هِيَ:

- تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ؛ وَهَذِهِ أَوَّلُهَا.
- وَالرُّكُوعُ؛ وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ.
- وَالرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ؛ وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُسْلِمٌ (٣٩١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ؛ مَوْقُوفًا.

(٣) عُلِقَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ حَدِيثِ (٧٤١)، وَوَصَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» (٩٣/٤).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجَ أَحَادِيثِهِمْ.

• والقيامُ من الركعةِ الثانيةِ للثالثة؛ وهذه الرابعة.

وقد تكلّم بعضُ الحُقَّاطِ في الرابعة، وكان أحمدُ لا يرفعُ يَدَيْهِ فيها<sup>(١)</sup>، وربما أفتى بالرفعِ، والحديثُ الواردُ فيها في «الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

والرفعُ سُنَّةٌ، فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا؛ كما قال ذلك البخاريُّ في «جزءِ رفعِ اليَدَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

وَتَرَكُ الرِّفْعِ فِي الْأَحْيَانِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ رَاوِيَ حَدِيثِ الرِّفْعِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَجَاءَ عَنْهُ: أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»<sup>(٤)</sup>، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شرح معاني الآثار»<sup>(٥)</sup>، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ، فَلَمْ يَكُنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ».

وَكَانَ أَحْمَدُ يُحْطِئُ رَوَايَةَ مُجَاهِدٍ، وَيَقُولُ: «نَافِعٌ وَسَالِمٌ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَإِنْ كَانَ مُجَاهِدٌ أَقْدَمَ، فَنَافِعٌ أَعْلَمُ فِيهِ»<sup>(٦)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْأَسْوَدِ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ أَوَّلَ تَكْبِيرَةٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُ؛ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ»<sup>(٧)</sup>، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ بَعْدُ؛ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٨)</sup>، وَقَالَ: «هُوَ أَثَرٌ صَحِيحٌ».

وَقَدْ جَاءَ مَرْفُوعًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ وَلَا يَصَحُّ، قَدْ رَوَاهُ

(١) «مسائل أبي داود» (٢٣٦)، «مسائل ابن هانئ» (٢٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٩).

(٣) (١١).

(٤) في «مُصَنَّفِهِ» (٢٤٦٧).

(٥) (١/٢٢٥).

(٦) «مسائل ابن هانئ» (٢٣٧).

(٧) في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢٧).

(٨) في «شرح معاني الآثار» (١/٢٢٥).

الدارقطني، والبيهقي، وابنُ عَدِيٍّ، وغيرُهم<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، إِلَّا عِنْدَ اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ».

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «هَذَا حَدِيثٌ خَطَأً»، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَشَيْخُهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: «هُوَ ضَعِيفٌ»؛ نَقَلَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُمَا، وَتَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَمْ يَثْبُتْ»<sup>(٢)</sup>.  
وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup>.

وَهُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَنْفِيَّةُ فِي مَنْعِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ.

### رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ

وَأَمَّا رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ لِلْسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ، فَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «جَزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ»<sup>(٤)</sup> عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ».  
وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَوَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
وَحَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ<sup>(٥)</sup>، عَنْ شُعْبَةَ،

(١) أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (٤٢/٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (١٥٢/٦)،

وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٩٥/١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٩/٢ - ٨٠).

(٢) انْظُرْ: «التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» (٢٢٢/١).

(٣) كَمَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٩٥/١). (٤) (٢٧).

(٥) كَمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٨٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٥٨٣٧).

وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن نَصْر بن عاصم، عن مالك بن الحُوَيْرِث.

ورواه جماعة عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ولم يذكروا فيه الرفع عند السجود.

وأما حديث أنس، فالصواب فيه: الوقف، كذلك صوّبه الدارقطني، وقد تفرد برفعه عبد الوهاب الثقفي<sup>(١)</sup>.

وأما حديث وائل بن حُجْر، فيرويه أشعث بن سوار؛ وهو ضعيف، عن عبد الجبار، عن أبيه<sup>(٢)</sup>.

وقد نفى ابن عمر - كما في «الصحيحين»، وغيرهما<sup>(٣)</sup> - الرفع بين السجدين.

وعليه: فلا يثبت عن رسول الله ﷺ الإشارة في الرفع من السجود، وفي الهويّ إليه، وإنما ثبت عن بعض الصحابة، والسنة إنما تثبت بفعله عليه الصلاة والسلام.

لكن صحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما من فعله: أنه كان يرفع يديه إذا سجد؛ فقد أخرج ذلك ابن حزم في «المحلى»<sup>(٤)</sup>، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ «أنه كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة، وإذا ركع، وإذا قال: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، وإذا سجد، وبين الركعتين، يرفعهما إلى تذييه».

ورواه المخلص في «فوائده»، عن عبد الكريم الجزي، عن نافع،

به.

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٦٦)، والدارقطني (٢٩٠/١).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣١٧/٤) رقم (١٨٨٦١).

(٣) البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠). (٤) (٩٣/٤).



وهو صحيح عنه، إسناده كالشمس.

### صفة الركوع

ثم بعد ذلك يَهْوِي للركوع، والسُّنَّةُ في هذا: أَنْ يَكُونَ هُوِي المأموم بعد الإمام؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: (فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا)، والفاءُ للتعقيب؛ فيكون عقب الإمام؛ إمَّا بعد تمام انحناؤه، وإمَّا أَنْ يسبقه الإمام بأوله، فيُشْرَعُ فيه بعد أَنْ يَشْرَعَ.

وفي الركوع؛ السُّنَّةُ: أَنْ يَسْتَوِيَ ظَهْرُهُ؛ كما كان النبي ﷺ يفعل؛ كما في حديث أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ مرفوعاً: «إِنَّ النَّبِيَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ»<sup>(١)</sup>؛ أي: ثَنَاهُ فِي اسْتَوَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيسٍ.

وأما رأسه، فغير مُقَنَّعٍ لَهُ، وَلَا صَافِحٍ بِخَدِّهِ؛ كما جاء في «سنن أبي داود»<sup>(٢)</sup>، وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ النَّبِيَّ لَمْ يَشْخُصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيَّنَّ ذَلِكَ»؛ أي: معتدلاً لَا يرفعه، وَلَا يَنْكُسُهُ، وَغَيْرَ مُبْرِزٍ صَفْحَةَ خَدِّهِ، وَلَا مَائِلٍ فِي أَحَدِ الشَّقَّيْنِ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ.

وأقلُّ الركوع: أَنْ يَنْحَنِي، بَحَيْثُ تَنَالُ كَفَّاهُ رُكْبَتَيْهِ، أَوْ قُرْبَ ذَلِكَ، وَيَجْزِي مِنْهُ وَمِنَ السُّجُودِ أَدْنَى ثُبُثٍ.

وَيُسْنُ أَنْ يُمَكِّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ حَالَ رُكُوعِهِ، وَيَفْرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ.

وَيُسْنُ كَذَلِكَ أَنْ يَجَافِيَ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ، فَهُوَ أَكْمَلُ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ وَضَوْرَتِهَا، وَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ؛ كَمَا نَقَلَهُ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُ.

(١) أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٢) (٧٣١).

(٣) (٤٩٨).

(٤) في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٣٠).

وَيَجِبُ أَنْ يَطْمِئَنَّ فِي رُكُوعِهِ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَسِيءَ فِي صَلَاتِهِ بِأَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup>؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَطْمِئَنُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَمَنْ لَا يَطْمِئَنُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَلَا يَدْرِكُ أَدَاءَ مَا فِيهَا مِنْ وَاجِبَاتٍ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ؛ فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ؛ أَنَّ حَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ رَأَى رَجُلًا لَا يَطْمِئَنُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، فَقَالَ: «مَنْذُ مَتَى وَأَنْتَ تَصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، قَالَ: مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً مَا صَلَّيْتَ، وَلَوْ مَتَّ عَلَى هَذَا، لَمِتَّ عَلَى غَيْرِ فِطْرَةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

وَفِي أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَسِيءَ فِي صَلَاتِهِ بِالْإِعَادَةِ دَلِيلٌ عَلَى الْوُجُوبِ، وَعَلَى بَطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَطْمِئَنُ فِي رُكُوعِهِ.

### تَطْوِيلُ الرُّكُوعِ

وَالسُّنَّةُ: أَنْ يَكُونَ الرُّكُوعُ كَالْقِيَامِ طَوِيلًا، إِلَّا أَنْ يَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، وَهَذَا مِنَ السُّنَنِ الَّتِي يَغْفُلُ عَنْهَا الْكَثِيرُ أَوْ يَتْرَكُونَهَا.

وَأَيُّهُمَا أَوْلَى - إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطِيلَ الرُّكُوعَ لِمَصْلَحَةٍ مَّا -: أَيقْضَرُ الْقِيَامَ حَتَّى يَسَاوِيَ الرُّكُوعَ، أَمْ يَجْعَلُ الْقِيَامَ طَوِيلًا إِبْقَاءً عَلَى السُّنَّةِ فِيهِ، وَيَخْتَصِرَ الرُّكُوعَ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ؟:

يَقَالُ: الْأَظْهَرُ: أَنَّهُ يَجْعَلُ الْقِيَامَ عَلَى أَصْلِهِ طَوِيلًا، وَيَخْتَصِرُ فِي رُكُوعِهِ؛ هَذَا هُوَ الْأَوْلَى، وَظَاهِرُ السُّنَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٩٤٠)، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٩)؛ دُونَ سَوَالِ حَذِيفَةَ لِلرَّجُلِ، وَجَوَابِهِ.

وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يصلي ويقرأ في الركعة الواحدة بالسُّور الطويلة، ومع ذلك كان ركوعه قريباً من قيامه.

### ﴿الذِّكْرُ الْوَاردُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَحُكْمُهَا﴾

ولا يجوزُ قراءة القرآن في الركوع؛ ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن القراءة<sup>(١)</sup>، إلا في حالة إذا اقتبس الإنسان دعاءً من القرآن، أو تسبيحاً؛ فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يتأول القرآن؛ فيقول: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي)؛ كما جاء في الخبر عنه عليه الصلاة والسلام في «الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

والسُّنَّةُ للمصلي: أن يقول في ركوعه: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» ثلاث مرَّات؛ وذلك أدنى الكمال، وفي سجوده: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» ثلاث مرَّات؛ وذلك أدناه<sup>(٣)</sup>.

وإن سَبَّحَ عَشْرًا فحَسَنٌ؛ فقد روى أبو داود<sup>(٤)</sup>؛ من حديث أنس؛ قال: «ما صَلَّيْتُ وراءَ أَحَدٍ بعدَ رسولِ الله أشَبَهَ صلاةً به مِنْ هذا الفَتَى - يعني: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قال: فَحَزَرْنَا فِي رُكُوعِهِ عَشْرَ تَسْبِيحَاتٍ».

والذِّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مُؤَكَّدٌ عَلَيْهِ جِدًّا؛ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِلَى سُنَّتِهِ، فَلَوْ تَرَكَهَا لَمْ يَأْتُمْ، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ سِوَاهُ تَرَكَهَا سَهْوًا أَوْ عَمْدًا، بَلْ إِنَّ مَالِكًا - فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ<sup>(٥)</sup> - لَا يَجِدُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ دُعَاءً مُؤَقَّتًا وَلَا تَسْبِيحًا، وَرُويَ عَنْهُ كَرَاهَةٌ

(١) كما في حديث علي بن أبي طالب عند مسلم (٤٨٠ و ٢٠٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤) من حديث عائشة.

(٣) كما في حديث ابن مسعود عند أبي داود (٨٨٦)، والترمذي (٢٦١)، وابن ماجه (٨٩٠).

(٤) في «سننه» (٨٨٨). (٥) في «المدونة» (٧٠/١).

المدائمة عليه؛ فمقصوده - والله أعلم - كراهة المدائمة على «سبحان ربّي الأعلى»، و«سبحان ربّي العظيم»؛ وهذا خشية أن يظن الناس وجوبها بعينها.

وقال أحمد، وإسحاق: «هو واجب»، فإن تركه عمداً بطلت صلاته، وإن نسيه، لم تبطل.

والغريب: أن الكرمانّي يحكي الإجماع على عدم الوجوب؛ وهذا غير صحيح.

وثمة قاعدة: أن ما كان عبادةً بنفسه، لم يحتج إلى ركنٍ قوليّ؛ كالركوع والسجود، وما لم يكن عبادةً بنفسه، احتاج إلى ركنٍ قوليّ؛ كالقيام والقعود، ففي القيام: الفاتحة، وفي القعود: التشهد.

وأما الأمر بتحديد التسبيح بـ «سبحان ربّي العظيم» في الركوع، وبـ «سبحان ربّي الأعلى» في السجود، فرواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، عن موسى بن أيوب الغافقي، عن عمه إياس بن عامر الغافقي، عن عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه؛ أنه قال: «لما نزلت: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، قال لنا رسول الله ﷺ: (اجعلوها في ركوعكم)، فلما نزلت: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، قال لنا: (اجعلوها في سجودكم)»<sup>(١)</sup>.

وإياس: مستور، وهو من ثقات المصريين؛ كما قاله ابن جبان<sup>(٢)</sup>. ومن أدلة تأكيد وجوب التسبيح في الصلاة: أن الله سمى الصلاة؛ تسبيحاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ

(١) أخرجه أبو داود (٨٦٩)، وابن ماجه (٨٨٧).

(٢) في «صحيحه» (١٨٩٨).

غُرُوبًا وَمِنْ أَكَاذِي آلِيلٍ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى ﴿طه: ١٣٠﴾؛ وهذا أمرٌ بالصلوات الخمس؛ لأنَّ الزَّمانَ: إمَّا أن يكونَ قبلَ طلوعِ الشمسِ، أو قبلَ غروبِها؛ فالليلُ والنهارُ داخلانِ في هاتينِ اللفظتينِ؛ قال ابنُ عباسٍ: «هي الصلواتُ المكتوبة»<sup>(١)</sup>.

وكذلك سَمَّاها اللهُ: قيامًا بقوله: ﴿قُمْ أَلَيْلًا إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]؛ فإنَّ القيامَ من حقيقةِ الصلاةِ وجوهرِها.

وسَمَّاها: سجودًا في آياتٍ كثيرة؛ كقوله: ﴿وَكُنْ مِنَ السَّجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٨]؛ وليس المرادُ هنا السجودُ المجرَّدُ، بل الصلاةُ كُلُّها؛ أي: كُنْ مِنَ المصلِّينَ؛ أي: معهم؛ ولأجلِ كونِ المرادِ بالسجودِ الصلاةَ، لم يكنْ هذا الموضعُ محلًّا سجدةٍ في القرآن.

وسَمَّاها اللهُ: ركوعًا؛ كقوله: ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وسَمَّاها: قرآنًا بقوله: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

والتسبيحُ والقيامُ والسجودُ والركوعُ والقراءةُ أركانٌ وفروعٌ في الصلاة.

وتسميةُ الشيءِ بفعلٍ فيه دليلٌ على أنَّ هذا الفعلَ واجبٌ فيه لازمٌ له، لا ينفكُ عنه، فإذا وُجِدَتِ الصلاةُ، وُجِدَتِ هذه الأفعالُ، وليس العكسُ؛ لاشتراكِ غيرها فيها؛ فالتسبيحُ والقيامُ والقراءةُ والركوعُ والسجودُ من أبعاضِ الصلاةِ اللازمة؛ كما أنَّ الإنسانَ يسمَّى بأبعاضِهِ اللازمةِ له، فيسمونهُ رأسًا؛ كما في حديثِ عُمَرَ مرفوعًا: (مَنْ أَظْلَمُ رَأْسَ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢١)، وابن جرير في «تفسيره» (١٦/ ٢١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٩٣٧).

عَازٍ، أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>، وَرَقَبَةً؛ كما في قولِ الله تعالى: ﴿فَتَحَرَّ رَقَبَةً﴾ [النساء: ٩٢].

وحينما نقولُ بجوازِ الصلاةِ بلا تسبيحٍ يكونُ الأمرُ بالتسبيحِ في قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩] لا يناسبُ أن يكونَ أمراً بأداء الصلاة؛ فإنَّ اللفظَ حينئذٍ لا يكونُ دالاً على معناه، ولا على ما يستلزمُ معناه؛ وهذا كما أنه في التسبيحِ كذلك في القيام والقراءة.

وزيادةُ «وَبِحَمْدِهِ» في السجود والركوع مع قوله: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى - أو العظيم - وَبِحَمْدِهِ» غيرُ محفوظة؛ أعلها أبو داود<sup>(٢)</sup> وغيره.

وقد جعلَ الله أفضلَ الكلامِ في الصلاة؛ كما جاء في الخبرِ الصحيح<sup>(٣)</sup> مرفوعاً: (أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ، وَهِنَّ مِنَ الْقُرْآنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ)؛ ففي القيام في الصلاة، والاعتدالِ مِنَ الركوع: التحميدُ، وفي الركوع والسجود: التسبيحُ، وفي الانتقالِ بين الأركانِ والواجباتِ: التكبيرُ، وفي القعود: التشهُدُ؛ وفيه: التهليلُ والتوحيدُ؛ فصارتِ الأربعةُ كلها في الصلاة.

والسُّنَّةُ: أن يعظَّمَ الربُّ في الركوع، وكذلك في السجود، ويكثِّرَ من الدعاءِ في السجود، وما صحَّ عن النبي ﷺ في الركوع والسجود من أذكار:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٩٠٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٠/١) و٥٣ رقم ١٢٦ و٣٧٦، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٣).

(٢) في «سننه» (٨٧٠).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٠/٥) رقم ٢٠٢٢٣ من حديث سمرة بن جندب. وهو في «صحيح مسلم» (٢١٣٧)؛ دون قوله: (بَعْدَ الْقُرْآنِ)، وقوله: (وَهُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ).

\* (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي)؛ في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن عائشة مرفوعًا.

\* (وَسُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)؛ في «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عنها أيضًا.

\* (وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ؛ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)؛ في «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عنها أيضًا.

(وَسُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكَوتِ وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ)؛ رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>، عن عوف بن مالك.

\* (وَسُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) في الركوع، (وَسُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) في السجود؛ رواه مسلم، عن حذيفة<sup>(٥)</sup>.

\* وفي الركوع: (اللَّهُمَّ، لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي)، وفي السجود: (اللَّهُمَّ، لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ أَمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)؛ رواه مسلم، عن علي<sup>(٦)</sup>.

والحاصل: أَنَّ السُّنَّةَ: أَنْ يُعَظَّمَ الرَّبَّ بِمَا جَاءَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعْظِيمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِلَفْظٍ مُعَيَّنٍ.

وقولُ النبي ﷺ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي)؛ هذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّكُوعَ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ؛ أَنْ يَدْعُوَ الْإِنْسَانُ بِمَا تيسَّرُ

(١) أخرجه البخاري (٧٩٤)، ومسلم (٤٨٤). (٢) أخرجه مسلم (٤٨٧).

(٣) (٤٨٥). (٤) في «سننه» (٨٧٣).

(٥) في «صحيحه» (٧٧٢). (٦) في «صحيحه» (٧٧١).

له، مع تعظيم الربِّ جلَّ وعلا؛ وهذا لا ينافي حديث: (أَمَّا الرُّكُوعُ، فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ)<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ هذا الذكر زيادةٌ على ذلك التعظيم الذي كان يقوله ﷺ؛ فيُجْمَعُ بينه وبين هذا.

وقوله: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي) امتثالٌ لقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

### عَدَدُ التَّسْبِيحَاتِ

وَأَمَّا الْعَدَدُ: فَيَسْبُحُ ثَلَاثًا؛ فعن عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن عبد الله بن مسعود؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ؛ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ)؛ رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وعَوْنٌ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>.

وقد قال بذلك أكثر العلماء، وإنَّ زَادَ فَحَسَنٌ؛ فإِطَالَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رُكُوعَهُ كَقِيَامِهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّكَرَّارِ، وَأَلَّا يَمَلَّ الْإِنْسَانُ مِنْ كَثْرَةِ تَعْظِيمِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا، وَكَانَ أَحْمَدُ يَرَى أَنَّ التَّسْبِيحَ ثَلَاثًا فِي السُّجُودِ وَسَطٌ بَيْنَ الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وإنَّ أَتَى الْإِنْسَانُ بَبَعْضِ أَلْفَاظِ التَّعْظِيمِ، مِمَّا لَمْ يَرِدْ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: (فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ)، وَتَوَيْعُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ؛ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ لَزُومِ شَيْءٍ بَعِينَةٍ.

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس. (٢) (٨٩٠).

(٣) كما قال الترمذي بعد تخريج الحديث.

(٤) «مسائل الكوسج» (٢١٦).



## أَحْكَامُ الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ

ثُمَّ يَرْفَعُ وَيُشِيرُ بِيَدَيْهِ، وَيَقُولُ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) إِمَامًا وَمُنْفَرِدًا، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ، فَيَقُولُ: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ).

وقد جاء في هذا صَيِّغٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعٌ؛ وَهِيَ:

أَوَّلُهَا: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ)<sup>(١)</sup>.

وثَانِيهَا: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)<sup>(٢)</sup>.

وثَالِثُهَا: (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ)<sup>(٣)</sup>.

ورَابِعُهَا: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)<sup>(٤)</sup>.

وهي في «الصحيح»، ولم يثبت في الحِكْمَةِ مِنْ تَخْصِصِ الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ بِهَذَا اللَّفْظِ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) عَنْ سَائِرِ الْإِنْتِقَالِ خَبَرٌ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ خَبَرًا مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه)، وَذَكَرُوهُ مَرْفُوعًا أَيْضًا؛ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ.

وَيُضِيفُ الْمَأْمُومُ وَالْإِمَامُ: (اللَّهُمَّ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٩ وَ ٤١٤ وَ ٤١٥ وَ ٤١٦ وَ ٤١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَ (٧٣٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَ (٧٣٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَمُسْلِمٌ (٤٧٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩ وَ ٧٣٢ وَ ٨٠٥ وَ ١١١٤)، وَمُسْلِمٌ (٤١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالْبُخَارِيُّ (٧٣٤ وَ ٧٩٥ وَ ٨٠٣ وَ ٨٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٢ وَ ٦٧٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْبُخَارِيُّ (٧٣٥ وَ ٤٠٦٩ وَ ٤٥٥٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَالْبُخَارِيُّ (١٠٤٦ وَ ١٠٦٥)، وَمُسْلِمٌ (٩٠١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ).

رواه مسلم<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد، وعنده زيادةٌ من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (اللَّهُمَّ، طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرْدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ، اللَّهُمَّ، طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ)»<sup>(٢)</sup>.

وهذا من عجيب الذِّكْرِ والدُّعَاءِ ولطيفه؛ ففيه: الحمدُ رأسُ الشُّكْرِ، وفيه: الاستغفار، واللهُ غفورٌ شكور؛ فالحمدُ بإزاء النعم، والاستغفارُ بإزاء الذنوبِ والخطايا؛ ولهذا قال الجليلُ سبحانه: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَنَّ اللَّهَ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنَّفْسُكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وما شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَا يَحْمَدُهُ.

والرفعُ من الركوعِ والاعتدالُ فرضانِ؛ لحديثِ المسيءِ في صلاته<sup>(٣)</sup>، وهو من مواضع الدعاء.

وإطالةُ الاعتدالِ بعدَ الركوعِ، وإطالةُ الجلُوسِ بين السجدين: من السنَّةِ؛ ففي «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup>، عن أنس؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، قَامَ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ».

ومعنى ذلك: أنه كان يَلْبُثُ في حالِ الاستواءِ مِنَ الرُّكُوعِ زَمَانًا يُظَنُّ أنه أَسَقَطَ الرُّكْعَةَ الَّتِي رَكَعَهَا، وعاد إلى ما كان عليه مِنَ الْقِيَامِ.

بل قد جاء في «الصحيحين»<sup>(٥)</sup>، عن البراءِ بن عازبٍ؛ قال:

(١) في «صحيحه» (٤٧٧).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٣٧).

(٤) (٤٧٣).

(٥) أخرجه البخاري (٧٩٢)، ومسلم (٤٧١).

«رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكَعْتُهُ فَأَعْتَدَا لَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُهُ فَجَلَسْتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَسَجَدْتُهُ فَجَلَسْتُهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ: قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

وهذا يدلُّ على أنه يُكْثَرُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ.  
وَقَبْضُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

### الهُوْيُ لِلْسُجُودِ، وَأَحْكَامُهُ

ثُمَّ يَهْوِي إِلَى السُّجُودِ، وَيَهْوِي الْمَأْمُومُ بَعْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ)<sup>(١)</sup>.

• وهل يَقْدُمُ الْمُصَلِّيُ عِنْدَ سُجُودِهِ يَدَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ؟

• أَمَّا فِي الْمَرْفُوعِ، فَلَا يَثْبُتُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، فَمَعْلُومٌ بِتَفَرُّدِ شَرِيكِ النَّخَعِيِّ بِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ، رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup>: «تَفَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ، عَنْ شَرِيكِ، وَلَمْ يَحْدِّثْ بِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ غَيْرُ شَرِيكِ. وَشَرِيكٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ».  
وَأَعْلَاهُ بِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤١/٢) رَقْمَ (٨٥٠٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٨٩ وَ ١١٥٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٨٨٢).

(٣) فِي «سُنَنِهِ» (٣٤٥/١).

(٤) انْظُرْ: «السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٩٩/٢).

وجاء ذلك عن عُمَرَ مِنْ فَعْلِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح المعاني»<sup>(١)</sup>؛ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِ بْنِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ؛ قَالَ: «حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ: عَلَّقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ؛ قَالَا: حَفِظْنَا عَنْ عُمَرَ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ خَرَّ بَعْدَ رُكُوعِهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، كَمَا يَخِرُّ الْبَعِيرُ، وَوَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ)<sup>(٢)</sup>:-

فَقَدْ أَعْلَاهُ سَائِرُ الْأَثَمَةِ؛ كَالْبُخَارِيِّ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup>؛ أَعْلَاهُ بِالتَّفَرُّدِ.

لَكِنْ قَدْ ثَبَتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا<sup>(٤)</sup>، وَجَاءَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

وَاللَّعَلَّمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، وَالتَّخْيِيرُ هُوَ الْأَوَّلِيُّ بِحَسَبِ مَا هُوَ أَتْسَبُ لِلْإِنْسَانِ، وَمَا هُوَ أَيْسَرُ لَهُ؛ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ هُوَ ثَقِيلُ الْبَدَنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ خَفِيفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

(١) (٢٥٦/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٣٦٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٤٠).

(٣) انْظُرْ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (١٣٩/١)، وَ«جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» (٢٦٩)، وَ«الْغَرَائِبُ وَالْأَفْرَادُ» (٥٢٥٤/أَطْرَافَ)، وَ«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٠٠/٢).

(٤) فِي «صَحِيحِهِ» قَبْلَ حَدِيثِ رَقْمِ (٨٠٣).

(٥) انْظُرْ: «الْعِلَلُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (٢٣/١٣ - ٢٤).

### مَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ فِي الصَّلَاةِ

وَيُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَكْفَتَ الثَّوبَ، وَالْكَفْتُ: الْجَمْعُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥]؛ أَي: أَلَمْ نَجْعَلْهَا مَجْمُوعَةً؛ أَي: جَمَعْنَاهَا، وَكَفْتُ الثَّوبَ، وَعَقَصُ الشَّعْرَ، وَالِاخْتِصَارُ، وَكَذَلِكَ بَسَطَ الذَّرَاعَيْنِ، وَالْإِقْعَاءُ كِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَالِالْتِفَاتُ، وَنَقَرُ الْغَرَابِ؛ أَي: الْعَجَلَةُ فِي السُّجُودِ؛ كُلُّ هَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ.

### صِفَةُ السُّجُودِ

وَيَجِبُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ)<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: «وَأَشَارَ إِلَى أَنْفِهِ»: إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ: فِي حَكْمِ الْعَضْوِ الْوَاحِدِ، وَأَنْهُمَا يَجِبُ أَنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ وَضْعُ الْأَنْفِ فَقَطْ، وَجَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْجَبْهَةَ تُجْزِئُ وَحْدَهَا؛ وَالْأَحْوَظُ وَضْعُهُمَا جَمِيعًا.

وَيَجْعَلُ كَفْيِهِ حَذْوً مَنْكِبِيهِ عَلَى الْأَرْضِ حَالَ سُجُودِهِ، أَوْ عِنْدَ شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ، وَيَفْرُجُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَبَالِغُ فِي ذَلِكَ، مَا لَمْ يُوْذِ مِنْ حَوْلِهِ؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى، فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِئِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٤٩٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٠)، وَمُسْلِمٌ (٤٩٥).

ويفرُجُ بَيْنَ فَخْذَيْهِ فِي سَجُودِهِ غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا .  
 وَيَقْبِضُ الْمَصْلِي أَصَابِعَهُ، وَيَجْمَعُهَا، وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَةَ الْقِبْلَةِ؛  
 رَوَى الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ؛ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا  
 رَكَعَ، بَسَطَ ظَهْرَهُ، وَإِذَا سَجَدَ، وَجَّهَ أَصَابِعَهُ قِبَلَ الْقِبْلَةِ؛ فَتَفَاجَّ؛ وَهُوَ  
 صَحِيحٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ»<sup>(٢)</sup>، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ  
 يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ بِيَدَيْهِ؛ فَإِنَّهُمَا يَسْجُدَانِ مَعَ  
 الْوَجْهِ».

وَبَيَّنْتَ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» أَيْضًا<sup>(٤)</sup>، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ  
 عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ؛ قَالَ: «مِنْ  
 السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ: أَنْ يَبْسُطَ كَفَّيْهِ، وَيَضُمَّ أَصَابِعَهُ، وَيُوجِّهَهُمَا مَعَ وَجْهِهِ  
 إِلَى الْقِبْلَةِ».

وَالسَّجُودُ أَعْظَمُ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ.

وَمُنَاسِبَةٌ قَوْلِهِ فِيهِ: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى)، - فِيمَا يَظْهَرُ -: أَنَّهُ فِي  
 حَالِ ذُلٍّ وَانْكَسَارٍ وَقُرْبٍ مِنَ الْأَرْضِ؛ فَنَاسِبٌ أَنْ يُبَيِّنَ عُلُوَّ اللَّهِ ﷻ .  
 وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ أَذْكَارِ السَّجُودِ مَعَ أَذْكَارِ الرُّكُوعِ؛ فَلَا حَاجَةَ لِإِعَادَتِهَا  
 هُنَا .

(١) فِي «السنن الكبرى» (١١٣/٢).

(٢) «الْمَصْنَفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧٢٨).

(٣) «الْمَصْنَفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧٢٩).

(٤) (٢٧٣١).

## الدُّكْرُ والدَّعَاءُ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ

ولا يَثْبُتُ ذِكْرٌ وَلَا دُعَاءٌ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ)<sup>(١)</sup>، فلا يصحُّ، فإِسْنَادُهُ مَنْقُطٌ، أَعْلَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَيَسْبَحُ فِيهِ كَمَا يَسْبَحُ فِي سَائِرِ السَّجُودِ فِي الصَّلَاةِ؛ وَبِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>.

وَيَجْعَلُ سَجُودَهُ قَرِيبًا مِنْ رُكُوعِهِ، وَيُكْثِرُ فِيهِ مِنَ الدَّعَاءِ؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ؛ فَأَكْثِرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ؛ فَقَمِنُ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ)<sup>(٤)</sup>.

وَضُمُّ الْقَدَمَيْنِ فِي السَّجُودِ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا صَحِيحًا صَرِيحًا، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ حُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِيمَا تَرَوِيهِ مِنْ صِفَةِ سَجُودِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: «وَجَدْتُهُ سَاجِدًا رَاصًا عَقَبِيَّهِ، مُسْتَقْبِلًا بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ الْقِبْلَةَ»، وَفِي صَحِيحَةِ الْخَبَرِ نَظَرٌ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٦)</sup>؛ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «رَضِ الْعَقَبَيْنِ».

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١١٢٩) مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ الْحِذَاءِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٤) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ الْحِذَاءِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عَائِشَةَ.

(٢) انْظُرْ: «صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ» (٢٨٣/١)، وَ«عِلَلُ الدَّارِقُطْنِيِّ» (٣٩٥/١٤).

(٣) «مَسَائِلُ الْكُوسَجِ» (٢١٧).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ)، وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٤٧٩)؛ بِلَفْظٍ: (وَأَمَّا السُّجُودُ فَأَجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ؛ فَقَمِنُ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ).

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٥٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَشْكِ الْأَثَارِ» (١١١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٢٨/١).

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٦).

وحديث عائشة رضي الله عنها أَنَّهَا افْتَقَدَتِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي، قَالَتْ: «فَالْتَمَسْتُهُ، فَمَسَّتْ يَدِي قَدَمَيْهِ». فَقَوْلُهَا: «مَسَّتْ يَدِي قَدَمَيْهِ» لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الرِّصُّ، وَلَعَلَّ مَا فِي «صَحِيحِ ابْنِ حُزَيْمَةَ» هُوَ فَهْمُ فَهْمُهُ بَعْضُ الرِّوَاةِ؛ فَرَوَوْهُ عَلَى فَهْمِهِمْ.

ومع ذلك: فَمِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ لَا يُجْزَمُ فِيهِ بِأَنَّ الرِّصَّ سُنَّةٌ؛ لَوْجُوهٌ؛ مِنْهَا: الْأَوَّلُ: لَعَلَّهَا أَرَادَتْ بِذَلِكَ التَّجَوُّزَ فِي اللَّفْظِ؛ أَيْ: أَنَّهَا إِذَا مَسَّتْ قَدَمًا وَاحِدَةً، فَالثَّانِيَةَ بِجَوَارِهَا؛ وَهَذَا مُسَلَّمٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ تَمَسَّ يَدُكَ الْوَاحِدَةَ قَدَمَيِ الْمَصْلِيِّ، وَلَيْسَتْ بَمِلْتَصَقَتَيْنِ؛ كَأَنْ تَكُونَ بِجَوَارِهِ، فَتَمَسَّ بِكَفِّكَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَبِآخِرِ ذِرَاعِكَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فِي اللَّغَةِ أَنْ تَقُولَ: «مَسَّتْ يَدِي قَدَمَيْهِ».

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ السُّنَّةَ فِي هَذَا أَنْ تَكُونَ قَدَمَاهُ عَلَى عَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ لِتَفْرِيجٍ، وَلَا تَعَمُّدٍ لِرِصٍّ.

وَوَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فِي أَثْنَاءِ السُّجُودِ يَكُونُ نَاصِبًا لِهَمَا، وَيَسْتَقْبِلُ بِأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ الْقِبْلَةَ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ قَدَمَيْهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا حَالَ سُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ.

### ﴿الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَجَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَأَحْكَامُهَا﴾

وَيَرْفَعُ مِنَ السُّجُودِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ. وَهَذِهِ هِيَ الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ؛ وَالسُّنَّةُ فِيهَا: الْإِفْتِرَاشُ؛ بِأَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٨٢٨).



يُنْصَبُ الِیْمَنُ، وَیَسْتَقْبِلُ بِأَصَابِعِهَا الْقِبْلَةَ، وَیَقْرَأُ الْیَسْرَى وَیَجْلِسُ عَلِیْهَا؛ وَهَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالَكِیَّةِ، الذِّینَ قَالُوا بِالتَّوَرُّكِ بَيْنَ السَّجْدَتَیْنِ.

وَذَلِكَ لِحَدِیْثِ النَّسَائِیِّ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِیْهِ؛ قَالَ: «مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ: أَنْ تُنْصَبَ الِیْمَنُ، وَاسْتَقْبَالَهُ بِأَصَابِعِهَا الْقِبْلَةَ، وَالْجُلُوسُ عَلَى الْیَسْرَى».

وَهُوَ صَحِیْحٌ.

وَلَا بِأَسَ بِالْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَیْنِ، وَالْإِقْعَاءُ هُوَ: أَنْ يَجْلِسَ عَلَى عَقَبَتِهِ، نَاصِبًا لِقَدَمَيْهِ.

وَالْإِقْعَاءُ سُنَّةٌ؛ ثَبَّتَ فِي «صَحِیْحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٢)</sup>؛ مِنْ حَدِیْثِ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِقْعَاءِ؟ فَقَالَ: «هُوَ السُّنَّةُ»، وَنَسَبَهُ أَحْمَدٌ إِلَى الْعِبَادَةِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>.

وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْإِقْعَاءُ الذِّي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَقَدْ نَهَى عَنِ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ جُلُوسُ الرَّجُلِ عَلَى أَلْتَيْتِهِ نَاصِبًا فَخَذِيهِ مِثْلَ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ وَالسَّعِیْ؛ فَهَذَا مَكْرُوهٌ بِالنَّصِّ وَبِاتِّفَاقِ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ - وَهُوَ وَجِیْهُ -: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْإِقْعَاءِ هُوَ أَنْ يَقْرَأَ قَدَمَيْهِ عَنْ يَمِینِهِ وَیَسَارِهِ، أَوْ يُنْصِبُهُمَا، وَیَجْلِسَ عَلَى أَلْتَيْتِهِ بَيْنَ قَدَمَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١١٥٨). (٢) (٥٣٦).

(٣) «طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» (٤٣٧/٢)، وَ«ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٣٠٥/١).

(٤) كَمَا فِي حَدِیْثِ عَلِيٍّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ (٨٩٥).

وَمِنَ الْفَوَائِدِ هُنَا: مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ لَيْسَ شَيْءٌ يَكُونُ إِذَا قَامَ أَقْصَرَ مِنْهُ إِذَا قَعَدَ إِلَّا الْكَلْبُ إِذَا أَقْعَى؛ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِهِ «الاسْتِذْكَارُ»<sup>(١)</sup> عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ يَجِبُ فِيهَا الطَّمَأْنِينَةُ، وَلَا يُشْرَعُ فِيهَا الْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ؛ فَمَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ اسْتِدْلَالًا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشِيرُ إِذَا جَلَسَ، وَالْأَظْهَرُ: عَدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ وَالْقُعُودَ إِذَا أُطْلِقَ، فَالْمُرَادُ بِهِ التَّشَهُُّدُ.

وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، يَبْسُطُ كَفَّيْهِ عَلَى فَعْدَيْهِ، وَيَصْحُحُ أَنْ يَجْعَلَهُمَا عَلَى رِكَبَتَيْهِ، وَيَقُولُ: (رَبِّ، اغْفِرْ لِي)، ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا فِي «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: (اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي)، فَلَا يَثْبُتُ؛ جَاءَ ذَلِكَ فِي «السُّنَنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٣)</sup>.

وَتَفَرَّدَ بِهِ كَامِلٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِمَا تَفَرَّدَ بِهِ.

وَأِنْ كَرَّرَ: (رَبِّ، اغْفِرْ لِي) أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ دَعَا بِأَدْعِيَةٍ أُخْرَى، فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يَطِيلُ مَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ الدَّعَاءِ.

وَجَلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ: جَاءَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَخْبَارٍ؛ مِنْهَا:

(١) (٢٧٢/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٦٩ وَ ١١٤٥ وَ ١٦٦٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٩٧).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٤ وَ ٢٨٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٩٨).

حديث مالك بن الحُوَيْرِث؛ «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، لَمْ يَسْتَيْمِّ قَائِمًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَجْلِسَ»<sup>(١)</sup>.

وهي صحيحةٌ إسنَادًا، وإنْ كَانَ فِي ثُبُوتِ سُنَنِهَا كَلَامٌ، وَقَدْحٌ فِي ثُبُوتِهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَكْبُرُ لِقِيَامِهِ مِنْ جُلُوسِهِ الْإِسْتِرَاحَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَبَّرَ لِرَفْعِهِ مِنَ السُّجُودِ، وَإِذَا لَمْ يَكْبُرْ، فَيَكْبُرُ إِذَا قَامَ مِنْهَا.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ قَالَ: إِنَّهُ يَكْبُرُ تَكْبِيرَتَيْنِ؛ الْأُولَى: لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَالثَّانِيَةُ: لِلرَّفْعِ مِنْهَا؛ كَأَبِي الْخَطَّابِ الْحَنْبَلِيِّ، وَقَدْ حَكَى الْمَجْدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ. وَالسُّجُودُ فِي الثَّانِيَةِ كَالأُولَى.

وَيَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، إِلَّا إِنَّهُ لَا يَسْتَفْتِحُ فِيهَا؛ أَيْ: لَا يَدْعُو دُعَاءَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ، وَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ كَالنِّصْفِ مِنْ قِرَاءَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

### النَّهْضُ لِلرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ

وَحَالَ قِيَامِهِ لِلثَّانِيَةِ يَقُومُ مَعْتَمِدًا عَلَى الْأَرْضِ؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَعْتَمِدُ عَلَى يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ؛ لِمَا فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ؛ قَالَ: «جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، لَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٠٢/٢).

(١) أخرجه البخاري (٨٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٨٢٤).

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي، قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا - يَعْنِي: عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ، جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ قَامَ.

وَأَمَّا الْقِيَامُ عَجَنًا، فَلَا يَثْبُتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.  
وَكَذَلِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ فِيهِ حَدِيثٌ وَائِلٌ بِنِ حُجْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَأَعْلَلَّ بِالْانْقِطَاعِ بَيْنَ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَأَبِيهِ.

### الجلوسُ للتشهدِ وصفتهُ وأحكامه

ثم في الثانية يجلسُ للتشهدِ الأوَّل.  
وهيئةُ الجلوسِ للتشهدِ - هنا - للعلماءِ فيها أقوالٌ عدةٌ:  
ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ -: إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فِي الرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ الْإِفْتِرَاشُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْآخِرَةِ، فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ فِي الثَّلَاثِيَّةِ وَالرَّبَاعِيَّةِ:  
فَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِلَى أَنَّهُ يَفْتَرِشُ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَفِي تَشَهُدِ الثَّنَائِيَّةِ، وَيَتَوَرَّكُ فِي الثَّلَاثِيَّةِ وَالرَّبَاعِيَّةِ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ.  
وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّهُ يَتَوَرَّكُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ؛ سِوَاءَ كَانَتْ ثَنَائِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رَبَاعِيَّةً، وَفِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ يَفْتَرِشُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٥٢٥/٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٠٠٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو.

(٢) فِي «سُنَنِهِ» (٧٣٦ وَ ٨٣٩).

وكلاهما - الإمام أحمدُ والشافعي - استدلَّا بظاهرِ حديثِ أبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، نَصَبَ الْيَمْنَى، وَافْتَرَشَ الْيَسْرَى، وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي حَدِيثِهِ: «وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى، وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

وذهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ التَّوَرُّكِ، وَأَنَّ الْاِفْتِرَاشَ هُوَ السُّنَّةُ بِالْإِطْلَاقِ، فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ.

وذهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ؛ إِلَى التَّوَرُّكِ بِكُلِّ حَالٍ، حَتَّى بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَصْحَابِهِ.

وَقَدْ خَيَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ يَمِيلُ إِلَى الْاِفْتِرَاشِ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَالتَّوَرُّكِ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ، وَكَأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ أَحْوَالٌ وَأَفْعَالٌ فَعَلَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَلَا حَرَجَ عَلَى مَنْ يَخْتَارُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ هَذِهِ فِي أَحْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهَذِهِ فِي أَحْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَغَايِرَةِ؛ وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ.

وَلَوْ جَلَسَ فِي سَائِرِ جُلُوسَاتِ الصَّلَاةِ مُفْتَرِشًا أَوْ مُتَوَرِّكًا أَوْ مُتَرَبِّعًا أَوْ مُقْعِبًا أَوْ مَاذَا رَجَلَيْهِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٨).

والافتراش هو: أَنْ يَنْصِبَ قَدَمَهُ اليمنى، ويفترش اليسرى، ونصب اليمنى على حالين:

الحالة الأولى: أَنْ يَنْصِبَ الْقَدَمَ، ويجعل أصابعها جهة القبلة.  
والحالة الثانية: أَنْ يَجْعَلَ أَصَابِعَ قَدَمِهِ اليمنى خلفه، فارشاً لها في الخلف.

وأما التورك: فتكون اليمنى على هاتين الحالتين، وتكون اليسرى بين ساقه وبين الأرض، وجاء في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>: أَنْ تَكُونَ قَدَمُهُ اليسرى بَيْنَ سَاقِهِ وَفَخْذِهِ، وهذا غير محفوظ، والصحيح: رواية أبي داود<sup>(٢)</sup>: «تَحْتَ فَخْذِهِ اليمنى وَسَاقِهِ».

والتشهد الأول من الواجبات: مَنْ تَرَكَهُ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ تَرَكَهُ سَاهِيًا، سَجَدَ لِلسَّهْوِ.

وَمَنْ قَامَ لِلثَّالِثَةِ سَاهِيًا، فَإِنْ اعْتَدَلَ قَائِمًا، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَرَعَ فِي رَكْنٍ، فَلَا يَدْعُ الرُّكْنَ إِلَى شَيْءٍ وَاجِبٍ.

ففي البخاري<sup>(٣)</sup>: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ، وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَوْءَةَ، وَهُوَ حَلِيفُ لَبْنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ، ثُمَّ سَلَّمَ».

والتشهد الأول ليس معه صلاة على النبي عليه الصلاة والسلام، على الصحيح، وما جاء في ذلك عن رسول الله ﷺ، فلا يثبت، وليس من السنة، خلافاً للشافعي في أحد قوليّه.

(١) (١١٢/٥٧٩) من حديث عبد الله بن الزبير.

(٢) في «سننه» (٩٨٨). (٣) (٨٢٩).

ولا يدعو بعدَ تشهيدِ الأوَّل؛ فَإِنَّ الدَّعَاءَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ التَّشْهِيدِ  
الْأَخِيرِ، وَإِنْ ثَبَّتَ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ بِهِ الْإِمَامُ مَالِكُ<sup>(٢)</sup> :  
أَنَّهُ يَدْعُو بَعْدَ التَّشْهِيدِ الأوَّلِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وإِنْ أَطَالَ الْإِمَامُ فِي الْجُلُوسِ، وَقَضَى الْمَأْمُومُ تَشْهِيدَهُ، فَإِنَّهُ يَسْبُحُ  
وَيَهْلُلُ، وَإِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ لِمَنْ احتاج  
إِلَيْهِ؛ لَطَوِيلِ جُلُوسِ الْإِمَامِ، إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الأوَّلَى.

وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الأوَّلِ لِلثَّالِثَةِ يُشْرَعُ التَّكْبِيرُ لِلْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ  
الْأَوَّلِ حِينَ يَشْرَعُ فِي الْإِنْتِقَالِ، وَيَمُدُّهُ حَتَّى يَنْتَصِبَ قَائِمًا، وَإِنْ لَمْ يَكْبُرْ  
لِلْقِيَامِ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، فَلَا بَأْسَ.  
وَإِنْ قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

### الإشارة بالإصبع في التشهد

وَتُشْرَعُ الْإِشَارَةُ بِالْإِصْبَعِ فِي التَّشْهِيدِ الأوَّلِ وَالْأَخِيرِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُمَرَ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ: «كَانَ - أَيُّ: النَّبِيُّ ﷺ - إِذَا جَلَسَ فِي  
الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ اليمَنِي عَلَى فَخْذِهِ اليمَنِي، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ  
بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ اليسْرَى عَلَى فَخْذِهِ اليسْرَى».

وَمَا وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحْوَالِ الْإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ خَمْسَةٌ  
أَحْوَالٍ:

- نَضَبُهَا.
- وَتَحْرِيكُهَا.

(١) كما أخرجه مالك في «الموطأ» (٩١/١).

(٢) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣/٣٨٠). (٣) أخرجه مسلم (٥٨٠/١١٦).

• وَحَيْثُهَا .

• وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِهَا .

وَالثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ إِصْبَعَهُ، وَيَشِيرُ بِهَا .

أما التحريك - وهو مذهب الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد -: فلم يثبت عن رسول الله ﷺ، وقد تفرّد به زائدة بن قدامة<sup>(١)</sup>، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حُجر، وقد أعلمها أبو بكر بن العربي وغيره، وقد صحّ الحديث ابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهما . والأظهر: أنَّ ابن خزيمة يرى الإعلال<sup>(٢)</sup>، وحكى بعضهم التصحيح عنه؛ وهو غير ظاهر .

وروى عبد الرزاق، وابن أبي شَيْبَةَ، والبيهقي، عن الثوري، عن أبي إسحاق السَّبْعِي، عن أَرْبَدَةَ التَّمِيمِي؛ قال: «سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ تحريك الرُّجُلِ إِصْبَعَهُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: ذَلِكَ الْإِخْلَاصُ»<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا عَدَمُ التحريك: ففيه نظرٌ أَيْضًا .

وَالثَّابِتُ: الرِّفْعُ وَالْإِشَارَةُ، وَالتَّحْرِيكُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَمَنْ أَشَارَ وَحَرَّكَ مِنْ غَيْرِ تَعَبُّدٍ بِذَلِكَ التحريك، فلا شيء عليه، ولا حَرَجَ، وَإِنْ تَعَبَّدَ - لتصحیحِهِ الدَّلِيلَ - فهو مُتَّبِعٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى صَحَّتَهُ وَحَرَّكَ، ففَعَلُهُ هَذَا مُتَضَمِّنٌ لِلْإِشَارَةِ، وَالتَّحْرِيكُ قَدَرٌ زَائِدٌ لَا يُتَعَبَّدُ بِهِ لِمَنْ لَا يَرَى صَحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ .

(١) أخرجه النسائي (٨٨٩ و ١٢٦٨)، وابن خزيمة (٧١٤)، وابن حبان (١٨٦٠) .

(٢) فقد قال بعد تخريج الحديث: «ليس في شيء من الأخبار «يُحَرِّكُهَا» إلا في هذا الخبر؛ زائدة ذكره» .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٢٤٤)، وابن أبي شَيْبَةَ في «مصنفه» (٨٥١٥) و (٣٠٣٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٣/٢) .



وَأَمَّا حَتَّىهَا: فَقَدْ جَاءَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَتَفَرَّدَ بِهِ؛ وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِهَا: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَحْرُكُ الْحَصَا بِيَدِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَحْرُكِ الْحَصَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَكِنْ اضْغَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْغُ يَدُهُ الْيَمْنَى عَلَى فَخْذِهِ، وَأَشَارْ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَرَمَى بِبَصَرِهِ إِلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضْغُ».

رواه النَّسَائِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي صَحِيحِهِ نَظَرٌ.

وَأَمَّا التَّحْرِيكُ لِمَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيكِ: فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وَقْتِهِ:

• أَمَّا الْحَنْفِيَّةُ: فَيَرَوْنَ رَفَعَ السَّبَابَةَ عِنْدَ النِّفْيِ فِي الشَّهَادَتَيْنِ؛ أَيْ: عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا»، وَيَضْعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ.

• وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ: فَيَرَوْنَ تَحْرِيكَهَا يَمِينًا وَشِمَالًا إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ.

• وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ: فَيَرَوْنَ رَفْعَهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ».

• وَأَمَّا الْحَنَابِلَةُ: فَيَرَوْنَ أَنَّهُ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ كُلَّمَا ذَكَرَ اسْمَ الْجَلَالَةِ.

وَلَكِنْ التَّحْرِيكُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْلًا، وَمِثْلُ هَذِهِ التَّفْرِيعَاتِ اجْتِهَادٌ فِي مَوْضِعٍ تَعْبُذِيٍّ مُسْتَنْدَهُ النَّصُّ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ؛ وَهَذَا مَا لَا يَجُوزُ اعْتِمَادُهُ.

(١) فِي «سُنَنِهِ» (٩٩١).

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١١٦٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٧١٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٩٤٧).

وتضعيفنا لهذه الألفاظ عن رسول الله ﷺ، لا يعني إنكار فعل ما جاء فيها، ولكن نقول: إنَّ التَّعْبُدَ فيها يفتقر إلى دليل؛ فالسُّنَّةُ أَنْ تُشِيرَ؛ فَإِنْ اسْتَقْبَلَتْ بِهَا الْقِبْلَةَ، أَوْ انْحَرَفَتْ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا، أَوْ حَرَّكَتْ، فَهُوَ إِشَارَةٌ.

وما زاد عن معنى الإشارة، فلا يُسْتَحْضَرُ التَّعْبُدُ بِهِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَرَى ثَبُوتَهُ، وَبَعْضُ النَّاسِ بِطَبْعِهِ إِذَا أَشَارَ تَنْحَنِي إِضْبَعُهُ، وَبَعْضُ النَّاسِ بِطَبْعِهِ يَرْفَعُهَا وَيَخْفِضُهَا لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ تَعْبُدًا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ، نَقُولُ: كُلُّ هَذَا مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ.

### الواردُ ذِكْرُهُ فِي التَّشْهِيدِ

وَفِي تَشْهِيدِهِ الْأَخِيرِ يَذْكُرُ مَا قَالَهُ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَا ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ التَّحِيَّاتِ أَشْهَرُهَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَتَشْهَدُهُ بِالِاتِّفَاقِ هُوَ أَصْحَحُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَشْهَرُهُ، وَهُوَ التَّشْهِيدُ الْمَشْهُورُ: (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي «مُسْلِم»<sup>(٢)</sup>: (التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٣١)، وَمُسْلِمٌ (٤٠٢).

(٢) (٤٠٣).

وفيه عن أبي موسى <sup>(١)</sup>: (التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ، وَالصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ).

ووردَ في تشهيدِ ابنِ مسعود: (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ)، وقد استحبَّ بعضُ السلفِ أنْ يقالَ بعدَ وفاته: «السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ»، والحكمةُ من ذلك: أنَّ الأوَّلَ يتضمَّنُ الإشارةَ، وبعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ لا مناسِبَ لذلك.

وقد روى سعيْدُ بْنُ منصورٍ، مِنْ طريقِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعودٍ، عن أبيه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُمُ التَّشْهيدَ، فَذَكَرَ التَّشْهيدَ السَّابِقَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا كُنَّا نَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ» إِذْ كَانَ حَيًّا، فَقَالَ ابْنُ مسعودٍ: «هَكَذَا عَلَّمَنَا، وَهَكَذَا نَعْلَمُ» <sup>(٢)</sup>.

وقد كان عطاءٌ يَقُولُ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَيًّا يَقُولُونَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، فَلَمَّا تُوُفِّيَ، قَالُوا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» <sup>(٣)</sup>.

وكانه حَكِيَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ.

وعلى كُلٍّ: لَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ:

فإنَّ شَهِيدَ الْإِنْسَانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا يَعْنِي لَهُ التَّعَلُّقُ بِهَذَا اللَّفْظِ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ).

كما أنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَسَافِرُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَرْتَجِلُونَ، وَمَعَ ذَلِكَ مَا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ أَنْ يَقُولُوا: «عَلَى النَّبِيِّ»، وَأَلَّا يَقُولُوا: «عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»؛ فَدَلَّ عَلَى بَقَاءِ اللَّفْظِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مسعودٍ:

(١) «صحيح مسلم» (٤٠٤). (٢) انظر: «فتح الباري» (٣١٤/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٠٧٥).

«هكذا عَلَّمَنَا النبي ﷺ، وهكذا نَعْلَمُ»؛ أي: نَعْلَمُ النَّاسَ، كما عَلَّمَنَا النبي ﷺ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ؛ فَمَنْ فَعَلَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَلَا حَرَجَ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَمَنْ فَعَلَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَا حَكَاهُ عَطَاءٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَيْضًا. وَمَنْ أَخَذَ بِأَحَدِ التَّشَهُدَاتِ الثَّابِتَةِ عَنْ الصَّحَابَةِ - كَتَشَهُدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَائِشَةَ، وَغَيْرِهِمْ - فَكُلُّ هَذَا وَارِدٌ وَسُنَّةٌ، وَإِنْ غَايَرَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، فَلَا حَرَجَ، وَلَكِنَّ الْأَشْهَرَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَغْلِبَهُ الْإِنْسَانُ فِي صَلَاتِهِ: هُوَ تَشَهُدُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

### النَّهْضُ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ

لَا أَعْلَمُ نَصًّا فِي صِفَةِ الْاعْتِمَادِ وَالنَّهْضِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ وَاسِعٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(١)</sup> - عَنْ خَالِدِ بْنِ إِلْيَاسَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صَدُورِ قَدَمَيْهِ».

فَهُوَ عَامٌّ، وَمَعَ عُمُومِهِ، فَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لضعفِ خَالِدٍ رَاوِيهِ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَفْتِي بِهِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَمِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْمَوْقُوفِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ؛ «أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صَدُورِ قَدَمَيْهِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ، وَلَا يَجْلِسُ».

رواه البيهقي<sup>(٣)</sup> بسندٍ صحيح.

وعند البيهقي أيضًا<sup>(٤)</sup> عن ابنِ عُمَرَ بنحوه بسندٍ صحيح، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْهُ خِلَافُهُ بِأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى يَدَيْهِ.

(٢) «مسائل الكوسج» (٢٢٣).

(١) (٢٨٨).

(٤) في الموضع السابق.

(٣) في «السنن الكبرى» (١٢٥/٢).

وقد ذهب بعضُ العلماء: إلى مشروعية النهوض على اليدين معاً في كلِّ نهوض؛ سواءً من جلوسٍ أو سجود، وعلموا ذلك بأنه أشبه للتواضع وأنشط للقيام؛ نصَّ على هذا الشافعي في «الأم»<sup>(١)</sup> وغيره، ولعله استأنس بالوارد في حديث مالك بن الحويرث في القيام من الأولى للثانية، وقاس عليه.

### الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير

وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير، فذهب الفقهاء من الحنابلة: إلى وجوبها، والصواب: أنها سنة في التشهد الأخير، وهو قول جمهور العلماء؛ وذلك أنه لم يثبت الأمر بها عن رسول الله ﷺ، وإنما النبي عليه الصلاة والسلام لما جاءه الصحابة، وعلمهم التشهد، قالوا: «عَلَّمَنَا كَيْفَ نَصَلِّي عَلَيْكَ، فَقَالَ: (قُولُوا: اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)»<sup>(٢)</sup>.

وفي البخاري<sup>(٣)</sup>، عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه؛ قال: «قال: قال الصحابة: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: (قُولُوا: اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)».

(١) (٢/٢٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة.

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧).

فالنبي ﷺ سأله الصحابة: قالوا: كيف نصلي عليك؟ إذن: لم يكن شرعه قبل ذلك حتى جاء السؤال، ولا أعلم أحدًا من الصحابة ثبت عنه العلم بمشروعية الصلاة على النبي ﷺ قبل هذا الخبر في الصلاة. والقاعدة: أن الأمر إذا جاء بعد سؤال، فإنه يفيد الاستحباب، ولا يفيد الوجوب إلا لقريئة تؤكّد الوجوب لا الاستحباب، ولا مؤكّد في هذا.

وإن أضاف في الصلاة أزواجه: (اللهم، صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته)، فهذا وارد؛ كما تقدّم.

### الدعاء بعد التشهد

وإذا فرغ من تشهده، فإنه يُشرع له الدعاء؛ فهذا من مواضع الدعاء.

ويُشرع له أن يستعيذ ممّا استعاذ منه النبي عليه الصلاة والسلام؛ كما في «الصحيح»<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة؛ قال: «قال رسول الله ﷺ: (إذا تشهد أحدكم، فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم، إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال)».

وهذا أكد الأدعية بعد التشهد وقبل السلام، وقد أمر بذلك طاوس ابنه<sup>(٢)</sup>، وأمره بإعادة الصلاة التي لم يستعذ فيها من هذه الأربع؛ ممّا يدل على أنه يرى الوجوب، ويرى البطلان بالتارك، وأيده

(١) أخرجه مسلم (٥٨٨).

(٢) ذكره مسلم في «صحيحه» إثر حديث (٥٩٠)؛ فقال: «بلغني أن طاوسًا قال لابنه: أَدْعُوتُ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فقال: لا؛ قال: أعدّ صلاتك!».

ابن حزم<sup>(١)</sup>، والذي عليه عامة العلماء هو: الاستحباب.

ويدعو بعد ذلك بما شاء.

والتشهد الأخير ركن من أركان الصلاة، من تركه متعمداً، أو

ناسياً، بطلت صلاته.

وإن سلم سهواً قبل أن يأتي به، فإنه يأتي به، ثم يسجد للسهو؛

لأن سلامه غير معتبر، وإنما هو انصراف قبل انقضاء الصلاة.

### التسليم وأحكامه

والتسليمتان ينصرف بالأولى منهما من صلاته بإجماع العلماء؛

فالتسليم الأولى فرض، والثانية سنة باتفاق العلماء؛ حكى إجماع العلماء

على ذلك ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>، و«الاستذكار»<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في

«شرح معاني الآثار»، والقرطبي في «تفسيره»<sup>(٤)</sup> عند قول الله سبحانه:

﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ قال: «لم يختلف من قال من العلماء

بوجوب التسليم، وبعدم وجوبه: أن التسليم الثانية ليست بفرض، إلا ما

رؤي عن الحسن بن حي: أنه أوجب التسليمتين جميعاً».

وحكى كذلك الطحاوي<sup>(٥)</sup> فقال: «لم نجد عن أحد من أهل العلم

الذين ذهبوا إلى التسليمتين: أن الثانية من فرائضها غير الحسن بن

صالح».

وحكى الإجماع أيضاً: ابن رجب في «شرحه على البخاري»<sup>(٦)</sup>.

(١) في «المحلى» (٣/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) (٢/ ٢٠٨/ ١١).

(٣) (٤/ ٢٩٨).

(٤) (٢/ ٥٢).

(٥) «مختصر اختلاف العلماء» (١/ ٢٢٢).

(٦) راجع: «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٣٧٢ - ٣٧٣).

إلا أنه لا يثبت عن رسول الله ﷺ، أنه سلم بواحدة، وإنما كان يسلم مرتين، وقوله عليه الصلاة والسلام: (تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)<sup>(١)</sup>، و«أل» هنا للعهد، والمعهود من سلامه تسليمتان.

وثبت عن جماعة من الصحابة: أنهم كانوا يسلمون واحدة؛ مما يدل على الترخيص؛ كما رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يسلم عن يمينه واحدة.

وهو صحيح.

وثبت عند ابن أبي شيبه<sup>(٣)</sup>: عن القاسم، عن عائشة؛ أنها كانت تسلم تسليمًا واحدة قُبالة وجهها.

وهو صحيح.

وثبت عن علي<sup>(٤)</sup>، وأنس<sup>(٥)</sup> وسلمة بن الأكوع<sup>(٦)</sup> كذلك.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه «إعلام الموقعين»<sup>(٧)</sup> المسألة، وأعل ما جاء عن رسول الله ﷺ من تسليمه بواحدة من أحاديث، وبين فرضية التسليمتين، وإعلاله للأحاديث متين، ولكن القطع بفرضية التسليمتين جميعًا فيه نظر؛ فلا أعلم من قال بذلك من الصحابة ولا من التابعين؛ بل جاء عن جماعة منهم خلاف ذلك؛ كما تقدم.

وأما زيادة «وبركاته»، فلا أصل لها؛ وقد جاء في نسخة عند

(١) سبق تخريجه (ص ١٥).

(٢) في «مصفه» (٣١٤٢ - ٣١٤٣).

(٣) في «مصفه» (٣٠٩٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٥٤١)، واللفظ له.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في «مصفه» (٣٠٨٣).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه في «مصفه» (٣٠٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٥٣٨).

(٦) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٥٤٢).

(٧) (٢٣٩ - ٢٣١/٤).



أبي داود<sup>(١)</sup>، ويظهر: أنها من بعض النسخ، وليست في الرواية أصلاً، وإن كانت في الرواية ثابتة، فهي شاذة.

وإن سلم، وقال: «السلام عليكم»، ولم يقل: «ورحمه الله»:-  
انصرف من صلاته، والأكمل أن يقول: «السلام عليكم ورحمة الله».

والسنة: أن يُتِمَّ اللفظ، فيقول: (السلام عليكم ورحمة الله)، وأما  
الاقتصار على «السلام عليكم»، فيظهر أنه ليس من السنة.

وأما ما رواه النسائي، وأحمد<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن يحيى بن حبان،  
عن عمه، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ كان يقول عن يمينه: (السلام  
عليكم ورحمة الله)، وعن يساره: (السلام عليكم).

فهذا أورده ابن عمر أو من دونه اختصاراً لمعرفته؛ وإلا فهو لم يرد  
في خبر صحيح مطلقاً؛ ومما يدل على أنه أورده اختصاراً للعلم به: أن  
النسائي، والطحاوي، وغيرهما<sup>(٣)</sup> رَوَوْا الخبر، وأتموا التسليم في  
الجهتين.

والسنة في الالتفات: أن يلتفت يميناً حتى يرى من خلفه خدّه  
الأيمن، ويساراً حتى يرى من خلفه خدّه الأيسر؛ لفعل النبي ﷺ  
ذلك<sup>(٤)</sup>.

والانصراف من الصلاة لا يكون إلا بالتسليم عند جمهور العلماء،

(١) في «سننه» (٩٨٩/ط. عوامة)، و(٩٩٧/ط. شعيب).

(٢) أخرجه أحمد (٧١/٢ رقم ٥٤٠٢)، والنسائي (١٣٢١).

(٣) أخرجه النسائي (١٣٢٠)، وابن خزيمة (٥٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/١).

(٤) أخرجه أبو داود (٩٩٦)، والنسائي (١١٤٢ و ١٣١٩ و ١٣٢٢ - ١٣٢٥)، وابن ماجه (٩١٤) من حديث ابن مسعود.

ولا يَحِلُّ للمصلي عملُ شيءٍ حتى يسلمَ؛ لعمومِ قوله ﷺ: (تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)؛ وذلك خلافاً للحنفية، وهو قولُ إبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وكذلك مرويٌّ عن عطاء؛ أنهم كانوا يقولون: إنَّ الإنسانَ ينصرفُ من صلاتِهِ بعدَ التشهُدِ الأخير، ولا يسلمُ، وقد سُئِلَ إبراهيمُ النخعي: «الرجلُ يقرأُ من تشهده، ثم ينصرفُ قبلَ إمامِهِ؟ قال: لا شيءٌ عليه».

وعلى قولِ أبي حنيفةَ تنفرُّ مسائل، ومنها: أنَّ مَنْ عَمِلَ ناقضاً من نواقضِ الصلاةِ قبلَ التسليم، وبعدَ التشهُدِ الأخير؛ كَمَنْ أَدَّكَ، أو انصرفَ عن القبلة، أو فَعَلَ شيئاً من المَبْطَلاتِ ممَّا نصَّ عليه بعضُ الفقهاء؛ كالأكلي، أو الكلامِ أو غيرِ ذلك -: فإنَّ صلاتَهُ صحيحةٌ على قولِ أهلِ الرأي.

وهذا قولٌ مرجوحٌ مخالفٌ للسنة، وعملُ الصحابة والتابعين، والصحيحُ: أنَّه لا يَنْفَتِلُ إلا بالتسليم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ)؛ أي: لا يَحِلُّ له أنْ يَفْعَلَ شيئاً إلا بالتسليم، والله أعلم.

### الأذكارُ بعد الصلاة المكتوبة

شرَّعَ اللهُ أذكَّاراً تقالُ بعد الصلاة، بعد الانصرافِ بالتسليم، وقد فسَّرَ ابنُ عباسٍ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَّيْلٍ فَسَبِّحْهُ وَادَّبَرَكِ الشُّجُودُ﴾ [ق: ٤٠]؛ بأنه الذِّكْرُ بعد الصلاة؛ كما رواه البخاريُّ في «صحيحه»<sup>(١)</sup>؛ من حديثِ

مجاهد: قال ابن عباس: «أمره أن يسبح في أدبار الصلوات كلها»؛ يعني: قوله: ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَجَايِبِ﴾ [ق: ٤٠].

ولا يُشرع الفصل بين التسليم والذكر بعد الصلاة بفصل؛ كسكوت أو حديث، وقد كان النبي ﷺ يبادر بالذكر بعد السلام؛ كما ثبت عند مسلم<sup>(١)</sup>، عن عائشة؛ قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ، لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: (اللَّهُمَّ، أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)».

وقد كان غير واحد من السلف لا يقوم بعد الصلاة حتى يتم تسبيحه؛ صح هذا عن عروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٢)</sup>.

### الاستغفار والتهليل بعد المكتوبة

وأول ذكر يُشرع بعد الصلاة: الاستغفار، ثم ما جاء في حديث عائشة السابق؛ وذلك لما جاء عن ثوبان؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: (اللَّهُمَّ، أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)»؛ رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

ويقول أيضًا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ)؛ فقد كان النبي ﷺ يقولها بعد كل صلاة مكتوبة إذا سلم؛ كما رواه الشيخان؛ من حديث المغيرة<sup>(٤)</sup>.

(١) (٥٩٢).

(٢) «المصنف» لعبد الرزاق (٣٢٠٤)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٣١٤٦).

(٣) (٥٩١).

(٤) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

وفي بعض روايات البخاري: جَعَلَ التَّهْلِيلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ فقال بعد ذكر التهليل: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»<sup>(١)</sup>، وقد أخرجها أحمد والنسائي<sup>(٢)</sup>.

وعند ذكر الشيخين للعدد مع إخراج الحديث في مواضع؛ كالإللال لهذه الزيادة، وقد استغربها ابن رجب<sup>(٣)</sup>.

وقد كان بعض السلف يهْلُلُ ثلاثاً بعد الصلاة؛ كابن الزبير<sup>(٤)</sup>، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول؛ كما روى مالك بن زياد أبو هاشم الأشجعي؛ قال: «سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: مَنْ تَمَامَ الصَّلَاةَ: أَنْ تَقُولَ إِذَا فَرَغْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»؛ رواه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>.

ورواه ابن عساكر؛ فقال مالك بن زياد: «صَلَّى لَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، أَعْلَنَ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَفَعَلَ ذَلِكَ أَيَّامًا، وَالتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَغْلَنْتُ التَّهْلِيلَ؛ لِتَعْلَمُوهُ وَتَفْعَلُوهُ؛ فَإِنَّهَا مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ: أَلَّا يَقُومَ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَسَلَّم، حَتَّى يَقُولَهُنَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

قال أبو هاشم: «فَلَقِيتُ مَكْحُولًا، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: وَقَدْ أَعْلَنَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَفَقَّ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنْ كَانَ مِنْ مُحَبَّاتِنَا الَّتِي نَحْبُوه»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجها البخاري (٦٤٧٣).

(٢) أخرجها أحمد (٢٥٠/٤) رقم (١٨١٩٢)، والنسائي (١٣٤٣).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤١٧/٧).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣١٢١).

(٥) في «المصنف» (٣١٠٧).

(٦) «تاريخ دمشق» (٤٥٤/٥٦).

ويقول أيضًا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعَمَةُ، وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)؛ فقد كان النبي ﷺ يقول ذلك في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ؛ كما رواه مسلمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ <sup>(١)</sup>.

### التسبيحُ بعد الصلاة المكتوبة

وأما التسبيحُ بعد الصلاة المكتوبة، فقد جاء عن النبي ﷺ على صُورٍ:

الأولى: التسبيحُ والتحميدُ والتكبيرُ، ثلاثًا وثلاثينَ؛ رواه الشيخان <sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرةَ، ولفظه مرفوعًا: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ: إِنْ أَخَذْتُمْ، أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ؛ تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ».

الثانية: التسبيحُ والتحميدُ والتكبيرُ، ثلاثًا وثلاثينَ؛ فتلك تسعةٌ وتسعونَ، ويقولُ تمامُ المِثْلَةِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؛ رواه مسلمٌ <sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرةَ؛ ولفظه مرفوعًا: (مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ؛ فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ،

(١) (٥٩٤).

(٢) البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥/١٤٢).

(٣) (٥٩٧).

وَقَالَ تَمَامَ الْمِثَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ).

الثالثة: التسبيح والتحميد، ثلاثاً وثلاثين، والتكبير أربعاً وثلاثين؛ رواه مسلم<sup>(١)</sup>؛ من حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، ولفظه مرفوعاً: (مُعَقَّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً).

الرابعة: التسبيح والتحميد والتكبير، خمساً وعشرين، وآخرها التهليل مرةً واحدةً؛ رواه النسائي؛ من حديث زيد بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

الخامسة: التسبيح والتحميد والتكبير عشرًا، وقد رواه البخاري من حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>، وفي الرواية كلامٌ يسيرٌ كما يأتي.

ولكنَّ التسبيح والتحميد والتكبير عشرًا: جاء من غير حديث أبي هريرة؛ فقد رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> التسبيح والتحميد والتكبير، كلٌّ واحدةً عَشْرًا عَشْرًا؛ من حديث عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، ولفظه مرفوعاً: (يُسَبِّحُ أَحَدُكُمْ عَشْرًا، وَيَحْمَدُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُ عَشْرًا، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ؛ فَيَلْكَ خَمْسُونَ وَمِئَةً بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ وَخَمْسُونَ مِئَةً فِي الْمِيزَانِ).

السادسة: التسبيح والتحميد والتكبير، إحدى عشرة، وقد رواها مسلم<sup>(٥)</sup> من فِهْمِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، فيما يرويه عن أبي صالح،

(٢) (١٣٥٠).

(١) (٥٩٦).

(٤) (٥٠٦٥).

(٣) (٦٣٢٩).

(٥) (١٤٣/٥٩٥).

عن أبي هريرة، وفيه: «إحدى عشرة، إحدى عشرة؛ فجميع ذلك كله ثلاثة وثلاثون».

وحديث أبي هريرة في التسبيح عشراً، هو حديث أهل الذنور الذي جاء فيه التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثاً وثلاثين، ومخرج الحديث واحد من حديث سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن الراوي ظن أن الجميع يقال ثلاثاً وثلاثين، لا أن كل واحدة تقال ثلاثاً وثلاثين؛ فرواه كما فهمه بمعناه؛ فصار كل واحدة عشراً، والجميع ثلاثون بحذف الكسر، وعلى رواية سهيل: «ثلاث وثلاثون».

والبخاري أخرج حديث أهل الذنور بعدد التسبيح ثلاثاً وثلاثين في أبواب الذكر بعد الصلاة<sup>(٢)</sup>، وأخرج عدد العشر في الدعاء<sup>(٣)</sup>؛ وهذا ترجيح من البخاري للرواية الأولى، فربما ذكر الحديث في غير باب؛ لبيان إشكال فيه يتضح باللفظ المذكور منه في باب، وقد يورده في غير باب للفظه صحيحة فيه تتصل بالباب.

وبعض الرواة ربما وهم وأشكل عليه العدد في التسبيح؛ فرواه بفهمه، لا بنصه؛ ويدل على هذا: ما جاء عند مسلم<sup>(٤)</sup>، عن ابن عجلان؛ قال: قال سمي: «فحدثت بعض أهلي هذا الحديث، فقال: وهمت، إنما قال: تسبّح الله ثلاثاً وثلاثين، وتحمّد الله ثلاثاً وثلاثين، وتكبر الله ثلاثاً وثلاثين؛ فرجعت إلى أبي صالح، فقلت له ذلك، فأخذ يدي، فقال: الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، الله أكبر،

(١) سبق قريباً.

(٢) سبق قريباً.

(٣) سبق قريباً.

(٤) (١٤٢/٥٩٥).

وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ؛ حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ.

وسواء كان التسبيح والتكبير والتهليل مفردًا أو مجموعًا، فالأمر فيه سعة؛ فمن بدأ بالتسبيح وحده ثلاثًا وثلاثين، ثم بالحمد، ثم بالتكبير، أو جمعها بقوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، فالأمر فيه سعة، وقد سُئِلَ أحمدُ عن ذلك؟ فقال: «لَا يُضَيِّقُ»، ورجَّح في رواية أبي داود: الجمع<sup>(١)</sup>.

وجاء عن أحمد: التخيير بين هذه الأعداد، ورُوي عنه تفضيلُ التسبيح بثلاث وثلاثين<sup>(٢)</sup>.

والأفضل: أن يكون التسبيح باليد؛ لظاهر فعل النبي ﷺ، ومن ينقل عليه العُدَّ، فأراد أن يسبح بغير الأصابع، فجائز.

### الدعاء بعد المكتوبة

ودُبرُ الصلاة المكتوبة موضعٌ من مواضع الدعاء؛ فيُسرَعُ الدعاءُ بصالح الدنيا والآخرة، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يَدْعُو دُبْرَ المكتوبة؛ كاستغفاره؛ فالاستغفارُ دعاءٌ، وكان يدعو ويقول: (رَبِّ، فَيُنِي عَذَابَكَ، يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ)؛ كما جاء عن البراء؛ قال: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ؛ يُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: (رَبِّ، فَيُنِي عَذَابَكَ، يَوْمَ تَبْعَثُ - أَوْ تَجْمَعُ - عِبَادَكَ)؛ رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (١١٤/٧)، و«مسائل أبي داود» (٥٤٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٤١٤/٧).

(٣) (٧٠٩).



وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: (أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ، أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ)؛ رواه أبو داود والنسائي، عن الصُّنَابِي، عن مُعَاذٍ<sup>(١)</sup>.

وَيُرَوَّى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: «أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟» قَالَ: (جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَدُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ)؛ رواه أحمد والترمذي<sup>(٢)</sup>.

### الجهر بالذكر بعد الصلاة

وَيُشْرَعُ الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِمَا يُسْمَعُ نَفْسُهُ وَمِنْ حَوْلِهِ، وَلَا يَشُوْشُ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَعْرِفُونَ انْصِرَافَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ بِرَفْعِ صَوْتِهِ بِالذِّكْرِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٣)</sup>، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»<sup>(٤)</sup>. وَظَاهِرُهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْمَعُهُمْ وَهُوَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ قَرِيبٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ دَاخِلَهُ، فَإِنَّهُ يَعْرِفُ انْصِرَافَهُمْ بِالرُّؤْيَةِ، أَوْ بِسَمَاعِ التَّسْلِيمِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَيُظْهِرُ: أَنَّ صَوْتَ الْمُصَلِّينَ مُجْتَمِعِينَ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَرْفَعُ مِنْ صَوْتِ الْإِمَامِ وَحْدَهُ بِالتَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَوْتُ الْإِمَامِ أَرْفَعُ، لَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْمَعُ لَهُ مِنْ صَوْتِ الْمُصَلِّينَ بِالذِّكْرِ.

(١) أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٤/٤) و٣٢١ رقم ١٨٠٥٩ و١٨٨٩٦ و١٨٨٩٧ من حديث كعب بن مُرَّة، والترمذي (٣٤٩٩) من حديث أبي أمامة.

(٣) البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣).

(٤) الموضع السابق.

والسُّنَّةُ: أَنْ يَذْكُرَ كُلُّ وَاحِدٍ ذِكْرَهُ مَنْفَرِدًا عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَتَعَمَّدَ الْمَصْلُوقُونَ الذِّكْرَ جَمَاعَةً؛ سِوَاءَ أَنْ يَرُدُّوْا خَلْفَ الْإِمَامِ، أَوْ كُلِّ جَمَاعَةٍ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ.

### آيَةُ الْكُرْسِيِّ وَالْمَعُودَاتُ بَعْدَ الصَّلَاةِ

وَلِلْمُصَلِّي أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: (مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ)؛ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ السُّنِّيِّ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ<sup>(١)</sup>، وَجَوَّدَ إِسْنَادُهُ ابْنُ مُفْلِحٍ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْمَعُودَاتُ: فَرُويَ فِيهَا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؛ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمَعُودَاتِ دُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ»؛ وَهُوَ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَ«السُّنَنِ»<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَصِحُّ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ حَدِيثٌ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَدْخَلَ الْإِخْلَاصَ فِي الْمَعُودَاتِ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ عُقْبَةَ: لَفْظُ الْمَعُودَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَفِي بَعْضِهَا: النَّصُّ عَلَى أَوَّلِ آيَةٍ مِنْهُمَا، وَلَكِنْ ثَبَتَ فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٥)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ:

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٩٨٤٨)، وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (١٠٠)، وَابْنُ السُّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (١٢٤).

(٢) فِي «الْفُرُوعِ» (٢٢٨/٢).

(٣) أَحْمَدُ (١٥٥/٤) وَ٢٠١ رَقْمَ ١٧٤١٧ وَ١٧٧٩٢، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٣٦).

(٤) كَمَا فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ السَّابِقَةِ.

(٥) (٥٠١٧).

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ، جَمَعَ كَفَّيْهِ، فَقَرَأَ الْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَنَفَثَ فِيهِمَا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ؛ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

ولمن قرأ المعوذاتِ دُبَرَ الصلواتِ أَنْ يقرأها مرةً، ولم يثبت قراءتها بعدهنَّ ثلاثًا، ولكن جاء عند أبي داود<sup>(١)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (قُلْ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، حِينَ تُمَسِّي وَتُصْبِحُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)، وهذا في التعوذِ للصباح والمساء، لا أَدْبَارَ الصلواتِ.

### السُّنَنُ الرُّوَاتِبُ عَدَدُهَا وَمَوَاضِعُهَا

يُشْرَعُ الْإِتْيَانُ بِالسُّنَنِ السَّابِقَةِ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَاللَّاحِقَةِ لَهَا، وَقَدْ جَاءَ فَضْلُهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠].

وكان ابنُ زَيْدٍ يَرَى أَنَّهَا النِّوَافِلُ خَلْفَ الْفَرَائِضِ<sup>(٢)</sup>.  
وأكثرُ السلفِ على أَنَّهَا الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ؛ وَعَلَى هَذَا حَمَلُهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ؛ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمَجَاهِدٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعِكْرِمَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ<sup>(٤)</sup>: «وَلَوْ لَا مَا ذَكَرْتُ مِنْ إِجْمَاعِهَا عَلَيْهِ، لَرَأَيْتُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ».

(١) (٥٠٨٢).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٧٣/٢١).

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ» (٤٦٩/٢١ - ٤٧٣).

(٤) فِي «تَفْسِيرِهِ» (٤٧٤/٢١).

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَلْتَمَسْتَهُ وَلَدَبَّرَ النُّجُومَ﴾ [الطور: ٤٩]: أَنَّ التَّسْبِيحَ إِدْبَارَ النُّجُومِ؛ يَعْنِي: الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ<sup>(١)</sup>.

وَلَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ أَحْرَصَ عَلَيَّ شَيْءٍ مِنَ الرُّوَاتِبِ حِرْصَهُمْ عَلَى رَاتِبَةِ الْفَجْرِ، وَالْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ.

وَالسُّنَنُ الرَّوَاتِبُ تَكُونُ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَتَكُونُ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَيُسْتَحَبُّ الْمَغَايِرَةُ: فَتَارَةً: يَصَلِّيْهَا ثِنْتِي عَشْرَةَ، وَتَارَةً: يَصَلِّيْهَا عَشْرَ رَكَعَاتٍ؛ فَأَمَّا أَدَاءُ الرُّوَاتِبِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً: فَكَمَا جَاءَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: (مَنْ صَلَّى لِلَّهِ فِي يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ)؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

وَتَفْصِيلُهَا: رَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ؛ كَمَا جَاءَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ السَّابِقِ، عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَلَفْظُهُ: «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ»؛ وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ كَانَ يَصَلِّي كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَاتِبَهُمْ؛ كَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ: «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا»؛ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «مصف ابن أبي شيبة» (٨٨٤٦ و ٨٨٤٧)، و«تفسير ابن جرير» (٦٠٨/٢١).

(٢) (٧٢٨).

(٣) (٤١٥).

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٦٠٢٢).

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٦٩)، والترمذي (٤٢٧ و ٤٢٨)، والنسائي (١٨١٢ و ١٨١٤).

و ١٨١٥ و ١٨١٦ و ١٨١٧)، وابن ماجه (١١٦٠).

وفي حديث عائشة في البخاري<sup>(١)</sup>: قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَدَاةِ».

وَأَكْثَرُ فَعَلِ الصَّحَابَةُ لِرَاتِبَةِ الظُّهْرِ أَرْبَعًا قَبْلَهَا؛ كَمَا رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ؛ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَتْرُكُونَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ عَلَى حَالٍ»<sup>(٢)</sup>.  
وَيَمَعْنَاهُ نَقْلَهُ النَّحْعِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وَجَاءَ صَلَاتُهَا أَرْبَعًا عَنْ عُمَرَ وَعَلِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا أَدَاءُ السُّنَنِ الرُّوَاتِبِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: فَهِيَ مَا سَبَقَ، إِلَّا أَنْ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ تَكُونُ رَكَعَتَيْنِ.

وَقَدْ جَاءَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ فِي «الصَّحِيحِ» وَغَيْرِهِ، فِي رَوَايَاتٍ مِنْهَا: مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ؛ قَالَ: «حَفِظْتُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup>.

وَبِهَذَا الْعَدَدِ كَانَ يَقُولُ بَعْضُ السَّلَفِ؛ كَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ<sup>(٦)</sup>.

(١) (١١٨٢).

(٢) «المصنف» لابن أبي شيبة (٥٩٩٥).

(٣) «المصنف» لعبد الرزاق (٤٨٢٩).

(٤) «المصنف» لعبد الرزاق (٤٨٢٦، ٥٩٩٦)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٦٠٢١)،

(٦٠٠٦، ٦٠٠٧).

(٥) (١١٨٠).

(٦) «المصنف» لابن أبي شيبة (٦٠٢٣).

## مواضع أداء السُّنَنِ الرواتبِ، وطولُها

يُسْرَعُ عِمَارَةُ الْبُيُوتِ بِالنَوَافِلِ وَعَدَمُ هَجْرِ الْعِبَادَةِ فِيهَا، حَتَّى تَكُونَ كَالْمَقَابِرِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ) <sup>(١)</sup>، وَقَالَ: (صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ) <sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ أَخَذَ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ النَوَافِلَ مُطْلَقًا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ؛ نَافِلَةٌ مُطْلَقَةٌ، وَنَافِلَةٌ رَاتِبَةٌ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ <sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُمْ: مَنْ فَضَّلَ وَفَرَّقَ؛ وَهُوَ الْأَشْبَهُ.

فَإِذَا النَوَافِلُ الْمُطْلَقَةُ: فَقَدْ حُكِيَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ أَدَاءَهَا فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ: فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ:

فَمِنَ الْأَثَمَةِ: مَنْ فَضَّلَ أَدَاءَ الرَّاتِبَةِ النَّهَارِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَاتِبَةَ اللَّيْلِ فِي الْبَيْتِ؛ وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ <sup>(٥)</sup>.

وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ أَدَاءَ نَافِلَةِ الظُّهْرِ فِي الْمَسْجِدِ، وَنَافِلَةِ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ فِي الْبَيْتِ <sup>(٦)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣١)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ النَّوَوِيِّ» (٩/٦ وَ ٦٧).

(٤) انْظُرْ: «الْتَمِيزُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٧٠/١٤ - ١٧١).

(٥) انْظُرْ: «شَرْحُ النَّوَوِيِّ» (٩/٦)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٥٠/٣).

(٦) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» (٥٤٣/٢).

والأحاديث الواردة تُدَلُّ على أَنَّ الراتبة ليست كالمطلقة، والراتبة في نفسها ليست سواء؛ فمنها: ما كان يؤدِّيها النبي ﷺ في بيته، ومنها: ما كان يؤدِّيها في المسجد.

فَأَمَّا رَاتِبَةُ الْفَجْرِ: فقد كان النبي ﷺ يصلِّيها في بيته؛ كما جاء في حديث ابنِ عُمَرَ وَحَفْصَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ<sup>(١)</sup>.  
وَمِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: مَنْ كَانَ يَصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>.  
وَمِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ<sup>(٣)</sup>.

وكان أحمدُ يستحبُّ صلاتهما في البيت، ولم يفرِّق بين إمامٍ ومأموم، وقال أبو داود: «ما رأيتُ أحمدَ رَكَعَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ قَطُّ»<sup>(٤)</sup>.  
وقد كان النبي ﷺ يَخَفُّهُمَا؛ حتى تقول عائشة: «كان النبي ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟!»<sup>(٥)</sup>.

وقد كان الصحابةُ وأكثرُ التابعينَ يَخَفُّونَهُمَا؛ حتى رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كان يقرأُ فيهما بفاتحة الكتاب؛ لا يَزِيدُ مَعَهَا شَيْئاً<sup>(٦)</sup>.  
لكن ثبتَ في مسلمٍ<sup>(٧)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١٨٣ و ٦٢٦ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٩٨ و ٤٥٧١ و ٤٥٧٢)، و«صحيح مسلم» (٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٣٦ و ٧٦٣).

(٢) «المصنف» لعبد الرزاق (٤٠١٩)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٦٤٢٣ - ٦٤٣٠).

(٣) «المصنف» لعبد الرزاق (٤٠٢٠ و ٤٠٢١ و ٤٠٢٢ و ٤٠٢٣ و ٤٠٢٤)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٦٤٠٩ و ٦٤٤٥ و ٦٤٧٢ و ٦٤٨٢).

(٤) «مسائل أبي داود» (٣٥٥).

(٥) أخرجه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤).

(٦) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٧٩٣).

(٧) (٧٢٦).

يَقْرَأُ فِيهِمَا بـ «الْكَافِرُونَ»، و«الْإِخْلَاصِ». وبهذا يقرأ ابن مسعود وابن عباس<sup>(١)</sup>، وكثير من التابعين.

وَأَمَّا رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ: فظاهر الرواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَدِّي الْقَبْلِيَّةَ تَارَةً رَكَعَتَيْنِ، وَتَارَةً أَرْبَعًا، وَالثَّابِتُ: أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّيهِمَا أَرْبَعًا فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ أَيْضًا:

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ رَاتِبَةَ يَوْمِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً، فَإِنَّهُ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ؛ كُلُّهَا فِي بَيْتِهِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ رَاتِبَةَ يَوْمِهِ عَشْرًا، فَيُصَلِّي قَبْلَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ؛ وَذَلِكَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ:

فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: فَقَدْ سَبَقَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: فرواه مسلم<sup>(٢)</sup>، عن عبد الله بن شقيق؛ قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَطَوُّعِهِ؟ فَقَالَتْ: «كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَخْرُجُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ، وَيَدْخُلُ بَيْتِي يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ فِيهِنَّ الْوُتْرُ».

وكان الصحابة يحرضون على الأربع قبل الظهر في بيوتهم؛ كما جاء عن عمر وابن مسعود، وكانوا يطيلونها<sup>(٣)</sup>.

وليس لصلاة العصر راتبة قبلية ولا بعدية، وإنما يُسرَعُ الصلاة قبلها

(١) «المصنف» لعبد الرزاق (٤٧٩١)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (٦٣٩٧).

(٢) (٧٣٠).

(٣) «المصنف» لابن أبي شيبة (٤٤٣٧، ٦٠٠٨).



بين الأذاتين ركعتين، كغيرها من الصلوات؛ لقوله ﷺ: (بَيْنَ كُلِّ أَذَاتَيْنِ صَلَاةٌ) <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا رَاتِيَةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ: فَرَأَيْتُهُمَا بَعْدِيَّةً، وَلَا رَاتِبَةً لِهَمَا قَبْلِيَّةً، فَيُصَلِّي بَعْدَهُمَا رَكَعَتَيْنِ، وَظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَدِّيهِمَا فِي بَيْتِهِ.

وَرُويَ الْأَمْرُ بِأَدَائِهِمَا فِي الْبُيُوتِ؛ كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ» <sup>(٢)</sup>، وَغَيْرِهِ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ لَبِيدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ)، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ <sup>(٣)</sup>؛ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، مَرْفُوعًا: (هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ).

وَلَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ أَحْرَصَ عَلَى آدَاءِ رَاتِبَةٍ فِي الْبَيْتِ جَرَّصَهُمْ عَلَى الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بُيُوتِهِمْ؛ جَاءَ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ السَّاعِدِيُّ: «أَذْرَكْتُ زَمَانَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَإِنَّهُ لَيُسَلِّمُ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَمَا أَرَى رَجُلًا وَاحِدًا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ، يَبْتَدِرُونَ أَبْوَابَ الْمَسَاجِدِ حَتَّى يَخْرُجُوا، فَيُصَلُّوْنَهَا فِي بُيُوتِهِمْ» <sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ مِيمُونٌ: «كَانُوا يَسْتَجِيبُونَ هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بُيُوتِهِمْ» <sup>(٥)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَأَنْ يقرأَ فِيهِمَا بِسُورَتَيْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٤)، وَمُسْلِمٌ (٨٣٨) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ.

(٢) (٢٣٦٢٤).

(٣) (١٣٠٠).

(٤) «الْمُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٦٤٣٢، ٦٤٣٤)، وَ«شَرْحُ الْمَعَانِي» لِلطَّحَاوِيِّ (٢١٩٧).

(٥) «الْمُصَنَّفُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٦٤٣٥).

الإخلاص: «الكافرون»، و«قل هو الله أحد»؛ كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: «رَمَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرِينَ مَرَّةً؛ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَفِي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾»، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»؛ رواه النسائي<sup>(١)</sup>.

وظاهر حديث عائشة: أن للمصلي أن يحتسب راتبة العشاء من قيام الليل؛ فقد روت عائشة: أنه صلى راتبة العشاء، ثم صلى بعدها تسعاً الوتر فيهن<sup>(٢)</sup>.

وأما راتبة الجمعة البعدية: فإن صلاها في بيته، فيصليها ركعتين؛ كما في حديث ابن عمر<sup>(٣)</sup>، وإن صلاها في المسجد، فيصليها أربعاً؛ كما في حديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup>.

والنوافلُ تجبرُ نقص الفرائض، ومن كملت نوافله كملت فرائضه، والإتيان بالسنن الراتبة علامة على تعظيم الفرائض، وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يحرسون على السنن الراتبة أشد من حرصهم على النوافل المطلقة، وبهذا تم المقصود من الكلام على (صفة صلاة النبي ﷺ وما يهتم بأمره أذكار وراتب) والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) (٩٩٢).

(٢) سبق قريباً.

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

(٤) أخرجه مسلم (٨٨١).



## الْفَهْرِسُ التَّفْصِيلِي لِلمَوْضُوعَاتِ، وَلِلفَوَائِدِ، وَرُؤُوسِ السَّائِلِ

### المَوْضُوعُ أَوِ الصَّائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

### الصَّفْحَةُ

### أحكام الصلاة

٣١	إتيانُ الصَّلَاةِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ .....
٣٠	آدَابُ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ .....
٢٣	إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ دَمَ الْاسْتِحَاضَةِ فَظَنَّتْهُ حَيْضًا، فَتَرَكَتِ الصَّلَاةَ، فَهَلْ يَقْضِي؟ .....
٢٣	إِذَا لَمْ يَجِدِ الْجُنُبُ الْمَاءَ، فَتَرَكَ الصَّلَاةَ، هَلْ يَقْضِي؟ .....
٨	أَرْكَانُ وَوَجِبَاتُ وَسُنَنِ الصَّلَاةِ .....
٥٢	أَفْضَلُ وَقْتٍ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ .....
١١	الْأَخْبَارُ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ تُرْبِي عَلَى أَلْفِ خَيْرٍ .....
٦٩	الْأَوَّلَى لِمَنْ دَخَلَ عَلَى مُصَلٍّ أَلَّا يَسْلَمَ عَلَيْهِ .....
٣٦	الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ عِنْدَ الْخُرُوجِ لِلصَّلَاةِ .....
١٠١ ، ٧٠ ، ٢٧	الصَّلَاةُ عِبَادَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ .....
٣٢	النَّهْيُ عَنِ التَّشْيِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الصَّلَاةِ .....
٣٨	النِّيَّةُ فِي الصَّلَاةِ .....
٣٩	الْوَقْتُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْحُضُورُ لِلصَّلَاةِ .....
٥٧	أَهْمِيَّةُ النِّيَّةِ وَحُكْمُ الْجَهْرِ بِهَا .....
٢٧	تَرْكُ الصَّلَاةِ جُرْمٌ عَظِيمٌ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقْضَى .....
١٧	تَرْكُ مَا لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ كَتَرَكِهَا .....
٣٩	تَفَاضُلُ الْمَسَاجِدِ، وَفَضْلُ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ .....

## المَوْضُوعُ أَوْ الْقَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

٢٧	جمهور العلماء على وجوب قضاء فوائت الصلاة .....
٢٧	حكم القضاء لمن ترك الصلاة عامداً .....
٣٥	كلما بعد الإنسان عن المسجد، كان أعظم أجراً .....
٢٧	لا يثبت عن الصحابة في وجوب قضاء الصلاة على العامد شيء .....
٣٥	لا يصح دليل على مشروعية الذهاب إلى الصلاة حافياً .....
٣٦ ، ٣٠	لم يثبت في الإتيان إلى الصلاة دعاء معلوم .....
٩	ما ثبت فعله في ركعة لا يثبت تكراره إلا بدليل .....
٥٣	ما جاء في تفضل الصفوف وميمنتها .....
٥١	ما يشرع قوله وفعله قبل الإحرام بالصلاة .....
١٤٨	ما يكره فعله في الصلاة .....
٣٣	من آداب السعي إلى الصلاة أن يمشي ولا يسعى .....
٣١	من آداب السعي إلى الصلاة ترك العجلة، والخشوع وسكون الأعضاء .....
٥٣	يسن الإبراد بالظهور عند الحر .....
٣٠	يشرع أداء الصلاة في المساجد .....
٣١	يشرع أن يخرج المكلف متوضئاً لكل صلاة .....
٥٢	يشرع تأخير صلاة العشاء .....

## أذكار الصلاة

١٣٨	أذكار الركوع والسجود، وحكمها .....
١٤٣	استحباب إطالة التسبيح والذكر في الركوع والسجود .....
١٤١	أفضل الذكر في الصلاة .....
١٦٩	الأذكار بعد الصلاة المكتوبة .....
١٧٠	الاستغفار والتهليل بعد المكتوبة .....
١٧٥	الأفضل أن يكون التسبيح باليد .....

المَوْضُوعُ أَوِ الْفَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

- الإكثارُ مِنَ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٨
- التَّأْكِيدُ عَلَى الذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٣٨
- التَّسْبِيحُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٢
- التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٢
- الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٦
- الدُّعَاءُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٥
- السُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ الذِّكْرُ فَرَادَى ..... ١٧٧
- السُّنَّةُ فِي الرُّكُوعِ الثَّنَاءُ، وَفِي السُّجُودِ الدُّعَاءُ ..... ١٤١
- الْفَصْلُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالدِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِفَاصِلٍ ..... ١٧٠
- آيَةُ الْكَرْسِيِّ وَالْمَعْوذَاتُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٧
- تَعْيِينُ صِيغَةِ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٣٩
- زِيَادَةُ؛ (وَيَحْمَدُهُ) بَعْدَ التَّسْبِيحِ فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ ..... ١٤١
- عَدَدُ التَّسْبِيحَاتِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٤٣
- لَا يَصَحُّ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ حَدِيثٌ ..... ١٧٧
- مَا يَقُولُ الْمُصَلِّي فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ..... ١٣٨
- مِنْ أَدْلَةٍ تَأْكِيدِ وَجُوبِ التَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٣٩

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ

- الرُّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالُ فَرَضَانِ ..... ١٤٥
- الرُّكُوعُ رَكْنٌ ..... ١٢٨
- الْقِيَامُ فِي الصَّلَاةِ رَكْنٌ، وَفَرْضِيَّتُهُ خَاصَّةٌ بِالْفَرِيضَةِ ..... ٧٥
- أَهْمِيَّةُ النَّيَّةِ وَحُكْمُ الْجَهْرِ بِهَا ..... ٥٧
- تَحْرِيمُهَا وَتَحْلِيلُهَا ..... ١٥ ، ٦٧
- تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ..... ٦٦

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

قراءة الفاتحة ..... ١٠٢

## استفتاح الصلاة

أدعية الاستفتاح ..... ٨٣

## استقبال القبلة

استقبال القبلة لِمَنْ صَلَّى فِي طَائِرَةٍ، أَوْ فِي بَاحِرَةٍ تَنَحَّرِفُ بِهِ عَنْهَا ..... ٥٩

الانحرافُ عَنِ الْقِبْلَةِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ..... ٧٨

الصَّلَاةُ عَلَى السَّيَّارَةِ وَغَيْرِهَا ..... ٥٩

الواجبُ عَلَى الْآفَاقِيِّ اسْتِقْبَالَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا عَيْنَهَا ..... ٦٥ ، ٦٤

حَكْمُ اللَّحْظِ بِالْبَصَرِ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٨

لَا خَرَجَ فِي طُولِ الصَّفِّ وَلَوْ خَرَجَ عَنْ مَسَامَتَةِ الْكَعْبَةِ ..... ٦٤

مَنْ صَلَّى إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَقَدْ صَلَّى إِلَى عَيْنِهَا ..... ٦٥

وَجُوبُ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..... ٦٥

## أصول التشريع

الإجماعُ إجماعُ الصحابةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ تَبِعَ لَهُمْ ..... ١٨ ، ١١

الحُجَّةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دُونَ غَيْرِهِمَا ..... ١١

## الاجتهاد

اختلافُ المجتهدين سَعَةً مِنَ الشَّارِعِ ..... ١١

إِذَا جَاءَ أَمْرُ الْأَدَاءِ مَفْضَلًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَمْرُ الْقَضَاءِ كَذَلِكَ ..... ٢٩

الإجماعُ إجماعُ الصحابةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ تَبِعَ لَهُمْ ..... ١٨ ، ١١

القضاءُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ، لَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ ..... ٢٩ ، ٢٧

الْمَعْنَى الشَّرْعِيٌّ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ..... ١٤

حَقُّ اللَّهِ يَخْتَلِفُ عَنْ حَقِّ الْآدَمِيِّينَ بِاعْتِبَارِ الْعَمْدِ وَالنِّسْيَانِ ..... ٢٩

حَقُّ اللَّهِ يَخْتَلِفُ عَنْ حَقِّ الْآدَمِيِّينَ فِيمَنْ تَرَكَ الْحَقَّ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا ..... ٢٩

### الإجماع

الإجماع إجماع الصحابة ومن بعدهم تبع لهم ..... ١٨ ، ١١

### الإجماعات المحكية في الكتاب

أداء النوافل في البيت أفضل من المسجد ..... ١٨١

استحباب قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأولىين ..... ١١٣

استحباب مجافاة اليدين عن الجنبين في الركوع ..... ١٣٦

اشتراط النزول على الأرض لأداء الصلاة المكتوبة ..... ٦١

التسليم الأولى فرض، والثانية سنة ..... ١٦٦

الركوع قبل السجود بالاتفاق ..... ١٢٨

خشوع الباطن مستحب مؤكد ..... ١٢٥

سنة رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ..... ٧١

صحة صلاة الاثنين المتباعدتين يستقبلان قبلة واحدة ..... ٦٥

صحة صلاة الصف الطويل على خط مستوي ..... ٦٥

عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود ..... ١٣٩

كفر تارك الصلاة مطلقاً ..... ٢٠

لا تجوز صلاة الفريضة على الدابة من غير عذر ..... ٦١

لا تستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الثالثة والرابعة ..... ١١٤

لا يجزئ وضع الأنف فقط على الأرض في السجود ..... ١٤٨

لا يرد المصلي السلام نطقاً ..... ٦٨

ليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة ..... ١٧

ليس من السنة أن يسلم على المصلي ..... ٦٩

مشروعية القبض في الصلاة ..... ٩٥

مشروعية صلاة تحية المسجد ..... ٤٤

يكبر تكبيرة واحدة بعد جلسة الاستراحة ..... ١٥٤



## الأحاديث والآثار المحكوم عليها في الكتاب

- أَخْطَأَ السُّنَّةَ، لَوْ رَاحَ يَبْتَهِمَا، كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ ..... ٨٣
- إِذَا اسْتَفْتَحَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَقْبِلْ بِيَدَيْهِ الْقِبْلَةَ ..... ٧٢
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الصَّلَاةِ . . . ..... ٣٢
- إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ . . . ..... ١٤٧
- اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْجَسَدِ عِنْدَ احْتِضَارِ الْمَيِّتِ وَدَفْنِهِ لَمْ يَثْبُتْ ..... ٧٤
- اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْجَسَدِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ لَمْ يَثْبُتْ ..... ٧٤
- أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . . . ..... ٨٨
- اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزِلَّ أَوْ أَزَلَّ . . . ..... ٣٦
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصْلُونَ الصُّفُوفَ ..... ٥٥
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ ..... ٥٤
- بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزِلَّ أَوْ أَضِلَّ أَوْ أَظْلِمَ . . . ..... ٣٧
- بِاسْمِ اللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . . . ..... ٣٧
- بِاسْمِ اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، التَّكْلَانِ عَلَى اللَّهِ ..... ٣٨
- تَجَنُّةَ النَّيِّبِ الطَّوَّافِ ..... ٤٥
- تَكَرَّرُ النَّبِيُّ آيَةً؛ ﴿إِنْ قُدِّرَ لَهُمْ فَلِئَنَّمْ يَبَازِلُكُمْ﴾ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٢٤
- تَكُونُ قَدَمُهُ الْبَسْرَى بَيْنَ سَاقَيْهِ وَفَخْذَيْهِ ..... ١٥٧
- جَاءَ وَبَلَالٍ فِي الْإِقَامَةِ، فَقَعَدَ ..... ٤٧
- حَدِيثُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ..... ٤١
- حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ ..... ٣٢
- حَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ سَكْتَتَيْنِ؛ سَكْتَةٌ إِذَا كَبَّرَ، وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةٍ . . . ..... ١٠٩
- خَبَرُ تَخْصِيصِ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ ..... ١٤٤
- خَبَرُ زَيْدٍ فِي مَقَارِبَةِ الْخَطَا ..... ٣٥
- خَبَرُ نَظَرِ الْمُصَلِّي إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ ..... ٨٢

الموضفف أوالفائفف أوفرفف المسالف

الصفففف

- ٩٩ ..... فرفف وففف الفففف فففف الشرفف فالف الففام
- ١٤٧ ..... فرفف ففء ركوفف فف فرفففف، فف فرفف الففف (فمر)
- ٤٧ ..... فففف وفلاف فففف، ففففف
- ١٠٠ ..... رأفء الفف ففف ففف فف ففففف
- ١٤٦ ..... رأفء رسوف الله ففا ففف، ففف فرففف ففف ففففف . . .
- ٤١ ..... رب اففف فف فففف، واففف فف أفواف ففففف
- ١٦٧ ..... ففافف (وفرفافف) فف الففففف
- ١٥٠ ..... ففف فففف للففف ففففف
- ١٠٩ ..... ففففف ففا ففف الففف فف ففف، وففففف ففا ففف فف الففافة
- ٤٦ ..... صلاف الففف والففف ففف ففف
- ٦٣ ..... صلف ففف - ففف - الففففف فف ففففف، والففف ففف
- ٦٣ ..... صلف ففف ففف ففف، ففففف الففف اففف فف الففف
- ٧٣ ..... ففففف أففف وأففواف
- ٧٧ ..... فف ففا اففف ففففف لا ففافف ففففف ففففف
- ٤١ ..... فف ففا ففف الففففف، صلف فف ففففف وففف
- ٥٩ ..... فف ففا ففففف، ففرفف فف ففففف، ففففف ففففف ففففف . . .
- ٧٨ ..... فف ففا ففف ففف ففف ففف فف الففف ففففف ففففف ففففف . . .
- ٧٢ ..... فف ففا ففف ففف فف ففففف ففففف ففففف
- ٨٦ ..... فف ففففف الففف ففففف؛ (فففففف الففف وففففف، وففففف ففففف . . .
- ٦٨ ..... فف ففففف ففففف
- ٧٦ ..... فف ففف ففففف فف ففف ففففف
- ١٢٢ ..... فف ففففف الففففف فف الففففف
- ١٦٨ ..... فف ففف فف ففففف؛ (الففف ففففف وففففف الله) . . .
- ٧٢ ..... ففف وففف ففف فف ففف ففففف ففففف ففففف . . .

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ أَرَأَيْتَ الْمَسْأَلَةَ

## الصَّفْحَةُ

- كنا إذا سافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ نُؤْمَرُ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَنْ نَصَلِّيَ عَلَى  
 رَوَاجِلِنَا ..... ٦١  
 لَا تَحْرُكِ الْحِصَا وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ . . . ١٦٠  
 لَا يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ ..... ٧٩  
 لَا يَصُحُّ فِي الْجَهْرِ بِالْبِسْمِلَةِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ ..... ٩٢  
 لِكُلِّ سُورَةٍ حُطْلُهَا مِنَ الرَّكْعَةِ ..... ١٢١  
 لَمْ يَثْبُثْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ سَدَلَ ..... ٩٥  
 لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، إِلَّا عِنْدَ اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ ..... ١٣٤  
 مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ..... ٦٣  
 مَرَزَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً ..... ٦٨  
 مِنَ السُّنَنِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ؛ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُمْنَى . . . ٤٢  
 مِنَ السُّنَنِ فِي الصَّلَاةِ؛ أَنْ يَسْطُرَ كَفَّيْهِ، وَيَضُمَّ أَصَابِعَهُ . . . ٧٣  
 مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ..... ١١٢  
 نَشَرَ أَصَابِعَهُ (مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ) ..... ٧٢  
 وَإِذَا نَهَضَ، رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ..... ١٥٥  
 وَسَطُوا الْإِمَامَ ..... ٥٦  
 وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْبِسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ..... ٩٩  
 يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْبِسْرَى، ثُمَّ يُشَدُّ بَيْنَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ . . . ١٠٠  
 يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)، ثَلَاثًا ..... ١٧١

## الْأَذَانُ

- إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٠

## الاستعاذة في الصلاة

- الاستعاذة؛ صِبْغَتُهَا وَحُكْمُهَا ..... ٨٨

المفرفرف أوالفرفرفة أرفرفرف المسألة

الفرفرفة

٨٩ ..... ورفرفرفا فف الصلاة

الإسراء والمفراف

١٢ ..... رفرفرف سرفرفا

الأسماء والأفكام

٢٥ ..... المشهورف عن أفف رفرففة عفم كرفرف رفرف الصلابة

٢٥ ..... لا فكونف رفف المشففة بالفرفف أوال عفرفف إلا المسلم المرفرف

الأصول والفرفوف

٨ ..... كرفرفه رفقسفم الشرائف إلى أصولف وفرفوف رفقسفما فعودف على بعضفها بالإفمال

الإقامة

٤٧ ..... إذا أقمفم الصلابة، فلا صلابة إلا الفف أقمفم

٤٧ ..... القفامف قبل الشرفوف فف الإقامة

٥٠ ..... إن كبر الإمام قبل تمام الإقامة، فصلابفه صفففة، وخالفف السفة

٥٠ ..... لا فكبر الإمام إلا بعد انتهاء المؤففن فف الإقامة

٥٠ ..... مفف فقوم الناس للصلابة إذا لم فكن الإمام فف مسفرف

٤٨ ..... وفف القفامف عفد سماع الإقامة

الإففاء

١٥٢ ..... الإففاء المشرفوف

١٥٢ ..... الإففاء المنففف عنه إففاء الكلب

١٥٢ ..... الإففاء بفن السفرفففن

البسلفة

٩٥ ..... فكونف فف أول كل سورة فف الصلابة وفرفرفا

٩١، ٨٩ ..... فكم الففرف بها

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

## التسبيح

- الأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ التَّسْبِيحُ بِالْيَدِ ..... ١٧٥
- التَّسْبِيحُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٢

## التسليم

- الانصرافُ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ ..... ١٦٨
- التَّسْلِيمُ وَأَحْكَامُهُ ..... ١٦٦
- التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى فَرْضٌ، وَالثَّانِيَةُ سُنَّةٌ ..... ١٦٦
- السُّنَّةُ فِي الْإِلْتِفَاتِ فِيهِ ..... ١٦٨
- زِيَادَةُ (وَبِرْكَائُهُ) فِيهِ ..... ١٦٧
- لَا يَحِلُّ لِلْمُصَلِّيِّ عَمَلُ شَيْءٍ حَتَّى يَسْلَمَ ..... ١٦٩
- لَا يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ ..... ١٦٩

## التشهد

- أَكْثُ الْأَدْعِيَةِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَقَبْلَ السَّلَامِ ..... ١٦٥
- الاستعاذهُ مِمَّا اسْتَعَاذَ مِنْهُ النَّبِيُّ فِيهِ ..... ١٦٥
- الإِشَارَةُ بِالْإِصْبَعِ فِي التَّشْهِيدِ ..... ١٥٨
- التَّشْهِيدُ الْأَخِيرُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ..... ١٦٦
- التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ وَاجِبٌ؛ تَرْكُهُ عَمْدًا يُبْطِلُ، وَسَهْوًا؛ يَوْجِبُ سُجُودَ السَّهْوِ ..... ١٥٧
- التَّشْهِيدُ الثَّانِي مِنْ مَوَاضِعِ الدَّعَاءِ ..... ١٦٥
- الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ وَصِفَتُهُ وَأَحْكَامُهُ ..... ١٥٥
- الدَّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ ..... ١٦٥
- الذِّكْرُ الْمَأْثُورُ فِي التَّشْهِيدِ ..... ١٦١
- الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ بِأَيِّ جِلْسَةٍ وَالتَّحْقُّقُ فِي الْفَاضِلِ مِنْهَا ..... ١٥٦
- الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ ..... ١٦٤
- تَحْرِيكُ الْإِصْبَعِ فِيهَا لَمْ يَثْبُتْ ..... ١٦٠

١٥٧ ..... حَكْمُ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ فِي الشَّهْدِ الْأَوَّلِ  
 ١٥٨ ..... لَا يَدْعُو بَعْدَ الشَّهْدِ الْأَوَّلِ  
 ١٥٨ ..... مَا وَرَدَ مِنْ أَحْوَالِ الْإِشَارَةِ بِالْإصْبَعِ  
 ١٥٨ ..... مَا يُقَالُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ  
 ١٦٣ ..... مَنْ أَخَذَ بِأَحَدِي صِيغَةِ الْمَأْثُورَةِ، فَلَا حَرَجَ  
 ١٥٧ ..... مَنْ قَامَ لِلثَّلَاثَةِ وَاعْتَدَلَ، سَقَطَ عَنْهُ الشَّهْدُ  
 ١٥٥ ..... هَيْئَةُ الْجُلُوسِ لِلشَّهْدِ  
 ١٦٠ ..... وَقْتُ الْإِشَارَةِ بِالْإصْبَعِ فِيهِ

التكبيرُ للركوع ..... ١٢٨  
تجبُ تكبيراتُ الانتقالِ في حالةٍ واحدةٍ ..... ١٢٩  
حكمُ التكبيراتِ عدا تكبيرة الإحرام ..... ١٢٨  
صفةُ التكبير للركعة الثالثة ..... ١٥٨

٣٢	..... أبو ثمامة الحنات
٦٢	..... أبو خِرَاشٍ
٩٧	..... أبو زياد مولى آل دراج
١٣٥	..... أشعث بن سوار
١٣٩	..... إلياس بن عامر
١٢٤	..... جصرة بنت دجاجة
١٦٣	..... خالد بن إلياس
١٥٩	..... زائدة بن قدامة
١٠٠	..... سمالك بن حرب

## المَوْضُوعُ أَوْ الْفَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

٤٢	شذاد بن سعيد .....
١٤٦	شريك بن عبد الله النخعي القاضي .....
١٠٠	طاوس بن كيسان اليماني .....
٨٨	عاصم العنزي .....
٣٦	عامر بن شراحيل الشعبي .....
٣٧	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي .....
١٣٥	عبد الوهاب الثقفي .....
٦٢	عثمان بن يعلى بن مرة .....
٨٨	عطاء بن السائب .....
٨٨	علي بن علي الرفاعي .....
٧٧	عمرو بن أبي سلمة .....
٦٢	عمرو بن عثمان بن يعلى بن مرة .....
٨٨	عمرو بن مرة .....
٦٢	عنبة بن الأزهر .....
١٤٣	عون بن عبد الله .....
٤١	فاطمة بنت الحسين .....
١٠٠	قيصة بن هلب .....
١٥٣	كامل أبو العلاء .....
١٦٠	مالك بن نمير .....
١٣٣	مجاهد بن جبر المكي .....
١٣٤	محمد بن جابر .....
٩٩	مؤمل بن إسماعيل .....
٧٢	يحيى بن يمان .....
٦٢	يونس بن بكير .....

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

الجلسة بين السجدين

- ١٤٥ ..... إطالة الجلسة بين السجدين من السنة
- ١٥٣ ..... الإشارة بالسبابة فيها
- ١٥٣ ..... الجلوس بين السجدين من مواضع الدعاء
- ١٥٣ ..... ما يقول في حال الجلوس بين السجدين
- ١٥٣ ..... وجوب الطمأنينة في الجلسة بين السجدين
- ١٥٣ ..... وضع اليدين فيها

الجلوس

- ١٥٢ ..... الإقعاء المشروع
- ١٥٢ ..... الإقعاء المنهي عنه إقعاء الكلب
- ١٥٢ ..... الإقعاء بين السجدين
- ١٥٣ ..... وجوب الطمأنينة في الجلسة بين السجدين
- ٩٨ ..... وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس

الحكم والأمثال وجوامع الكلم

- ٣٨ ..... المكلفون في العمل الظاهر سواء، وبالنيات يتفاضلون
- ٣٣ ..... المؤمن للمؤمن كالبنيان
- ٣٨ ..... النية تجارة العلماء
- ٣٥ ..... إن الرجل لا يزال رாகباً ما اعتل
- ٥٧ ..... إنما الأعمال بالنيات
- ١٢٥ ..... خشوع الظاهر لازم لخشوع الباطن
- ١٣١ ..... عمل الناس واستنكارهم لا يغني من الحق شيئاً
- ١٣٨ ..... كان النبي يتأول القرآن
- ١٢٦ ..... لا طاقة للإنسان بما اعترضه من الخواطر
- ١٢٤ ، ١١٩ ..... ليس شيء من القرآن مهجوراً



## الصفحة

## الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

- ليس للإنسان إلا ما نوى ..... ٥٧
- مَنْ تَرَكَ الْعَجَلَةَ، أَصَابَ وَاسْتَفَادَ وَأَفَادَ ..... ١٠
- مَنْ سَكَنَ قَلْبُهُ، سَكَنَتْ جَوَارِحُهُ ..... ١٢٥
- يجبُ أن يدورَ المكلفُ مع السُّنَّةِ حيثُ دارَتْ ..... ١٣١

## الخشوع في الصلاة

- أحكامُ الخشوعِ ..... ١٢٥
- الخشوعُ قَلْبُ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا ..... ١٢٥
- أنواعُ الخشوعِ ..... ١٢٥
- حكمُ الخشوعِ تابعٌ لآثارِ تركِهِ ..... ١٢٦
- وجوبُ الطمأنينةِ في الجلسةِ بين السجدةِ ..... ١٥٣

## الدعاء

- أكَّدَ الأدعيةَ بعدَ التشهُدِ وقبلَ السلامِ ..... ١٦٥
- التشهُدُ الثَّانِي مِنْ مواضعِ الدعاءِ ..... ١٦٥
- الجهرُ بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٦
- الدعاءُ بعدَ المكتوبةِ ..... ١٧٥
- الدعاءُ حالَ القيامِ ..... ١٠١
- الدعاءُ مأمورٌ بإخفائه ..... ١٠٤
- السجودُ أعظمُ مواضعِ الدعاءِ ..... ١٤٩
- أيُّ الدعاءِ أَسْمَعُ؟ ..... ١٧٦
- مشروعيَّةُ رفعِ اليدينِ في القيامِ عندَ الدعاءِ ..... ١٠٢

## الذكر

- حكمُ الذِّكْرِ الجماعيِّ بعدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٧

### الرفع من الركوع

- ١٤٥ ..... إطالة الاعتدال بعد الركوع
- ١٤٥ ..... الرفع من الركوع من مواضع الدعاء
- ١٤٥ ..... الرفع من الركوع والاعتدال فرضان

### الركعة الثالثة

- ١٦٣ ..... صفة النهوض إليها

### الركعة الثانية

- ١٥٥ ..... الاعتماد على الركبتين والفخذين للقيام
- ١٥٤ ..... الركعة الثانية كالأولى، إلا الاستفتاح
- ١٥٤ ..... القراءة فيها كالنصف من قراءة الأولى
- ١٥٥ ..... القيام عَجَنًا لا يَثْبُت به دليل
- ١٥٤ ..... صفة النهوض لها

### الركوع

- ١٤٤ ..... أحكام الرفع من الركوع
- ١٣٨ ..... أذكاء الركوع والسجود، وحكمها
- ١٤٣ ..... استحباب إطالة التسيح والذكر فيه
- ١٣٦ ..... أقل الركوع
- ١٣٨ ..... الإكثار من التسيح في الركوع
- ١٣٨ ..... التأكيد على الذكر فيه
- ١٢٨ ..... الركوع ركن
- ١٢٨ ..... الركوع قبل السجود بالاتفاق
- ١٤٢ ..... الركوع من مواضع الدعاء
- ١٤١ ..... السنة فيه الشاء
- ١٣٦ ..... السنة فيه أن يستوي ظهر المصلي

## المَوْضُوعُ أَوْ الْفَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

النهي عن قراءة القرآن فيه	١٣٨
تطويل الركوع	١٣٧
تعيين صيغة التَّسْبِيحِ فيه	١٣٩
جواز الثَّناء والتَّعْظِيمِ بغير المأثور فيه	١٤٣
رفع اليدين للركوع	١٣٢
زيادة؛ (وبحَمْدِهِ) بعد التَّسْبِيحِ فيه	١٤١
صفة الركوع	١٣٦
عَدُّ التَّسْبِيحَاتِ فيه	١٤٣
ما يقول المأموم عند الرفع من الركوع	١٤٤
ما يقول المصلي في ركوعه	١٣٨
مَوَاضِعُ رَفْعِ اليَدَيْنِ، وأحكامه	١٣٢
هُوِّي المأموم للركوع بعد الإمام	١٣٦
وجوب الاطمئنان في الركوع	١٣٧
وضع الرأس في الركوع	١٣٦
وضع اليدين في الركوع	١٣٦
وقت رفع اليدين	١٣٢

## السترة

حكم وضع الخط بين يدي المصلي	٧٦
مشروعيته وضعها بين يدي المصلي	٧٦
يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ	٧٦
يُسْنَى أَنْ يَكُونَ طَوْلُهَا مِثْلَ مَوْخَرَةِ الرَّحْلِ	٧٦

## السجود

استحباب إطالة التَّسْبِيحِ والذِّكْرِ فيه	١٤٣
---	-----

الموضفف والفاففة أرفف المسألة

الفصففة

- أقرب ما فكون العبد إلف رفف وهف سافف ..... ١٥٠
- الإفثار مف الدعاء فف ..... ١٥٠
- الأنف والفففف فف ففم العصف الواحد ..... ١٤٨
- الفففف على الذفف فف ..... ١٣٨
- الفففف بفن الفففف فف ..... ١٤٩
- الفففف بفن السفففف، ففسف الاسفرافف، وأفكامففا ..... ١٥١
- الذفف والدعاء فف سففف الفلافة ..... ١٥٠
- السففف أففف مواضع الدعاء ..... ١٤٩
- السففف فف الفاففة كالأولى ..... ١٥٤
- السفف فف الدعاء ..... ١٤١
- فعفن صففة الففف فف ..... ١٣٩
- رفف الففففف أو إففاها فف السففف ..... ١٥١
- رفف الففففف فف السففف ..... ١٣٤
- زفافة؛ (وففففف) بفد الفففف فف ..... ١٤١
- صففة السففف ..... ١٤٩
- صففة الفففف للسففف ..... ١٤٦
- عفف الففففف فف ..... ١٤٣
- قبض الأصاف واستقبال القبلة بالفف فف ..... ١٤٩
- ما فقول المصفف فف سففف ..... ١٣٨
- مقدار السففف فف السفف ..... ١٥٠
- هل ففف فففف أو ففففف فف السففف؟ ..... ١٤٦
- وضع الففففف فف ..... ١٥١، ١٥٠
- وضع الففففف على الأرض فف السففف ..... ١٤٨

## المَوْضُوعُ أَوْ الْقَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- يَجِبُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ..... ١٤٨
- يَهْوِي الْمَأْمُومُ لِلْسُجُودِ بَعْدَ الْإِمَامِ ..... ١٤٦

## السنن الرواتب

- أَدَاؤُهَا عَشْرَ رَكَعَاتٍ ..... ١٨٠
- أَكْثَرُ فِعْلِ الصَّحَابَةِ لِرَاتِيَةِ الظُّهْرِ أَرْبَعَ قَبْلَهَا ..... ١٨٠
- تَخْفِيفُ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ ..... ١٨٢
- تَوَازِيُهَا عَلَى الصَّلَوَاتِ ..... ١٧٩
- حَرَصُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهَا ..... ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٤
- رَاتِبَةُ الْجُمُعَةِ؛ وَقْتُهَا وَعَدْدُهَا وَمَكَانُهَا ..... ١٨٥
- رَاتِبَةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بَعْدِيَّةٌ، وَلَا رَاتِبَةَ لَهَا قَبْلِيَّةٌ ..... ١٨٤
- عَدَدُ رَكَعَاتِ رَاتِبَةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ ..... ١٨٣
- عَدْدُهَا وَمَوَاضِعُهَا ..... ١٧٨ ، ١٧٩
- فَضْلُ الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَدَائِهَا ..... ١٧٨
- لَيْسَ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ رَاتِبَةٌ قَبْلِيَّةٌ وَلَا بَعْدِيَّةٌ ..... ١٨٣
- مَوَاضِعُ أَدَائِهَا وَطَوْلُهَا ..... ١٨١
- يُسْتَحَبُّ أَدَاءُ رَاتِبَتِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي الْبُيُوتِ ..... ١٨٤
- يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُ الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٨٤

## الصَّحَابَةُ

- اِخْتِلَافُهُمْ سَعَةً ..... ١١

## الصَّلَاةُ

- اسْتِعْمَالُ الصَّلَاةِ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ ..... ١٤
- اسْتِعْمَالُ الصَّلَاةِ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ ..... ١٣
- حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ١٥

المرفرف أو الفرففة أرفرف المسألة

الفرففة

- ١٤ ..... معنل الصلاة شرعا
- ١٣ ..... معنل الصلاة فف الكفاب والسنة
- ١٣ ..... معنل الصلاة وتعرففها
- ١٤ ..... مناسبة تسمفة الصلاة بهذا الاسم
- ١٢ ..... وقت فررف الصلاة

الضوابط الفففة المذكورة فف الكفاب

- ٤٧ ..... إذا أقمف الصلاة، فلا صلاة إلا الفف أقمف
- ٧٤ ..... الأصل أن أفعال الصلاة واجبة، إلا لقرنفة ففرفها
- ١٢٩ ..... الأصل فف فعل النبف فف الصلاة الوجوب
- ١٣٧ ..... الأمر بفعادة الصلاة فلفل على فطلانها
- ١٣٧ ..... الأمر بفعادة الصلاة لفقدان وصف فلفل على وجوبه
- ١٢٨ ..... الانتقال بفن أركان الصلاة وواجباتها لا فكون إلا بالتكفر
- ٧١ ..... الأولى للمفلف أن فمفسك عن كل قول كان مشروعا خارج الصلاة
- ٣١ ..... إن أأفكم إذا كان فعمد إلى الصلاة، فهو فف صلاة
- ١١١ ، ٨٢ ، ٦٩ ..... إن فف الصلاة شعلا
- ١٧ ..... ترك ما لا تصح الصلاة إلا به كتركها
- ٨٧ ..... فسف سنف الصلاة بفواف محلها
- ١٤٠ ..... تسمفة الصلاة بفعل ففها فلفل على وجوب هذا الفعل
- ٨٧ ..... حكم الصلاة المتففة واحد
- ١٥٧ ..... ركن الصلاة لا فترك لواجب
- ١٤٢ ..... سنة الصلاة مطلق الشاء والءاء من ففر فقفف بلفظ ففن
- ١٢٩ ، ٧٤ ، ٦٦ ..... صلوا كما رأفتمونف أصلف
- ٩٨ ..... فففة الجلوس فف الصلاة واحدة

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- لا تُسْتَحَبُّ مقارنة الإمام في شيء من الصلاة ..... ١٠٥
- لم يثبت في الإتيان إلى الصلاة دعاء معلوم ..... ٣٦ ، ٣٠
- ما ثبت فعله في ركعة لا يثبت تكراره إلا بدليل ..... ٩
- ما دلّ الدليل على مشروعيته من أفعال الصلاة يُفعل بحسب الدليل ..... ٦٧
- ما كان من أفعال الصلاة عبادة في نفسه، لم يحتج إلى ركن قولي ..... ١٣٩
- ما لم يكن من أفعال الصلاة عبادة بنفسه، احتاج إلى ركن قولي ..... ١٣٩

## الطواف

- تحية البيت الطواف ..... ٤٧
- طواف الزيارة يدخل في طواف العمرة ..... ٤٦

## العبادات

- العبادات توقيفية ..... ٢٧ ، ٧٠ ، ١٠١

## الفروق الفقهية المذكورة في الكتاب

- الفرق بين الصلاة والزكاة والصيام في التلطف بالنية ..... ٥٧

## الفوائد والنكات واللطائف

- ابن أبي شيبة معروف باختصار الأحاديث ..... ٧٣
- أركان وسنن وآداب الصلاة تزيد على ست مئة سنة ..... ٨
- الأخبار في أحكام الصلاة تُربي على ألف خبر ..... ١١
- الاستغفار دعاء ..... ١٧٥
- الجلوس والعود إذا أُلِّقَ في الصلاة، فهو التشهد ..... ١٥٣
- العرب تسمي بالشيء إذا تعلّق به، أو جاوره ..... ١٤
- ألف الحاكم كتابه (علوم الحديث) في قوته قبل أن يشيخ وتقصيه العفلة ..... ٣٦
- القراءات حقّ كلّها مقطوع به ..... ٩٠
- المسائل التي حلفت عليها الإمام أحمد ..... ١٠٦

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

- المؤمن أحد الداعين ..... ١٠٣
- أنزل القرآن على سبعة أحرف ..... ٩١
- أنس من أعلم الناس بحال النبي ..... ٩٢
- أول من أدار الصفوف حول الكعبة خالد بن عبد الله القسري ..... ٦٤
- تعبير القرآن عن الصلاة بالإيمان ..... ١٧
- ذكر من صنف من العلماء في أحكام الصلاة ..... ١٠
- سمى الله الصلاة؛ تسييحاً وقياماً وسجوداً وركوعاً وقراءةً ..... ١٤٠، ١٣٩
- صنف جماعة من العلماء المصنفات في أحكام التسمية ..... ٩٠
- عاشت فاطمة بعد النبي شهراً ..... ٤١
- عدّ عبد الرحمن العبدروس للصلاة خمس مئة سنة ..... ١٠
- عدم ثبوت المناظرة بين الإمام أحمد والإمام الشافعي في كفر تارك الصلاة .... ٢٦
- عكرمة من خاصة أصحاب ابن عباس، وأعرفهم برأيه ..... ١٣٠
- قد يورد البخاري الحديث في غير بابِهِ للفظه صحيحة فيه تتصل بالباب ..... ١٧٤
- كان أبو هريرة رضي الله عنه مؤدناً للغلاء بن الحضرمي بالبحرين ..... ١٠٦
- لا يُصار إلى ظن، ويُترك اليقين ..... ٢٢
- لا يُعرف للمؤذن مكان في المسجد في الصدر الأول ..... ٥٠
- لماذا سُميت النية بهذا الاسم؟ ..... ٥٧
- ليس شيء يكون إذا قام أقصر منه إذا قعد إلا الكلب إذا أفعى ..... ١٥٣
- ما أخرجه أحمد في مسنده، وكان له في المسألة قولان، كان كالنص عنه ..... ٢١
- ما أخرجه أحمد في مسنده، ولم يصرح بخلافه، كان كالنص عنه ..... ٢١
- ما أخرجه مالك في الموطأ، ولم يصرح بخلافه، كان كالنص عنه ..... ٢٢
- ما في كتاب (علوم الحديث) للحاكم أدق مما في كتاب (المستدرک) ..... ٣٧
- وقت فرض الصلاة ..... ١٢
- يحمل المتشابه من كلام العلماء على المحكم ..... ٢٣



## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

## القبض

- ٩٦ ..... إذا أراد المصلِّي إرسالَ يَدَيْهِ، فلا يَنْفُضُهُمَا
- ٩٨ ..... القبضُ بعد الرِّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ
- ٩٦ ..... صَفَتُهُ فِي الْمَأْثُورِ
- ٩٥ ..... وَضْعُ الْيَدَيْنِ حَالَ الْقِيَامِ
- ٩٧ ..... يَبْتَدِئُ بِالْقَبْضِ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
- ٩٧ ..... يَسْتَدِيمُ الْمَصْلِي الْقَبْضَ فِي كُلِّ رُكْعَاتِهِ حَالَ الْقِيَامِ

## القراءة في الصلاة

- ١٠٣ ..... الْإِسْرَارُ وَالْجَهْرُ سُنَّةٌ
- ١١٩ ..... التَّخْفِيفُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي السَّفَرِ
- ١٠٣ ..... الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ
- ١٢٤ ..... السُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ
- ١٠٣ ..... الصَّلَاةُ الْجَهْرِيَّةُ، وَالصَّلَاةُ السَّرِيَّةُ
- ١١١ ..... الْفَاتِحَةُ رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ السَّرِيَّةِ عَلَى الْجَمِيعِ
- ١١٣ ..... الْقِرَاءَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ
- ١٢٣ ..... تَكَرَّارُ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الصَّلَاةِ
- ١٢٣ ..... تَكَرَّارُ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا
- ١٢٤ ..... تَكَرَّارُ السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكْعَةِ
- ١١٨ ..... تُكْرَهُ الْإِطَالَةُ فِي الْعِشَاءِ
- ١٠٨ ..... سَكَنَاتُ الْإِمَامِ
- ١٠٨ ..... طَرِيقَةُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ
- ١١٧ ..... قِرَاءَةُ السُّورِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحْكَامُهَا
- ١١٠ ..... قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الْإِمَامِ
- ١٢١ ..... قَسْمُ السُّورَةِ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ

المفرفرفف أوالفرفففة أرفرفف المسألة

الصّفّفحة

- قوفؑ (أمفن) وأحكمف ..... ١٠٣
- كراهفة تقطف السورة ..... ١٢٣
- لا فقرأ المأموف فف الصلاة الفهرفة ..... ١١٠
- لفس مف السنة أن فقتصر على بعض السورة ..... ١١٦
- لفس قراءف سورة أفصل مف قراءف أفرى فف الصلواف ..... ١١٩
- فسن أن فسمع الإمام المأموف فف السرة بعض قراءف ..... ١١٩

القوافف الأفولفة المسفل بها فف الكفاب

- اففلاف المففهلفن سعة مف الشارف ..... ١١
- إذا اشفهرف أعمالف الصفاة؁ دون فكفر؁ صارف فجة ..... ١٠٧
- إذا جاء أمر الأداء مفصلاً؁ وفب أن فكون أمر القضاء كذلك ..... ٢٩
- إذا قال الصفافؑؑ أمرفنا؁ أو نففنا؁ أو أمر الناس؁ فله حكم الرفف ..... ٩٦
- اسفعمال (لا) قد فكون لنف الففلفة ..... ١١٢
- اسفعمال العام فف بعض مففوماتف شائف ذائف ..... ١١٢
- أعلام المسائل إذا لم فخرجها الشفخان؁ فهذا دفل على صعفها ..... ٩٣
- أعمال الصفاة لفس بفشفف فف ذائف ..... ١٠٧
- أقواف الأئمة فحاجة إلى أن فحتف لها؁ لا أن فحتف بها ..... ٥٨
- الإفماع إفماع الصفاة ومف بعدهم فف لهم ..... ١١؁ ١٨
- الفائف بما لا ففصطف لفس مف موارف الشرع ..... ١٢٨
- الحكمة لا فعلل بها إذا كانت فففة أو فر منصفطة ..... ١١٦
- السنف إنما ففب بفعله ..... ١٣٥
- الصفاة أقرب إلى فهم مراف رسول الله؁ وأوعى لمعانف الفففل ..... ١١
- العبرة بما ففب عن رسول اللهؑ فهو المشرع ..... ٥٨
- الفاء للفففف ..... ١٣٦

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- القضاء بأمر جديد، لا بالأمر الأول ..... ٢٧، ٢٩
- المعنى الشرعيّ مقدّم على المعنى اللّغويّ ..... ١٤
- حقّ الله يخلُف عن حقّ آدميين فيمن ترك الحقّ عمداً أو نسياناً ..... ٢٩
- عدم إخراج الشيخين لزيادة مع إخراج أصل الحديث إعلال لها ..... ١٧١
- عمل الناس واستنكارهم لا يغني من الحقّ شيئاً ..... ١٣١
- قلّة النصوص الصريحة، قد يدلُّ على أنّ المسألة مسلمة ..... ١٠٦
- قول الصحابيّ ليس بحجة ..... ٧٥
- كيف يتعلّق الوجوب بشيء لا يستطيعه غالب بني آدم؟! ..... ١٢٦
- لا يُصار إلى ظنٍّ، ويُترك اليقين ..... ٢٢، ٢٣، ٢٩
- لا يضيق باب الرخصة ما لم يعارض نصّاً صريحاً ..... ٦١
- ما أجب أنّ أصحاب رسول الله لم يخلّفوا ..... ١٢
- ما ثبت عن بعض الصحابة، دون نكير، هل هو الإجماع السكوتي ..... ١٠٧
- ما لا يتم الواجب إلّا به، فهو واجب ..... ١٧، ١٢٩
- من أصول أحمد الأخذ بالخبر اليسير الضعيف في الاحتياط ..... ٦٠
- من المسائل التي ترك فيها مالك عمل أهل المدينة؛ للحديث الثابت ..... ١٣١
- من شرائط الصحة الاتصال ..... ٣٦
- نقل فقهاء المالكية عن مالك أصح وأرجح من نقل غيرهم ..... ٢٤
- هل المداومة على الفعل تُفيد الوجوب؟ ..... ٧٤
- يجب أن يدور المكلف مع السنّة حيث دارت ..... ١٣١
- يجوز التخيّر من أفعال الصلّة المأثورة ..... ١٥٦
- يحمل المتشابه من كلام العلماء على المحكم ..... ٢٣

## القواعد الفقهية المذكورة في الكتاب

- الأصل في أذكار العبادات الجهر، إلّا للدليل ..... ١٠٦

الموضرف أوالفرففة أرفرف المسألة

الصفحة

- الأمر بإعادة العادة دليل على بطلانها ..... ١٣٧
- الأمر بإعادة العادة لفقدان وصف دليل على وجوبه ..... ١٣٧
- العبادات لا بد فيها من دليل ..... ٤٣
- إنما الأعمال بالنيات ..... ٥٧
- إنك والحدث ..... ٩٣
- تأخير أداء الفرض حتى يخرج وقته معصية ..... ٢٨
- تسمية العادة بفعل فيها دليل على وجوب هذا الفعل ..... ١٤٠
- حق الله يختلف عن حق آدميين باعتبار العمد والنسيان ..... ٢٩
- فرق الشارع بين المتعمد والناسي في أحوال كثيرة ..... ٢٩
- قياس المتعمد على الناسي في العبادات قياس مع الفارق ..... ٢٩
- كان السلف يعزرون على ترك السنن ..... ٥٢
- لا بأس بالتياثن فيما كان من باب العادات ..... ٤٣
- لا طاقة للمكلف بما اعترضه من الخواطر ..... ١٢٦
- لا يصار إلى ظن، ويترك اليقين ..... ٢٢
- لا يفرغ بسبب التسمية أحكام بلا دليل ..... ٤٦
- لا يقضي الكافر ما ترك من الفرائض حال كفره ..... ٢٨
- ما كان من باب الكرامة، قدم في اليمين، وما كان خلافه، قدم فيه ..... ٤٣
- اليسرى ..... ٥٧
- محل النية القلب ..... ٥٧

القواعد المنهجية الواردة في الكتاب

- لا يصار إلى ظن، ويترك اليقين ..... ٢٢
- يحمل المتشابه من كلام العلماء على المحكم ..... ٢٣

## المَوْضُوعُ أَوْ الْقَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

## القيام

- الدعاء حال القيام ..... ١٠١
- قراءة الفاتحة ..... ١٠٢

## القيام في الصلاة

- أجر صلاة القاعد الصحيح على النصف من أجر القائم ..... ٧٥
- القيام في الصلاة وحكمه ..... ٧٥
- فرضيته خاصة بالفريضة، وأما النافلة فسنّة ..... ٧٥
- لا حرَجَ عليه أن يعتدّ على عصا، أو يتكىء على حائط في الفريضة ..... ٧٥

## المذاهب الأصولية المحكية في الكتاب

## ابن قيم الجوزية

- أعلام المسائل إذا لم يخرجها الشيخان، فهذا دليل على ضعفها ..... ٩٤

## أحمد بن حنبل

- الإجماع إجماع الصحابة ومن بعدهم تبع لهم ..... ١١ ، ١٨

## الزيلعي جمال الدين

- أعلام المسائل إذا لم يخرجها الشيخان، فهذا دليل على ضعفها ..... ٩٤

## المذاهب الفقهية المحكية في الكتاب

## إبراهيم بن يزيد النخعي

- إن كبر الإمام قبل تمام الإقامة، فصلاته صحيحة، وخالف السنّة ..... ٥٠
- يصح الانصراف من الصلاة بعد التشهد الأخير دون تسليم ..... ١٦٩
- يصح أن ينصرف الرجل بعد تشهده قبل إمامه ..... ١٦٩
- لا يقرأ المأموم في الصلاة الجهرية ..... ١١١

## ابن بنت الشافعي

- إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها ..... ٢٨

ابن حبان

- ٥٦ ..... تفصبل ميمنة الصف المتأخر عن ميسرة المتقدم
- ١٩ ..... عدم كفر تارك الصلاة

ابن حبيب المالكي

- ١٩ ..... من ترك شيئاً من أركان الإسلام كفر

ابن حزم

- ٢٨ ..... إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها
- ٩٨ ..... استحباب القبض بعد الرفع من الركوع
- ٥١ ..... بطلان صلاة من لم يسو الصفوف
- ١٦٥ ..... وجوب الاستعاذة مما استعاذ منه النبي في التشهد الأخير
- ٥١ ..... وجوب تسوية الصفوف

ابن خزيمة

- ٥٥ ..... استحباب قيام المأموم في ميمنة الصف
- ٧١ ..... وجوب رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام

ابن رجب الحنبلي

- ٢٩ ..... إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها

ابن رشد الحفيد

- ١٩ ..... عدم كفر تارك الصلاة

ابن سيرين

- ١٨٠ ..... راتبة الظهر القبلية ركعتان
- ٧٤ ..... رفع اليدين مع التكبير من تمام الصلاة
- ٨٩ ..... صيغة الاستعاذة؛ (أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم)
- ٤٩ ..... كان يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن؛ قد قامت الصلاة

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوَّلُ رَأْسِ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

٤٩ ..... كَانَ يَكْرَهُ الْقِيَامَ إِلَّا عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ؛ (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) .....

ابن شهاب الزهري

١٩ ..... عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....

٤٩ ..... كَانَ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ بَدْءِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ .....

٤٨ ..... يَكُونُ الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِقَامَةِ .....

ابن عبد البر النمري القرطبي

٨٠ ..... تَحْدِيدُ مَوْضِعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ أَثَرٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي النَّظَرِ .....

١٩ ..... عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....

ابن عبد الحكم

١٩ ..... مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَرَ .....

ابن عبد الهادي

١٩ ..... عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....

ابن قدامة

١٩ ..... عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....

ابن قيم الجوزية

١٦٧ ..... أَوْجَبَ التَّسْلِيمَتَيْنِ جَمِيعًا .....

٧٣ ..... سُنِّيَّةٌ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِيَدَيْهِ الْقِبْلَةَ مَعَ التَّكْبِيرِ .....

أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُوذَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ

١٥٤ ..... يَكْبُرُ تَكْبِيرَتَيْنِ؛ لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَلِلرَّفْعِ مِنْهَا .....

أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ

١٧٨ ..... التَّسْبِيحُ أَدْبَارُ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ .....

أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ

١٦ ..... كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الشافعي

- استحباب الابتداء بالتوجه إلى القبلة في صلاة النافلة على الدابة ..... ٥٩  
عدم مشروعيتها استقبال القبلة في صلاة النافلة على الدابة ..... ٦٠

أبو جعفر الطحاوي

- سنة أن يستقبل بيديه القبلة مع التكبير ..... ٧٣  
كان في القيام ينظر إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى قدميه، وفي السجود إلى أنفه ..... ٧٩  
عدم كفر تارك الصلاة ..... ١٩

أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

- الابتداء بدعاء الاستفتاح سنة ..... ٨٣  
الافتراش سنة التشهد مطلقاً ..... ١٥٥، ١٥٦  
الذكر في الركوع والسجود سنة ..... ١٣٨  
المشهور عنه عدم تكفير تارك الصلاة ..... ٢٥  
إن كبر الإمام قبل تمام الإقامة، فصلاته صحيحة، وخالف السنة ..... ٥٠  
تصح تكبيرة الإحرام بكل لفظ يدل على التعظيم ..... ٦٦  
صيغة الاستعاذة؛ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ..... ٨٩  
قراءة الفاتحة ليست ركناً من أركان الصلاة ..... ١٠٢  
لا تستحب قراءة سورة بعد الفاتحة في الثالثة والرابعة ..... ١١٣  
لا يجب الابتداء بالتوجه إلى القبلة في صلاة النافلة على الدابة ..... ٥٩  
لا يستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة ..... ١١٠  
مشروعيتها جعل البصر بموضع السجود في الصلاة ..... ٧٩  
منع المصلي من رد السلام مطلقاً بإشارة أو بسلام ..... ٧٠  
يسكت الإمام بعد تكبيرة الإحرام لدعاء الاستفتاح فقط ..... ١٠٩  
يقوم للصلاة عند قول المؤذن؛ (حي على الفلاح) ..... ٤٩



## المَوْضُوعُ أَوْ الْقَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

أبو داود السجستاني

مَنْ لَمْ يَكْفُرْ تَارَكَ الصَّلَاةَ قَدْ وَافَقَ قَوْلَ الْمَرْجُوَّةِ ..... ٢٠

أبو ذر الغفاري

إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيَمْشِ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ كَمَا كَانَ يَمْشِي قَبْلَ ذَلِكَ ..... ٣٤

كَرَاهَةُ الْإِسْرَاعِ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ خَشِيَ فَوَاتَ الرُّكْعَةِ ..... ٣٤

أبو زرعة العراقي

عَدَمُ كُفْرِ تَارَكَ الصَّلَاةَ ..... ١٩

أبو زيد المروزي

وَجُوبُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٢٧

أبو سعيد الإصطخري الشافعي

جَوَازُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّوَابِّ فِي الْحَضَرِ ..... ٦١

أبو عبد الرحمن صاحب الشافعي

إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ صَلَاةً وَاحِدَةً مُتَعَمِّدًا، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِيهَا ..... ٢٨

أبو عمرو بن العلاء

صِبْغَةُ الاسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ..... ٨٩

أبو قلابة

كَانَ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ بَدْءٍ مِنَ الْإِقَامَةِ ..... ٤٩

يَكُونُ الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِقَامَةِ ..... ٤٨

أبو هريرة

التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٧٨

التَّسْبِيحُ إِدْبَارَ النُّجُومِ؛ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ..... ١٧٩

كَانَ يَكْبُرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ ..... ١٣٠

لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ..... ١١١

أبو يوسف صاحب أبي حنيفة

- جواز صلاة النافلة على الدواب في الحضر ..... ٦١  
سنة أن يستقبل بيديه القبلة مع التكبير ..... ٧٣

أحمد بن حنبل

- أرى ألا تسلم على المصلي، ولا يسلم عليك ..... ٦٩  
استحباب الابتداء بالتوجه إلى القبلة في صلاة النافلة على الدابة ..... ٥٩  
الإنابة بدعاء الاستفتاح سنة ..... ٨٣  
التسبيح ثلاثاً في السجود وسط بين الكثرة والقلّة ..... ١٤٣  
الذكر في الركوع والسجود واجب ..... ١٣٩  
السنة في التشهد الأول الافتراش ..... ١٥٦ ، ١٥٥  
القيام للركعة الثالثة على صدور القدمين ..... ١٦٣  
المشهور عن الإمام أحمد القول بكفر تارك الصلاة ..... ٢٠  
إن ترك التسبيح في الركوع والسجود عمداً بطلت صلاته ..... ١٣٩  
تحريك الإصبع مع الإشارة في التشهد في رواية عنه ..... ١٥٩  
خير بين الافتراش والتورك ..... ١٥٦  
رفع اليدين مع التكبير من تمام الصلاة ..... ٧٤  
صيغة الاستعاذة؛ (أعوذ بالله السميع العليم، من الشيطان الرجيم) ..... ٨٩  
قدر طول السترة بذراع ..... ٧٦  
كان يفتي بوضع الخط بين يدي المصلي ..... ٧٦  
كان يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن؛ قد قامت الصلاة ..... ٤٩  
كراهة وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر ..... ١٠٠  
كفر تارك الصلاة ..... ٢٢  
كفر من ترك صلاة واحدة في رواية ..... ٢٢  
لا بأس إذا طمع أن يترك التكبير الأولى أن يسرع شيئاً ..... ٣٤

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ أَرَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- لا تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ ..... ١١٣
- لا يَرَى نَشْرَ الْأَصَابِعِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٢
- لا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ..... ١١٠
- لا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ ..... ٦٩
- مَشْرُوعِيَّةُ جَعْلِ الْبَصَرِ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٩
- مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَرَ ..... ١٩
- مَنْ تَرَكَ صَلَاةً أَوْ صَلَاتَيْنِ لَا يَكْفُرُ ..... ٢٤
- مَنْ صَلَّى فِيمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، وَتَحَرَّى الْوَسْطَ ..... ٦٥
- وَجُوبُ تَكْيِيرَاتِ الْإِنْتِقَالِ فِي الْفَرَضِ، دُونَ الثَّقَلِ ..... ١٢٩
- وَجُوبُ تَكْيِيرَاتِ الْإِنْتِقَالِ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ..... ١٢٨
- وَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَسْرَى فَوْقَ الشَّرَّةِ قَلِيلًا ..... ١٠١
- يَتَوَرَّكُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ ..... ١٥٦ ، ١٥٥
- يَسْبُحُ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا يَسْبُحُ فِي سَائِرِ السُّجُودِ ..... ١٥٠
- يُسْتَحَبُّ أَدَاءُ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ فِي الْبَيْتِ ..... ١٨٢
- يُسْتَحَبُّ أَدَاءُ نَافِلَةِ الظُّهْرِ فِي الْمَسْجِدِ، وَنَافِلَةِ الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ فِي الْبَيْتِ ..... ١٨١
- يَسْكُتُ الْإِمَامُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، وَقَبْلَ تَكْيِيرِ الرُّكُوعِ ..... ١٠٩
- يَسْكُتُ الْإِمَامُ بَعْدَ تَكْيِيرِ الْإِحْرَامِ لِدَعَاءِ الْإِسْتِفْتَاحِ فَقَطْ ..... ١٠٩
- يَصِحُّ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْيِيرُ وَالتَّهْلِيلُ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُفْرَدًا أَوْ مُجْمُوعًا ..... ١٧٥
- يَفْتَرِشُ فِي تَشَهُّدِ الثَّانِيَةِ ..... ١٥٦ ، ١٥٥

## إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه

- الذِّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَاجِبٌ ..... ١٣٩
- إِنْ تَرَكَ التَّسْبِيحَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ..... ١٣٩
- كُفْرُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً ..... ٢٢

الموضفف أوالفائفف أفرأس المسألة

الصفحة

- ١٩ ..... مَن تَرَكَ شَيْئًا مِّنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَرَ .....
- ٢٠ ..... مَن لَّمْ يَكْفُرْ تَارَكَ الصَّلَاةَ قَدْ وَافَقَ قَوْلَ الْمَرْجُوَّةِ .....

الأسود بن يزيد النخعي

- ١٧٨ ..... التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ .....
- ١٢٣ ..... رَخَّصَ فِي تَرْدِيدِ آيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ .....
- ١١١ ..... لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ .....

الأعمش

- ٨٩ ..... صِيغَةُ الْإِسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِّنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .....

الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو

- ٧١ ..... وَجُوبُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .....

البخاري

- ٤٣ ..... اسْتِحْبَابُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى، وَالْخُرُوجِ بِالرَّجْلِ الْيُسْرَى .....
- ٣٣ ..... جَوَازُ التَّشْيِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ .....
- ٨٠ ..... رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٨٠ ..... لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ فِي وَضْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٦٩ ..... لَا يُرَدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٥١ ..... وَجُوبُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ .....
- ١١٣ ..... وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الْجَهْرِيَّةِ .....

الجمهور

- ٦٨ ..... إِذَا رَدَّ الْمُصَلِّي السَّلَامَ كَلَامًا، فَقَدْ أَفْسَدَ صَلَاتَهُ .....
- ٨٣ ..... الْإِتْيَانُ بِدَعَاءِ الْإِسْتِفْتَاكِ سُنَّةٌ .....
- ١٥٢ ..... الْإِفْتِرَاشُ سُنَّةُ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .....
- ١٤٣ ..... التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ثَلَاثًا .....

## المَوْضُوعُ أَوْ الْفَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

السُّنَّةُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ .....	١٥٥
سُنَّةُ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالِ .....	١٢٨
عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ .....	١٩
لَا تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ .....	١١٣
لَا تُشْرَعُ ادِّعَاءُ الْإِسْتِفْتَاحِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ .....	٨٣
لَا فَرْقَ بَيْنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ .....	٦٠
لَا يَكْبُرُ الْإِمَامُ إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْإِقَامَةِ .....	٥٠
مَشْرُوعِيَّةُ الْقَبْضِ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مَوْضِعٍ .....	١٠٠
يَجِبُ قِضَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا عَامِدًا .....	٢٧
يَجِبُ قِضَاءُ صَوْمِ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ عَامِدًا .....	٢٧
يُجْزَى وَضْعُ الْجَبْهَةِ فَقَطْ عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ .....	١٤٨
يُشْرَعُ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ .....	٥٢

## الحسن البصري

إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ صَلَاةً وَاحِدَةً مُتَعَمِّدًا، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِيهَا .....	٢٨
الْأَوَّلَى أَدَاءُ الصَّلَاةِ فِي أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ .....	٣٩
التَّسْبِيحُ أَدْبَارُ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ .....	١٧٨
رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةُ رُكْعَتَانِ .....	١٨٠
صِغَةُ الْإِسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ	
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) .....	٨٩
كَانَ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ؛ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ .....	٤٩
كَانَ يَكْرَهُ الْقِيَامَ إِلَّا عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ؛ (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) .....	٤٩
كَانُوا يَحِبُّونَ أَنْ يُكْتَرَّ الرَّجُلُ قَوْمَهُ بِنَفْسِهِ .....	٣٩
كُفْرُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً .....	٢٢

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَفَرَ ..... ١٩

الحسن بن صالح بن حي

أَوْجَبَ التَّسْلِيمَتَيْنِ جَمِيعًا ..... ١٦٦

صِيغَةُ الاسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ..... ٨٩

الحسن بن علي بن أبي طالب

رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبْلِيُّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ..... ١٨٠

الحنابلة

سُنِّيَةٌ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِيَدَيْهِ الْقِبْلَةَ مَعَ التَّكْبِيرِ ..... ٧٣

وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشْهُدِ الْأَخِيرِ ..... ١٦٤

وَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْبَسْرِ تَحْتَ السُّرَّةِ ..... ١٠١

يَشِيرُ بِإِصْبَعِهِ فِي التَّشْهُدِ كُلَّمَا ذَكَرَ اسْمَ الْجَلَالَةِ ..... ١٦٠

الحنفية

الانصرافُ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ ..... ١٦٨

تُشْرَعُ ادَّعِيَةُ الاسْتِفْتَاكِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ..... ٨٣

رَفْعُ السَّبَابَةِ عِنْدَ النِّفْيِ فِي الشَّهَادَتَيْنِ ..... ١٦٠

رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ التَّكْبِيرِ وَاجِبٌ ..... ٧٤

لَا يُؤْمَنُ الْإِمَامُ مَعَ الْمَأْمُومِينَ ..... ١٠٤

يَصِحُّ الانصرافُ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّشْهُدِ الْأَخِيرِ دُونَ تَسْلِيمٍ ..... ١٦٩

السخاوي

عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ١٩

السرخسي

الْبَصَرُ فِي الصَّلَاةِ بِحَسَبِ خَشْيَةِ الْإِنْسَانِ ..... ٧٩

## السلف

كانوا يُعْزِّرونَ على تركِ السننِ ..... ٥٢

## الشافعية

تحريكُ الإصبعِ في التشهدِ عند؛ (إلا الله) ..... ١٦٠

## الصحابة

مَا كَانُوا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَّهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ ..... ١٧

## القاسم بن محمد

كان لا يَتِمُّ التَّكْبِيرَ ..... ١٣٠

## القاضي أبو يعلى الحنبلي

استحبَّ القبضَ بعد الرفعِ مِنَ الرُّكُوعِ ..... ٩٨

## القاضي حسين

وجوبُ الخشوعِ في الصَّلَاةِ ..... ١٢٧

## الكاساني الحنفي

استحبَّ القبضَ بعد الرفعِ مِنَ الرُّكُوعِ فِي كُلِّ قِيَامٍ فِيهِ قَرَأَ ..... ٩٨

## الكوفيون

يقومُ للصَّلَاةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ؛ (حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ) ..... ٤٩

## المالكية

التَّوَرُّكُ سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ..... ١٥٦

تاركُ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِكَافِرٍ ..... ٢٤

تحريكُ الإصبعِ يَمِينًا وَشِمَالًا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ..... ١٦٠

## المغيرة بن شعبة

إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتَ الْمُؤَذِّنِ بَعْدَ أَنْ كَبَّرَ إِبْرَاهِيمُ لِلصَّلَاةِ، وَكَانَ إِمَامًا ..... ٥٠

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

تسوية الصفوف سنة باتفاق العلماء ..... ۵۱

النسائي

تفضيل ميمنة الصف المتأخر عن ميسرة المتقدم ..... ۵۶

النووي محيي الدين يحيى بن شرف

استنكر القول بجواز التلطف بالنية في الصلاة ..... ۵۸

إمام الحرمين أبو المعالي الجويني

إذا لحق المريض بالقيام مشقة تذهب خشوعه، سقط عنه ..... ۱۲۷

يفهم كلامه وجوب الخشوع ..... ۱۲۷

أنس بن مالك

استحباب الصلاة في المسجد القديم ..... ۳۹

كان إذا قيل؛ (قد قامت الصلاة)، قام فوثب ..... ۴۹

كان يقوم إلى الصلاة عند قول المؤذن؛ قد قامت الصلاة ..... ۴۹

كانت تسلم تسليمًا واحدةً قبالة وجهها ..... ۱۶۷

كرهه الإسراع إلى الصلاة ولو خشي فوات الركعة ..... ۳۴

أيوب السختياني

ترك الصلاة كفر لا تختلف فيه ..... ۱۸

بعض الحنابلة

استحباب القبض بعد الرفع من الركوع ..... ۹۸

بطلان صلاة من لم يدع بدعاء الاستفتاح ..... ۸۴

تشرع أدعية الاستفتاح في صلاة الجنازة ..... ۸۳

تفضيل ميمنة الصف المتأخر عن ميسرة المتقدم ..... ۵۶

بعض الحنفية

تؤدى تحية المسجد في اليوم مرة ..... ۴۴



## المَوْضُوعُ أَوْ الْقَائِدَةُ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصفحة

١٠٣ ..... متى تعمَّدَ تَرَكَ الجهرَ في الجهرية، فالصلاةُ صحيحةٌ

١٠٣ ..... متى تعمَّدَ تَرَكَ الجهرَ في الجهرية، فالصلاةُ فاسدةٌ

## بعض الشافعية

٨٣ ..... تُشرعُ أدعية الاستفتاح في صلاة الجنابة

## بعض المالكية

١٥٢ ..... التَّوَرُّكُ سُنَّةُ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

١٠٥ ..... لا يؤمنُ الإمامُ معَ المأمومينَ

## ثابت بن زيد

٣٤ ..... كَرَاهَةُ الإسراعِ إلى الصَّلَاةِ ولو خَشِيَ فَوَاتَ الرُّكْعَةَ

## جابر بن عبد الله بن حرام

٧٠ ..... لا تَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى تَنْقُضِيَ صَلَاتَكَ

٧٠ ..... لا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ

٦٩ ..... لَوْ دَخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ يُصَلُّونَ، مَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ

٦٩ ..... مَا كُنْتُ لِأَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ يُصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيَّ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ

٧٠ ..... مَنَعَ الْمُصَلِّيَ مِنْ رَدِّ السَّلَامِ مَطْلَقًا بِإِشَارَةٍ أَوْ بِسَلَامٍ

١٦ ..... يُفَرِّقُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ

## حماد بن أبي سليمان

٢٦ ..... عَدَمُ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

١٦٩ ..... يَصِحُّ الانْصِرَافُ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ دُونَ تَسْلِيمٍ

## حماد بن زيد

١٩ ..... عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

لا فرق بين المسجد القديم والحديث في فضل الصلاة ..... ٤٠

## شريك بن عبد الله النخعي القاضي

- كان في القيام ينظرُ إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى قدميه، وفي السجود إلى أنفه ..... ٧٩

## شيخ الإسلام ابن تيمية

- إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها ..... ٢٩  
استكثر القول بجواز التلطف بالنية في الصلاة ..... ٥٨  
جواز إجابة المؤذن في الصلاة ..... ٧٠  
وجوب الخشوع في الصلاة ..... ١٢٧

## طاوس بن كيسان اليماني

- وجوب الاستعاذة مما استعاذ منه النبي في التشهد الأخير ..... ١٦٥

## عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسدي الكوفي المقرئ

- صيغة الاستعاذة؛ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ..... ٨٩

## عامر بن شراحيل الشعبي

- التسبيح أَدْبَارُ السُّجُودِ هو الركعتان بعد المغرب ..... ١٧٨

## عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين

- كانت تسلم تسليمًا واحدة قبالَةً وجهها ..... ١٦٧  
لا يقرأ المأموم في الصلاة الجهرية ..... ١١١

## عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

- السُّنُّ الرَّوَاتِبُ هي التسبيح أَدْبَارَ السُّجُودِ ..... ١٧٨

## عبد الله بن الزبير الحميدي

- إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً، فإنه لا يقضيها ..... ٢٨  
وجوب رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ..... ٧١

عبف الله بن الزفر بن العوام الأسف القرشف

- الإقفاء سف ..... ١٥٢  
الجهر بالفملفة ..... ٩٢

عبف الله بن روافف

- كان ففرف إلى الفمففة، وففلف نفلفف، وفمفف فافف ففففرف فف مففف ..... ٣٥

عبف الله بن عامر القارف

- صفففة الاسفائف؛ (أعوف بالله السمع العلفم، مف الشفطان الرففم) ..... ٨٩

عبف الله بن عباس

- الإقفاء سف ..... ١٥٢  
الفففف أفاف الشفوف هو الرففان بف المرف ..... ١٧٨  
الفففف إفاف الففوف؛ الرففان ففل الففر ..... ١٧٩  
ففرفف الإصف فف الفففف فف روافف عنه ..... ١٥٩  
كان فرف السلاف فف الصلاف بالفشارة ..... ٧٠  
ففرف فارف الصلاف ..... ١٦  
لا بأس بالففاف إلى الصلاف فافف ..... ٣٥  
لا فففم على المصفف، لو سلفم علىف، فرف بالفشارة ..... ٧٠  
لا ففرأ المأموم فف الصلاف الفهرفف ..... ١١٠، ١١١

عبف الله بن عمر

- إذا سلفم على أفففم وهو فصفف، فلا ففلفم، وفففرف إشارفف ففده ..... ٧٠  
الإقفاء سف ..... ١٥٢  
رافف الففرف القبلفف أرفف رففاف ..... ١٨٠  
كان فففل المسفء فرفلف الفمف، وففرف فرفلف الفسرف ..... ٤٢

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- كان يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا سَجَدَ ..... ١٣٥
- كان يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ وَاحِدَةً ..... ١٦٧
- كان يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ..... ١٤٧
- كان يَقْرَأُ فِي الْأَرْبَعِ جَمِيعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ ..... ١١٤
- لَا حَرَجَ أَنْ يَسْعَى يَسِيرًا إِلَى الصَّلَاةِ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةً ..... ٣٤
- لَا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ ..... ٧٠
- لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ..... ١١١
- يَدْعُو الْمُصَلِّي بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٨
- يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ ..... ١٨٢
- يُنْصِتُ لِلْإِمَامِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَقْرَأُ مَعَهُ ..... ١١١

## عبد الله بن عمرو بن العاص

- استحبابُ قيامِ المأمومِ في مِمنَةِ الصَّفِّ ..... ٥٥
- الإفْعَاءُ سُنَّةٌ ..... ١٥٢
- خَيْرُ الْمَسْجِدِ الْقَامُ، ثُمَّ مَيَامِنُ الْمَسْجِدِ ..... ٥٦
- كُفِّرُ تَارِكُ الصَّلَاةِ ..... ١٦

## عبد الله بن كثير الداري، أبو محمد، قارئ مكة

- صِغَةُ الْأَسْتَعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ..... ٨٩

## عبد الله بن مسعود

- أَحَقُّ مَا سَعَيْنَا إِلَيْهِ الصَّلَاةُ ..... ٣٤
- أَنْصِتْ لِلْقُرْآنِ كَمَا أُمِرْتَ؛ فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا . . . ..... ١١١
- رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبِيلَةُ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ..... ١٨٠
- كَانَ يَنْهَضُ عَلَى صَدْرِهِ قَدَمَيْهِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ ..... ١٦٣

كُفِّرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ١٦  
 لا يقرأ المأموم في الصلاة الجهرية ..... ١١٠، ١١١  
 لو رآه بين قدميه في الصلاة، كان أعجب إلى ..... ٨٣

٤٩ ..... كَانَ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ بَدْءٍ مِنَ الْإِقَامَةِ

٤٨ ..... يَكُونُ الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِقَامَةِ

١٧١ ..... كان يَهْلُلُ ثلاثًا بعد الصلاة  
 ١٧٠ ..... لا يَقُومُ بعد الصلاة حَتَّى يُنَمِّسَ تَسْبِيحَهُ

١٢٣ ..... كَرِهَ تَرْدِيْدَ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ  
 ١٧٠ ..... لَا يَقُوْمُ بَعْدَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُنَمَّ تَسْبِيحُهُ  
 ١٦٩ ..... يَصُحُّ الْإِنْصِرَافُ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ دُونَ تَسْلِيمِ

التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ..... ١٧٨

لا يقرأ المأموم في الصلاة الجهرية ..... ١١١

التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٧٨  
رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَلِيلَةُ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ ..... ١٨٠  
كَانَ يَسْلُمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً قِبَالَ وَجْهِهِ ..... ١٦٧  
كُفِّرُ تَارَكَ الصَّلَاةَ ..... ١٦

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

الصَّفْحَةُ

لا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ ..... ١٣٤

علي بن حمزة الكسائي

صِبْغَةُ الْإِسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ..... ٨٩

عمر بن الخطاب

التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٧٨

التَّسْبِيحُ إِدْبَارَ النُّجُومِ؛ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ..... ١٧٩

الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ ..... ٩٢

رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةُ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ ..... ١٨٠

كَانَ لَا يُتِمُّ التَّكْبِيرَ ..... ١٣٠

كَانَ يُعَزِّرُ عَلَى تَرْكِ السَّنَنِ ..... ٥٢

لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ تَرَكَ الصَّلَاةَ ..... ١٦

مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ الْيَمْنَى، وَالْجُلُوسُ عَلَى الْيَسْرَى ..... ١٥٢

عمر بن عبد العزيز

إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ بِالْإِقَامَةِ، فَكُنْ أَوَّلَ مَنْ أَجَابَ ..... ٤٩

كَانَ بَصَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ ..... ٧٨

كَانَ لَا لَا يُتِمُّ التَّكْبِيرَ ..... ١٣٠

كَانَ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ بَدْءٍ مِنَ الْإِقَامَةِ ..... ٤٩

كَانَ يَهْلُلُ ثَلَاثًا بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧١

يَكُونُ الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْإِقَامَةِ ..... ٤٨

مالك بن أنس

الْأَفْضَلُ هُوَ الدُّنُوُّ مِنَ الْإِمَامِ ..... ٥٦

التَّوَرُّكُ سُنَّةُ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ..... ١٥٦

١٣٨ ..... الذَّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ سُنَّةٌ .....  
 ٩٥ ..... الصَّحِيحُ عَنْهُ مَشْرُوعِيَّةُ الْقَبْضِ فِي الصَّلَاةِ .....  
 ٥٠ ، ٤٨ ..... الْقِيَامُ لِلصَّلَاةِ بِحَسَبِ طَاقَةِ النَّاسِ .....  
 ١٥٩ ..... تَحْرِيكُ الْإِصْبَعِ مَعَ الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُّدِ .....  
 ٦٠ ..... خُصَّ الصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِالسُّفْرِ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ .....  
 ١٠٩ ، ٨٣ ..... عَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ ادَّعِيَةِ الْإِسْتِفْتَاكِ فِي الصَّلَاةِ .....  
 ١٣٨ ..... كَرَاهَةُ الْمَدَاوِمَةِ عَلَى التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .....  
 ٢٤ ..... كُفْرُ تَارِكِ الصَّلَاةِ الْمُصِرِّ عَلَى تَرْكِهَا .....  
 ١١٣ ..... لَا تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ .....  
 ٩٠ ..... لَا تَقْرَأُ الْبَسْمَلَةَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ .....  
 ٥٩ ..... لَا يَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ .....  
 ١٣٨ ..... لَا يَرَى فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ دَعَاءَ مُؤَقَّتًا وَلَا تَسْبِيحًا .....  
 ١٢٣ ..... لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً فِي الرُّكْعَتَيْنِ .....  
 ١٢٣ ..... لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ بَعْضَهَا .....  
 ١١٠ ..... لَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ .....  
 ٦٩ ..... لَا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُصَلِّي ، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ .....  
 ١١٥ ..... لَا يَقْرَأُ فِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ بَعْدَ أَمِّ الْقُرْآنِ .....  
 ١٠٤ ..... لَا يُؤْمَنُ الْإِمَامُ مَعَ الْمَأْمُومِينَ .....  
 ٥٦ ..... لَمْ يَثْبُتْ فِي فَضْلِ مِيمَنَةِ الصَّفِّ شَيْءٌ .....  
 ٢٤ ..... مَنْ تَرَكَ صَلَاةً أَوْ صَلَاتَيْنِ لَا يَكْفُرُ .....  
 ٢٤ ..... مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ مَا لَمْ يَنْضَحْهَا .....  
 ١٥٨ ..... يَدْعُو الْمُصَلِّي بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ .....



## الصَّفْحَةُ

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

يُسْتَحَبُّ آدَاءُ الرَّائِبَةِ النَّهَارِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَاتِبَةِ اللَّيْلِ فِي الْبَيْتِ ..... ١٨١

مجاهد بن جبر المكي

التَّسْبِيحُ أَدْبَارَ السُّجُودِ هُوَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ..... ١٧٨

لَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ..... ١١٠

محمد بن إدريس الشافعي

الْإِتْيَانُ بِدَعَاءِ الْإِسْتِفْتَاكِ سُنَّةٌ ..... ٨٣

الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ ..... ٩٢

الذِّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ سُنَّةٌ ..... ١٣٨

السُّنَّةُ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ الْإِفْتِرَاشُ ..... ١٥٥

تَجَوُّزُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِلَفْظِ: (اللَّهُ أَكْبَرُ) ..... ٦٦

تُؤَدَّى الصَّلَاةُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٧

جَوَازُ الْجَهْرِ بِالنِّيَّةِ ..... ٥٧

صِبْغَةُ الْإِسْتِعَاذَةِ؛ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ..... ٨٩

عَدَمُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٤

كَأَن يَقُولُ فِي اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ؛ (بِاسْمِ اللَّهِ، مُوجِّهًا لِبَيْتِ اللَّهِ، مُؤَدِّيًا

لِفَرَضِ اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ) ..... ٥٨

لَا تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ ..... ١١٣

لَا يَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ ..... ٥٩

لَا يُسَلَّمُ عَلَى الْمُصَلِّي، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ ..... ٦٩

مَشْرُوعِيَّةُ التَّهْوِضِ عَلَى الْيَدَيْنِ مَعَ ..... ١٦٤

مَشْرُوعِيَّةُ جَعْلِ الْبَصَرِ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٩

مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، تَعَرَّضَ شَرًّا ..... ٢٥

وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٩٠

١٥٥ ..... رفرفرف رف رفرف الصلاة مرفلفا

٤٨ ..... رفكون الففام للفلاة رفف أرف الفقامة

مفمف بن كفب القرظف

٤٩ ..... كان رفوم رف الصلاة رف أول رفف رف الفقامة

مفمف شمس الففن الفموف الشافعف

٤٦ ..... كان رفكر أن رفال؛ رففة المسفمف

معاوف بن أبف سففان

٩٢ ..... الفرفر بالفسملة

مكفول الشامف، أبو عبف الله الفمشفف

١٧١ ..... كان رفلفل ثلاثا رفف الصلاة

نافع بن عبف الرحمن المففف

٨٩ ..... صفعف الاسفاعة؛ (أعوف بالله السمع الففف، رف الشفطان الرففم)

نافع مولى ابن عمر

١٩ ..... رف رفك شففا رف أركان الإسلام كفر

المسافمف

٣٩ ..... الأوفف أءاء الصلاة رف أفرف المسافمف

٤١ ..... الفءاء لفءول المسفمف

٤١ ..... الصلاة والسلام رفف الفف رفف فءول المسفمف

٤٥ ..... المسافمف إنما رففف للعباءة، وما عءاها رفف لها

٤٤ ..... رففة المسفمف لا نفوف بالفلوسف

٤٤ ..... رففة المسفمف وأفكامفها

٤٠، ٣٩ ..... تفافل المسافمف، وففل المسفمف الفففمف

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْقَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

٤٢	تقديم الرجل اليمنى للدخول، واليسرى للخروج .....
٤٤	لا بأس أن يجلس الداخل لحاجة، ثم يصلي .....
٤٤	لا تتكرر بتكرار الدخول المتقارب .....
٤٠	لا فرق بين المسجد القديم والحديث في فضل الصلاة .....
٣٩	لا فضل لمسجد على مسجد إلا المساجد الثلاثة .....
٤٤	مشروعيّة تحية المسجد بعد الجلوس إذا لم يطل الفصل .....
٤٤	وقت تحية المسجد قبل الجلوس أداء، وبعده قضاء .....
٤٤	وقت تحية المسجد قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز .....

## المصطلحات الأصولية المشروحة في الكتاب

١٢٧	المحرم .....
١٢٧	الواجب .....

## المصطلحات الفقهية المشروحة في الكتاب

١٥٢	إقعاء الكلب .....
١٥٧ ، ١٥١	الافتراش .....
١٥٢	الإقعاء المشروع .....
١٥٧	التورك .....
١٢٥	الخشوع .....
٩٦	الرسغ .....
١٤	الصلاة .....
٩٥	القبض في الصلاة .....
١٤٨	الكفت .....
٦٧ ، ١٥	تحريم الصلاة .....
١٥	تحليل الصلاة .....

## المعوزتان

## المؤذن

## التوافل

## النية

**الوتر**

البيدات

آمین

إذا أَمَّنَ الإمامُ، أَمَّنَ مَنْ خَلَقَهُ ..... ١٠٤

الإمامُ يُؤمُّ مَعَ المأمومينَ ..... ١٠٤

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

التأمينُ دعاءً .....	١٠٤
الجهرُ بها .....	١٠٥
المؤمنُ أحدُ الدَّاعِيَيْنِ .....	١٠٣
طريقَةُ نُطْقِهَا .....	١٠٤
قولُ؛ (أَمِينَ) وأحكامُهُ .....	١٠٣
مَتَى يَكُونُ تَأْمِينُ المَأْمُومِ .....	١٠٥
معناها .....	١٠٣
يُمَدُّ بها الإمامُ والمَأْمُومُ صوتُهُ .....	١٠٥

## أهمية الصلاة

أقوالُ الأئِمَّةِ الأربعةِ في تاركِ الصلاةِ .....	٢٠
الأحاديثُ الدَّالَّةُ على كُفْرِ تاركِ الصَّلَاةِ .....	١٥
الأدلةُ على كُفْرِ تاركِ الصَّلَاةِ .....	١٩ ، ١٧
الصلاةُ هي الركنُ الثاني من أركانِ الإسلامِ .....	١٢
الصلاةُ هي الفاصلُ والفارقُ بينَ المؤمنِ والكافرِ .....	١٥ ، ٧
القائلونَ بكُفْرِ مَنْ تَرَكَ شيئًا من أركانِ الإسلامِ .....	١٩
المشهورُ عن المالكيِّ أنَّ تاركَ الصلاةِ ليسَ بكافرٍ .....	٢٤
المعتمدُ عندَ الشَّافعيِّ أنَّ تاركَ الصلاةِ ليسَ بكافرٍ .....	٢٤
تركُ الصلاةِ ليسَ مِنْ خصالِ أهلِ الإيمانِ .....	٢٦
تساهلُ كثيرٌ من المتأخرين في حكمِ تاركِ الصلاةِ .....	٢٠
تعبيرُ القرآنِ عَنِ الصَّلَاةِ بالإيمانِ .....	١٧
عدمُ ثبوتِ المناظرةِ بين الإمامِ أحمدَ والإمامِ الشافعيِّ في كُفْرِ تاركِ الصلاةِ ....	٢٦
عدمُ كُفْرِ مَنْ تَرَكَ شيئًا من أركانِ الإسلامِ العَمَلِيَّةِ إلا الصلاةِ .....	١٩
عِظَمُ الصلاةِ ومكانتُها في شرائعِ الإسلامِ .....	١٢ ، ٧

الموضوع أوالفائدة أورأس المسألة

الصفحة

- كثرة شواهد الكتاب والسنة على عظم مكانة الصلاة ..... ٨
- لا يعرف عن الصحابة نص يفيد عدم كفر تارك الصلاة ..... ١٨
- لا يلزم من القول بقضاء الصلاة القول بعدم كفر تاركها ..... ٢٣ ، ٢٩
- من ترك الصلاة يحشر مع فرعون وهامان وقارون ..... ١٦
- من رأى من السلف كفر من ترك صلاة واحدة ..... ٢٢
- من قال بعدم كفر تارك الصلاة من السلف ..... ١٩
- من لم يكفر تارك الصلاة قد وافق قول المرجئة ..... ٢٠

آية الكرسي

- فضل ذكرها بعد الصلاة ..... ١٧٧

تحية المسجد

- الحالات التي تكرر فيها ..... ٤٧
- المقصود منها عمارة المسجد بصلاة ..... ٤٥
- تحية المسجد لا تفوت بالجلوس ..... ٤٤
- تحية المسجد وأحكامها ..... ٤٤
- تسقط بالإقامة ..... ٤٧
- حكم أدائها والإمام في المكتوبة ..... ٤٧
- صلاة الفريضة تجزئ عن تحية المسجد ..... ٤٦
- صلاة الوتر ركعة تجزئ عن تحية المسجد ..... ٤٦
- لا بأس أن يجلس الداخل لحاجة، ثم يصلي ..... ٤٤
- لا تتكرر بتكرار الدخول المتقارب ..... ٤٤
- لا دليل على تسميتها؛ تحية المسجد ..... ٤٥
- مشروعيتها تحية المسجد بعد الجلوس إذا لم يطل الفصل ..... ٤٤
- من جملة النوافل المطلقة ..... ٤٥

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- وَقْتُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْجُلُوسِ أَدَاءً، وَبَعْدَهُ قِضَاءً ..... ٤٤
- وَقْتُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْجُلُوسِ وَقْتُ فَضِيلَةٍ، وَبَعْدَهُ وَقْتُ جَوَازٍ ..... ٤٤
- يَجْزِي عَنْهَا صَلَاةٌ فَرِيضَةٌ، أَوْ صَلَاةٌ الضُّحَا ..... ٤٥

## تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ

- اِسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ ..... ٧٢
- تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ..... ٦٦
- تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُهَا ..... ٦٦
- رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَهَا وَصِفَتُهُ ..... ٧١
- صِفَةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ مَعَهَا ..... ٧١
- صِغَتُهَا؛ اللَّهُ أَكْبَرُ ..... ٦٦
- مَسْ شَحْمَتِي الْأَذْنَيْنِ بِالْإِبْهَامَيْنِ عِنْدَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ لَا أَصْلَ لَهُ ..... ٧٢

## جَلْسَةُ الْاِسْتِرَاحَةِ

- ثُبُوتُهَا فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ..... ١٥٣
- لَا يَكْبَرُ لِقِيَامِهِ مِنْهَا ..... ١٥٤

## حُكْمُ الصَّلَاةِ

- أَقْوَالُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٠
- الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْقَوْلُ بِكَفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٠

## حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ وَمَقَاصِدُ الْأَحْكَامِ

- اِسْتِحْبَابُ أَنْ يُقَالَ فِي التَّشْهَدِ؛ (السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ) ..... ١٦٢
- التَّكْبِيرُ شُرْعٌ لِلْإِذْنِ بِحَرَكَةِ الْإِمَامِ ..... ١٣١
- السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ الْإِمَامُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِسُورَةٍ ..... ١٢٢
- الْمَسَاجِدُ إِنَّمَا يُبْنَى لِلْعِبَادَةِ، وَمَا عِداهَا تَبَعَ لَهَا ..... ٤٥
- الْمَقْصُودُ مِنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ عِمَارَتُهُ بِالصَّلَاةِ ..... ٤٥

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

- ١٤٠ ..... سَمَى الله الصلاة؛ قيامًا  
١٤٩ ..... صيغة؛ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) في السجود  
٩٦ ..... قبضُ اليمنى على اليسرى في الصلاة  
٦٩ ..... ليس مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَسْلَمَ عَلَى الْمُصَلِّي  
١٦٤ ..... مشروعيتها التَّهْوِضُ عَلَى الْيَدَيْنِ مَعَ

دعاء الاستفتاح

- ٨٧ ..... حَكْمُ تَرْكِ دَعَاءِ الْإِسْتِفْتَاكِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى  
٨٧ ..... مشروعيتها لِمَنْ فَاتَهُ الْإِحْرَامُ مَعَ الْإِمَامِ

راتبة الجمعة

- ١٨٥ ..... وَقْتُهَا وَعَدُّهَا وَمَكَانُهَا

راتبة الظهر

- ١٨٣ ..... حِرْصُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهَا  
١٨٣ ..... عَدُّهَا

راتبة العشاء

- ١٨٥ ..... احْتِسَابُهَا مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ  
١٨٤ ..... رَاتِبَةُ الْعِشَاءِ بَعْدِيَّةٌ، وَلَا رَاتِبَةٌ لَهَا قَبْلِيَّةٌ  
١٨٤ ..... يُسْتَحَبُّ أَدَاؤها فِي الْبُيُوتِ

راتبة الفجر

- ١٨٢ ..... السُّنَّةُ تَخْفِيفُهُمَا  
١٨٢ ..... مَا يُقْرَأُ فِيهِمَا

راتبة المغرب

- ١٨٤ ..... اسْتِحْبَابُ تَخْفِيفِهَا  
١٨٤ ..... رَاتِبَةُ الْمَغْرِبِ بَعْدِيَّةٌ، وَلَا رَاتِبَةٌ لَهَا قَبْلِيَّةٌ



## الصفحة

## الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

يُسْتَحَبُّ أَدَاؤها فِي الْيُوتِ ..... ١٨٤

## رفع اليدين

استقبال القبلة باليدين عند التكبير لا يثبت فيه شيء ..... ٧٢

رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ ..... ١٣٤

رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلرُّكُوعِ ..... ١٣٢

رفعهما على هيئة الدعاء بعد الركوع لا أصل له ..... ٩٨

صفة رفع اليدين معها ..... ٧١

مس شحمتي الأذنين بالإبهامين عند رفع اليدين لا أصل له ..... ٧٢

مشروعية رفع اليدين في القيام عند الدعاء ..... ١٠٢

مَوَاضِعُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَأَحْكَامُهُ ..... ١٣٢

وقت رفع اليدين ..... ١٣٢

## سجود التلاوة

الذِّكْرُ والدُّعَاءُ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ ..... ١٥٠

## سككات الإمام

الثابت في المأثور سَكَّتَانِ ..... ١٠٨

السكته هُتَيْهَةً بعد؛ (أَمِينَ) ..... ١٠٨

السكوت بعد قراءة الفاتحة، لا يثبت ..... ١٠٩

سكوته عند رأس كل آية يسيرًا للنفس ..... ١٠٨

كان يسكُّ بعد تكبيرة الإحرام هُتَيْهَةً ..... ١٠٨

يُشْرَعُ لِلإِمَامِ السكوت بعد الفاتحة ..... ١١٠

## سورة الإخلاص

لا يصح في قراءة سورة الإخلاص بعد الصلوات المكتوبات حديث ..... ١٧٧

أركانُ الإسلامِ الخمسةُ أعظمُ الشرائعِ وأهمُّها .....  
 التَّوْحِيدُ أعظمُ أركانِ الدِّينِ .....  
 مِنْ مَظَاهِرِ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعْظِيمُ شِعَائِرِهِ .....

٧٠	..... إجابة المؤذن في الصلاة
١٤٤	..... أحكام الرفع من الركوع
٨٣	..... أدعية الاستفتاح
١٣٨	..... اذكأر الركوع والسجود، وحكمها
٥٩	..... استقبال القبلة لمن صلى في طائرة، أو في باخرة تنحرف به عنها
٥٩	..... استقبال القبلة واجب في الفريضة والنافلة
١٣٦	..... أقل الركوع
١٦٥	..... أكد الأدعية بعد التشهد وقبل السلام
١٦٥	..... الاستعاذه مما استعاد منه النبي في التشهد الأخير
٨٨	..... الاستعاذه؛ صيغها وحكمها
١٥٨	..... الإشارة بالإصبع في التشهد
١٥٣	..... الإشارة بالسبابة في الجلسة بين السجدين
١٥٥	..... الاعتماد على الركبتين والخصدين للقيام
١٥٢	..... الإقعاء المشروع
١٥٢	..... الإقعاء المنهي عنه إقعاء الكلب
١٥٢	..... الإقعاء بين السجدين
٧٨	..... الانحراف عن القبلة يبطل الصلاة
١٦٨	..... الانصراف من الصلاة لا يكون إلا بالتسليم
١٦٦	..... التسليم وأحكامه

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- التسليمَةُ الأولى فرضٌ، والثانية سُنةٌ ..... ١٦٦
- التشهدُ الأخيرُ ركنٌ من أركانِ الصلاة ..... ١٦٦
- التشهدُ الأوَّلُ واجبٌ؛ تركُهُ عمدًا يُبطلُ، وسهواً؛ يوجبُ سجودَ السَّهْوِ ..... ١٥٧
- التفريقُ بينَ الفَجْدَيْنِ في السُّجُودِ ..... ١٤٩
- الجلُوسُ بينَ السَّجْدَتَيْنِ، وجلُسهُ الاستراحةُ، وأحكامُهُما ..... ١٥١
- الجلوسُ بينَ السَّجْدَتَيْنِ من مواضعِ الدعاء ..... ١٥٣
- الجلوسُ للتشهدِ وصفتهُ وأحكامُهُ ..... ١٥٥
- الجهرُ بالقراءةِ ..... ١٠٣
- الدعاءُ بعدَ التشهدِ ..... ١٦٥
- الذِّكْرُ المأثورُ في التشهدِ ..... ١٦١
- الذِّكْرُ والدعاءُ في سجودِ التلاوةِ ..... ١٥٠
- الركعةُ الثانيةُ كالأولى، إلَّا الاستفتاحَ ..... ١٥٤
- السجودُ أعظمُ مواضعِ الدعاءِ ..... ١٤٩
- السجودُ في الثانيةِ كالأولى ..... ١٥٤
- السُّنةُ أن تكونَ الأولى أطولَ من الثانيةِ ..... ١٢٤
- السُّنةُ في الالتفاتِ في التَّسْلِيمِ ..... ١٦٨
- السُّنةُ في الركوعِ أن يستويَ ظهرُ المصلِّي ..... ١٣٦
- الصَّلَاةُ صحيحةٌ بآيَةِ جِلْسَةِ الْبَحْثِ في الفاضِلِ منها ..... ١٥٦
- الصَّلَاةُ على النبيِّ في التشهدِ الأخيرِ ..... ١٦٤
- الفاتحةُ ركنٌ في الصلاةِ السَّريَّةِ على الجميعِ ..... ١١١
- القراءةُ بعدَ الفاتحةِ ..... ١١٣
- القراءةُ في الركعةِ الثانيةِ كالنصفِ من قراءةِ الأولى ..... ١٥٤
- القيامُ عَجَنًا لِلرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لا يثبتُ به دليلٌ ..... ١٥٥
- القيامُ في الصَّلَاةِ وحُكْمُهُ ..... ٧٥

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

٦٣	الميل عن القبلة .....
٥٧	أهميَّة النية وحكم الجهر بها .....
٨٩	أي صيغ الاستعاذه أفضل .....
١٦٠	تحريك الإصبع في التشهد لم يثبت .....
١٣٧	تطويل الركوع .....
٦٦	تكبير الإحرام، وأحكامها .....
١٥٣	بُوت جلسة الاستراحة في الأخبار الصحيحة .....
٧٧	حُرمة النظر إلى السماء .....
١٥٧	حكم الصلاة الإبراهيمية في التشهد الأول .....
٦٨	رد السلام وإجابة المؤذن في الصلاة .....
١٥١	رفع القدمين أو إحداهما في السجود .....
١٣٤	رفع اليدين في السجود .....
٧١	رفع اليدين وصفته .....
١٦٧	زيادة (وبركاته) في التسليم .....
١٥٨	صفة التكبير للركعة الثالثة .....
١٣٦	صفة الركوع .....
١٤٩ ، ١٤٨	صفة السجود .....
١٦٣	صفة النهوض إلى الركعة الثالثة .....
١٥٤	صفة النهوض للركعة الثانية .....
٨٢	صفة وضع القدمين حال القيام .....
١٤٩	قبض الأصابع واستقبال القبلة باليد في السجود .....
١٠٢	قراءة الفاتحة .....
٧٧	كراهية الالتفات يمينا ويسارا في الصلاة إلا لحاجة .....
٦٢	كيفية الصلاة في الماء والطين .....

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَائِدَةِ أَوْ رَأْسُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- لا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى عَصَا، أَوْ يَتَكَيَّ عَلَى حَائِطٍ فِي الْفَرِيضَةِ ..... ٧٥
- لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ٨١
- لَا يَجِلُّ لِلْمُصَلِّيِّ عَمَلُ شَيْءٍ حَتَّى يَسْلَمَ ..... ١٦٩
- لَا يَدْعُو بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٨
- لَا يَكْبُرُ لِقِيَامِهِ مِنْ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ..... ١٥٤
- لَا يَلْتَفِتُ الْمُصَلِّيُّ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا ..... ٨٢
- لَا يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ ..... ١٦٩
- لَوْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّيِّ، يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ ..... ٦٩
- مَا وَرَدَ مِنْ أَحْوَالِ الْإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ ..... ١٥٨
- مَا يُقَالُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ ..... ١٥٨
- مَا يَقُولُ الْمُصَلِّيُّ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ ..... ١٣٨
- مَا يَقُولُ فِي حَالِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥٣
- مَنْ أَخَذَ بِأَحَدِي صِيغِ التَّشَهُّدِ الْمَأْثُورَةِ، فَلَا حَرَجَ ..... ١٦٣
- مَنْ قَامَ لِلثَّلَاثَةِ وَاعْتَدَلَ، سَقَطَ عَنْهُ التَّشَهُّدُ ..... ١٥٧
- مَوْضِعُ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٧٦
- هَيْئَةُ الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ ..... ١٥٥
- وَجُوبُ الْأَطْمِثَانِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٧
- وَجُوبُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الْجَلْسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥٣
- وَضْعُ الْبَصَرِ فِي حَالِ التَّشَهُّدِ وَالْإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ ..... ٧٩
- وَضْعُ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ ..... ١٥١، ١٥٠
- وَضْعُ الْيَدَيْنِ حَالَ الْقِيَامِ ..... ٩٥
- وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ ..... ١٤٨
- وَضْعُ الْيَدَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٦

الموضوع أو الفائدة أو رأس المسألة

الصفحة

- وضع اليدين في حال الجلوس بين السجدين ..... ١٥٣  
وقت الإشارة بالإصبع في التشهد ..... ١٦٠  
يسر للمصلي أن يضع شتره أمامه إمامًا ومنفردًا ..... ٧٦

صلاة الجماعة

- الصف الأول أفضل من الصف الثاني ..... ٥٦  
إن كبر الإمام قبل تمام الإقامة، فصلاته صحيحة، وخالف السنة ..... ٥٠  
أيهما أفضل ميمنة الصف الثاني أو ميسرة الصف الأول؟ ..... ٥٦  
تسوية الصفوف سنة باتفاق العلماء ..... ٥١  
تعيين مكان للمؤذن على الدوام خلاف السنة ..... ٥٠  
تفاضل المساجد، وفضل المسجد القديم ..... ٣٩  
سكتات الإمام ..... ١٠٨  
صلاة الأُمِّي ..... ١٢٤  
فضل التكبير إليها ..... ٥٦  
قراءة المأموم خلف الإمام ..... ١١٠  
لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة ..... ١٠٥  
لا حرج أن تكون ميمنة الصف أطول من ميسريته أو العكس ..... ٥٦  
لا يكبر الإمام إلا بعد انتهاء المؤذن من الإقامة ..... ٥٠  
ما يُسرعه قوله وفعله قبل الإحرام بالصلاة ..... ٥١  
ما يقول المأموم عند الرفع من الركوع ..... ١٤٤  
يهوي المأموم للسجود بعد الإمام ..... ١٤٦

صلاة النافلة

- جوازها على السيارة ونحوها ..... ٥٩  
لا تُصلَّى النافلة على الدواب في الحضر ..... ٦١

## المَوْضُوعُ أَوَّلُ الْفَاتِحَةِ أَوْ أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ

## الصَّفْحَةُ

- لا تُؤَدَّى الفريضةُ على الراحلةِ في سفرٍ أو حضرٍ ..... ٦١
- لا فرقَ بينَ الرجلِ والمرأةِ في أداءِ النافلةِ على الراحلةِ في السفرِ ..... ٦١
- هيئةُ الصَّلَاةِ على السَّيَّارَةِ ونحوِهَا ..... ٥٩

## قراءة الفاتحة

- تُقرأُ الفاتحةُ في كُلِّ ركعةٍ ..... ١٠٣
- طريقةُ قراءتها في الصَّلَاةِ ..... ١٠٣
- قراءةُ الفاتحةِ ..... ١٠٢
- قراءةُ الفاتحةِ ركنٌ من أركانِ الصَّلَاةِ ..... ١٠٢

## قضاء الصلاة

- إذا رأتِ المرأةُ دَمَ الاستحاضَةِ فَظَنَّتْهُ حَيْضًا، فَتَرَكَتِ الصَّلَاةَ، فهل يَقْضِي؟ ..... ٢٣
- إذا لم يَجِدِ الجُنُبُ الماءَ، فَتَرَكَ الصَّلَاةَ، هل يَقْضِي؟ ..... ٢٣
- تركُ الصَّلَاةِ جُرْمٌ عَظِيمٌ عَظَمُ مِنْ أَنْ يُقْضَى ..... ٢٧
- جمهورُ العلماءِ على وجوبِ قضاءِ فوائِدِ الصَّلَاةِ ..... ٢٧
- حكمُ القضاءِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَامِدًا ..... ٢٧
- قضاءُ الصَّلَاةِ عَمَلٌ مُسْتَقْبَلٌ يَفْتَقِرُ إلى دليلٍ ..... ٢٧ ، ٢٩
- لا يَنْبُتُ عَنِ الصَّحَابَةِ في وجوبِ قضاءِ الصَّلَاةِ على العَامِدِ شيءٌ ..... ٢٧

## مكروهات الصلاة

- الاختصارُ في الصَّلَاةِ ..... ١٤٨
- الإقعاءُ كإقعاءِ الْكَلْبِ ..... ١٤٨
- الالتفاتُ في الصَّلَاةِ ..... ١٤٨
- بَسْطُ الذَّرَاعَيْنِ ..... ١٤٨
- عَقْصُ الشَّعْرِ ..... ١٤٨
- كَفُّ الثُّوبِ في الصَّلَاةِ ..... ١٤٨

١٤٨ ..... نَقَرُ الْغُرَابِ

يُسَنُّ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ عِنْدَ الْحَرِّ ..... ٥٣

..... يُشْرَعُ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ..... ٥٢





## فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ

المَوْضُوع	الصفحة
* مقدمة الكتاب .....	٥
* أهمية الأركان الخمسة .....	٧
* أهمية الصلاة .....	٨
* عدَدُ السُّنَنِ والواجبات في الصلاة .....	٨
* توجيه قول ابنِ جَبَّانَ إِنَّ عَدَدَ السُّنَنِ سِتُّ مِائَةٍ .....	٨
* عدُّ ابنِ القيمِ سُنَنَ الصلاةِ وواجباتِها أنها مِائَةٌ .....	٩
* عدُّ عبدِ الرحمنِ العيدروسِ سُنَنَ الصلاةِ أنها خَمْسُ مِائَةٍ .....	٩
* مَنْ صَنَّفَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ .....	١٠
* أهميَّةُ الدليل في العبادات .....	١١
* أهميَّةُ قولِ الصحابةِ وإجماعِهِمْ .....	١١
* اختلافُ الصحابةِ سَعَةً وَرَحْمَةً .....	١١
* كلامُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَحْمَدَ، والقاضي إسماعيلَ في خلافِ الصحابةِ .	١٢
* وَقْتُ قُرْضِ الصلاةِ .....	١٢
* وَقْتُ الْإِسْرَاءِ، والخلافُ فيه .....	١٢
* كَيْفِيَّةُ الْإِسْرَاءِ، والخلافُ فيه .....	١٢
* كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ النَّبِيِّ بِمَكَّةَ .....	١٢
* معنى الصلاة وتعريفُها .....	١٣
* معنى «الصلاة» في لغةِ الْعَرَبِ .....	١٣

- \* لِلصَّلَاةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ ..... ١٣
- \* الْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ..... ١٤
- \* اللَّفْظُ الْمَشْتَرَكُ فِي اللَّغَةِ يَنْصَرِفُ لِلشَّرْعِيِّ مِنْهَا ..... ١٤
- \* مَعْنَى الصَّلَاةِ شَرْعًا ..... ١٤
- \* مَعْنَى «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» ..... ١٥
- \* حَكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ١٥
- \* أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فِي كُفْرِ تَارِكِهَا ..... ١٥
- \* اتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى الْكُفْرِ ..... ١٧
- \* تَرَكُ مَا لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ كَتَرَكِ الصَّلَاةِ ..... ١٧
- \* أَوَّلُ مَنْ أَشَارَ لِعَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ: الزُّهْرِيُّ ..... ١٨
- \* مَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ كُفْرِ تَارِكِهَا مِنَ الْأَثَمَةِ ..... ١٩
- \* حَكْمُ مَنْ تَرَكَ بَقِيَّةَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ..... ١٩
- \* أَظْهَرَ الْأَدْلَى عِنْدَ مَنْ قَالَ بِكُفْرِ تَارِكِ الْحَجِّ ..... ١٩
- \* مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ فِي كُفْرِ تَارِكِ الْحَجِّ ..... ١٩
- \* حِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٠
- \* مَنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ تَارِكِهَا، وَافَقَ الْمَرْجُئَةَ ..... ٢٠
- \* أَقْوَالُ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٠
- \* أَقْوَالُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ..... ٢٠
- \* مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» هُوَ مَذْهَبُهُ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ لَهُ قَوْلٌ ..... ٢١
- \* مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «مَوْطِنِهِ» هُوَ مَذْهَبُهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفْهُ ..... ٢٢
- \* مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً لَا يَكْفُرُ عِنْدَ أَحْمَدَ ..... ٢٢

- \* رواية صالح عن أحمد أنَّ تارك الصلاة ينقصُ إيمانه، وتوجيهها ..... ٢٢
- \* رواية عبد الله عن أحمد أنَّ تارك الصلاة عمداً يقضي، ووجهها ..... ٢٢
- \* أقوال الإمام مالك في مسألة كفر تارك الصلاة ..... ٢٣
- \* تضعيفُ الشَّنْقِطِيِّ لرواية التكفير عن مالك ..... ٢٤
- \* ما رُوِيَ عن الإمام الشافعي في كفر تارك الصلاة ..... ٢٤
- \* ما نُقِلَ عن الشافعي في كفر تارك الصلاة الواحدة ..... ٢٥
- \* أقوال الإمام أبي حنيفة في مسألة تارك الصلاة ..... ٢٥
- \* المناظرة المتقولة بين الشافعي وأحمد في كُفْرِ تارك الصلاة ..... ٢٦
- \* ترك الصلاة ليس مِنْ خصالِ أهلِ الإيمانِ بحالٍ ..... ٢٦
- \* نقلُ العراقي عن أبي الطَّيِّبِ المَعْرِبِيِّ عدمَ تصوُّره وقوعَ ترك الصلاة مِنْ  
أحد! ..... ٢٦
- \* حكمُ مَنْ تركَ صلاةً واحدةً حتى يخرجَ وقتها عمداً ..... ٢٧
- \* قضاءُ الصَّلَاةِ المتروكةِ عمداً ..... ٢٧
- \* أصحُّ شيءٍ في قضاءِ المتروكةِ عمداً عن الحَسَنِ ..... ٢٨
- \* المقصودُ في هذا الكتابِ: الكلامُ على صفةِ الصلواتِ الخمسِ فحسبُ ..... ٣٠
- \* حكمُ صلاةِ الجماعة ..... ٣٠
- \* آدابُ المَشْيِ إلى الصلاة ..... ٣٠
- \* لا يَثْبُتُ دعاءٌ عند الدُّعَابِ إلى المسجد ..... ٣٠
- \* ذِكْرُ: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا» في الدُّعَابِ إلى المسجد لا يصح ..... ٣٠
- \* إعلانُ البخاريِّ ومسلمٍ له، ووجهه ..... ٣١
- \* الوضوءُ لكلِّ صلاة ..... ٣١
- \* التزامُ السكينةِ والوقارِ عندَ الخُرُوجِ للصَّلَاةِ ..... ٣١

- \* حديث النهي عن تشبيك الأصابع عند الذَّهَابِ إلى المسجدِ لا يَصُحُّ ..... ٣٣
- \* تشبيكُ النبي ﷺ بين أصابعه في المسجد ..... ٣٣
- \* الإسراعُ عند الإتيانِ للصلاة ..... ٣٣
- \* السعيُّ اليسيرُ لا بأسَ به؛ لثبوته عن بعضِ الصحابة ..... ٣٣
- \* كراهةُ بعضِ الصحابة للإسراعِ، وإن كان لإدراكِ الركعة ..... ٣٤
- \* مقارَبةُ الخطأ ..... ٣٥
- \* المشيُّ حافياً إلى المسجدِ لا يَصُحُّ فيه شيءٌ ..... ٣٥
- \* كلما بُعدَ المكلف عن المسجدِ، كانَ أجرُهُ أعظمَ ..... ٣٥
- \* الدعاءُ والذِّكْرُ عندَ الخروجِ للصلاة ..... ٣٦
- \* لا يَصُحُّ دعاءٌ معيَّنٌ عندَ الخروجِ للمسجد ..... ٣٦
- \* حديثُ الدعاءِ عندَ الخروجِ مِنَ الْمَنْزِلِ، وبيانُ علته ..... ٣٦
- \* تصحيحُ الحاكمِ له في «المستدرك»، وإعلالُه له في «علوم الحديث» ..... ٣٦
- \* كلامُ الحاكمِ في كتابه «علوم الحديث» أدقُّ من كلامه في كتابه «المستدرك» .... ٣٦
- \* قولُ: «باسمِ الله، تَوَكَّلْتُ عَلَى الله، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله» عند الخروجِ، وبيانُ علته ..... ٣٧
- \* النِّيَّةُ في الصلاة ..... ٣٨
- \* أهميَّةُ النِّيَّةِ، واستحضارُها ..... ٣٩
- \* معنى قول: «النِّيَّةُ تَجَارِزُ الْعُلَمَاءِ» ..... ٣٩
- \* متى يَجِبُ على المصلِّي الحضورُ للصلاة ..... ٣٩
- \* حكمُ تأخيره بعدَ سماعِ الإقامة ..... ٣٩
- \* تفاضُّلُ المساجِدِ، وفضلُ المَسْجِدِ الْقَدِيمِ ..... ٣٩
- \* الصَّلَاةُ في مسجدِ الْحَيِّ أَوْلَى مِنَ الْبَعِيدِ، ودليلُ ذلك ..... ٤١

- \* فضلُ الصلاةِ في المسجدِ القديم ..... ٤١
- \* الدعاءُ عندَ دخولِ المسجد ..... ٤٢
- \* علَّةُ خبرِ الصلاةِ والسلامِ على النبيِّ عندَ دخولِ المسجد ..... ٤٢
- \* تقديمُ الرُّجلِ اليميني للدخول، واليسرى للخروج ..... ٤٢
- \* دليلُ التيامنِ، والكلامُ عليه ..... ٤٣
- \* أصحُّ شيءٍ في التيامنِ عند دخولِ المسجدِ موقوفٌ عن عمر ..... ٤٣
- \* استحبابُ التيامنِ في كلِّ تكريم ..... ٤٣
- \* التيامنُ في العباداتِ يحتاجُ إلى دليلٍ خاصٍّ ..... ٤٤
- \* خُلْعُ الحذاءِ الأيسرَ قبلَ الأيمن ..... ٤٤
- \* تحيَّةُ المسجدِ وأحكامُها ..... ٤٤
- \* تَكَرُّرُ الدخولِ للمسجدِ في الوقتِ القصيرِ يكفي فيه تحيَّةٌ واحدةٌ ..... ٤٤
- \* قولُ بعضِ الحنفيَّةِ: يكفي في اليومِ تحيَّةٌ واحدةٌ ..... ٤٤
- \* التسيُّعُ والتحميدُ والتكبيرُ بذلَّ تحيَّةِ المسجدِ لا أصلٌ له ..... ٤٤
- \* لا يَقْطَعُ مشروعِيَّةُ الركعتينِ الجلوسُ قبلَها ..... ٤٤
- \* جوازُ الجلوسِ بلا تحيَّةٍ لحاجة ..... ٤٤
- \* الحكمةُ من مشروعِيَّةِ تحيَّةِ المسجد ..... ٤٥
- \* تسميَةُ الركعتينِ بـ «تحيةِ المسجدِ» لم يأتِ في السُّنَّةِ ..... ٤٥
- \* وجهُ التسميةِ بـ «تحيةِ المسجدِ»، وأصلُهُ ..... ٤٥
- \* حقيقةُ «تحيةِ المسجدِ» ..... ٤٥
- \* إنكارُ بعضهم تسميتها بـ «تحيةِ المسجدِ» لا وجهَ له ..... ٤٥
- \* صلاةُ الوُثُرِ ركعةً واحدةً في المسجدِ تجزئُ عن التحيَّةِ ..... ٤٦

- \* الأحوال التي تُكْرَهُ فيها تحيَّة المسجد ..... ٤٦
- \* الجلوس عند سماع الإقامة، ولو بدون تحيَّة المسجد ..... ٤٧
- \* سَنَدُ هذا الاستحباب ..... ٤٧
- \* وقت القيام عند سَمَاعِ الإقامة ..... ٤٨
- \* خلاف العلماء في المسألة ..... ٤٨
- \* لا دليل صريح صحيح في المسألة ..... ٤٩
- \* استحباب قيام المأموم عند رؤية الإمام ..... ٥٠
- \* تكبير الإمام بعد انتهاء المؤذن من الإقامة ..... ٥٠
- \* حجز المؤذن له مكاناً خلف الإمام ..... ٥٠
- \* ما يُشْرَعُ قَوْلُهُ وفَعَلُهُ قبل الإحرام ..... ٥١
- \* لا يَثْبُتُ ذِكْرٌ ولا دعاء قبل تكبيرة الإحرام ..... ٥١
- \* ما يُشْرَعُ فعلُهُ قبل تكبيرة الإحرام ..... ٥١
- \* تسوية الصفوف، وحُكْمُهَا ..... ٥١
- \* قول البخاري بالوجوب ..... ٥١
- \* قول ابن حزم بطلان صلاة مَنْ لم يُسَوِّ الصف ..... ٥١
- \* حُجَّةُ مَنْ قال بالوجوب ..... ٥١
- \* الاحتجاج بضرب عُمَرُ وبلال أقدام مَنْ لم يسوِّ الصف، وجهه وجوابه ..... ٥١
- \* التعزير بترك السنن وارتكاب المكروهات ..... ٥٢
- \* أفضل وقت لأداء الصلاة ..... ٥٢
- \* أول الوقت أفضل من آخره إلا العشاء والظهر عند اشتداد الحر ..... ٥٢
- \* ما جاء في تفاضل الصفوف وميَمَّتِهَا ..... ٥٣

- \* فضل الدنوِّ من الإمام في الصف ..... ٥٣
- \* تسمية ما خلف الإمام بـ «الرَّوْضَةِ»، وأصل التسمية ..... ٥٣
- \* معنى حديث: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِثْرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) ..... ٥٣
- \* أقوال العلماء في معنى «الرَّوْضَةِ» ..... ٥٣
- \* لا فرق بين مِيمَنَةِ الصفِّ ومِيسَرَتِهِ ..... ٥٤
- \* حديث: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ)، وبيانُ ضَعْفِهِ ..... ٥٤
- \* أصحُّ شيءٍ في فضلِ مِيمَنَةِ الصفِّ حديثُ البراءِ، ووجهُ ..... ٥٥
- \* ثَبَّتَ عن ابنِ عمرٍو استحبابُ المقامِ خلفَ الإمامِ، ثم مِيمَنَةِ الصفِّ ..... ٥٥
- \* لا حَرَجَ أَنْ تَكُونَ المِيمَنَةُ أَطْوَلَ مِنَ المِيسَرَةِ ..... ٥٦
- \* ضَعُفُ حديث: (وَسُطُّوا الْإِمَامَ) ..... ٥٦
- \* التفاضُلُ بينَ مِيمَنَةِ الصفِّ الثاني، ومِيسَرَةِ الأوَّلِ ..... ٥٦
- \* فضلُ التكبِيرِ، والموازَنَةُ بيْنَهُ وبينَ الصفِّ الأوَّلِ ..... ٥٦
- \* أهميَّةُ النَّيَّةِ وحُكْمُ الجَهْرِ بها ..... ٥٧
- \* وجوبُ استحضارِ النَّيَّةِ ..... ٥٧
- \* محلُّ النَّيَّةِ القلبُ؛ فلا يُجْهَرُ بها ..... ٥٧
- \* لم يقلْ بالجهرِ بالنَّيَّةِ إلا الشافعيُّ، ووجهُ قولِهِ ..... ٥٧
- \* استنكارُ النوويِّ وابنِ تيميةَ وفتحاهِ الشافعيَّةِ ما نُسِبَ للشافعي ..... ٥٨
- \* استقبالُ القِبْلَةِ ..... ٥٩
- \* استقبالُ مَنْ يَصَلِّي في طائرةٍ أو سفينةٍ ..... ٥٩
- \* صلاةُ النافلةِ على السَّيَّارَةِ أو الطائرة ..... ٥٩
- \* خلافُ العلماءِ في استحبابِ استقبالِ القِبْلَةِ ابتداءً، لِمَنْ صَلَّى على دَائِيَّةٍ ..... ٥٩



- \* بيانُ عِلَّةِ حديثِ استقبالِ النَّبِيِّ ﷺ الْقِبْلَةَ وهو على الرَّاحِلَةِ في السَّفرِ ..... ٥٩
- \* عَادَةُ أَحْمَدَ الْعَمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي الْإِحْتِيَاظِ ..... ٦٠
- \* الْفَرْقُ بَيْنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ..... ٦٠
- \* الْحِكْمَةُ مِنْ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ ..... ٦١
- \* حُكْمُ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ ..... ٦١
- \* لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ ..... ٦١
- \* لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ ..... ٦٢
- \* كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ..... ٦٢
- \* الْمَيْلُ عَنِ الْقِبْلَةِ ..... ٦٣
- \* صَفُوفُ الْكَعْبَةِ فِي الصَّلَاةِ الْأُولَى لَمْ تَكُنْ مُسْتَدِيرَةً ..... ٦٤
- \* أَوَّلُ مَنْ أَدَارَ الصَّفُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ..... ٦٤
- \* وَجْهُ جَوَازِ إِدَارَةِ الصَّفُوفِ مِنَ الْقُرْآنِ ..... ٦٤
- \* إِنْكَارُ أَحْمَدَ الْاسْتِدْلَالَ بِالْجَدْيِ عَلَى الْقِبْلَةِ ..... ٦٥
- \* حُكْمُ الْإِنْحِرَافِ عَنِ الْقِبْلَةِ يَسِيرًا ..... ٦٥
- \* حَدِيثُ: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ) الصَّحِيحُ وَقْفُهُ ..... ٦٥
- \* تَعْلِيلُ أَحْمَدَ عَلَى مَعْنَى: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ) ..... ٦٥
- \* يَجِبُ التَّصَوُّبُ لِمَنْ يَرَى الْكَعْبَةَ ..... ٦٥
- \* تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَأَحْكَامُهَا ..... ٦٦
- \* حُكْمُ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ «اللَّهُ أَكْبَرُ» ..... ٦٦
- \* تَرْخِيصُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَيِّ صِغَةٍ تَعْظِيمِ ..... ٦٦
- \* تَرْخِيصُ الشَّافِعِيِّ بِـ «اللَّهُ أَكْبَرُ» خَاصَّةً ..... ٦٦

- ٦٦ \* مَخَالَفَةُ قَوْلَيْهِمَا النَّصَّ .....
- ٦٦ \* مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: (تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ) .....
- ٦٨ \* رَدُّ السَّلَامِ وَإِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٦٨ \* نَسْخُ أَحَادِيثِ رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٦٨ \* حَكْمُ رَدِّ الْمُصَلِّيِ السَّلَامَ نَظْمًا أَوْ إِشَارَةً .....
- ٧٠ \* إِجَابَةُ الْمُؤَذِّنِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٧١ \* رَفْعُ الْيَدَيْنِ وَصِفَتُهُ .....
- ٧١ \* حَكْمُ مَا يَفْعَلُهُ الْبَعْضُ مِنْ مَسِّ سَحْمَتَيِ الْأُذُنَيْنِ بِالْإِبْهَامَيْنِ .....
- ٧٢ \* حَكْمُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ عِنْدَ الرَّفْعِ .....
- ٧٢ \* أَصَحُّ شَيْءٍ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْيَدَيْنِ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ .....
- ٧٢ \* أَدْلَةُ مَنْ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الْاسْتِقْبَالِ .....
- ٧٣ \* ضَعْفُ حَدِيثٍ: (قَبَّلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا) .....
- ٧٤ \* ضَعْفُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لِلْمَحْضَرِّ وَالْمَيِّتِ .....
- ٧٤ \* أَصَحُّ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى حُدُوفِهِ .....
- ٧٤ \* التَّعْقِيبُ عَلَى مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ .....
- ٧٤ \* الْأَصْلُ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ الْوُجُوبُ إِلَّا لِقَرِينَةٍ .....
- ٧٤ \* الْقَرَائِنُ الصَّارِفَةُ لِلِاسْتِحْبَابِ .....
- ٧٥ \* الْقِيَامُ وَحُكْمُهُ .....
- ٧٦ \* السُّتْرَةُ، وَحُكْمُهَا .....
- ٧٦ \* مَوْضِعُ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ .....
- ٧٦ \* لَا يَصَحُّ فِي وَضْعِ الْبَصَرِ مَوْضِعُ السَّجُودِ حَدِيثٌ .....

- \* وضعُ النبي بَصَرُهُ موضعَ السجودِ داخلَ الكعبةِ، وبيانُ عِلَّتِهِ، ووجهُهُ لو  
 ٧٧ ..... صح
- \* وضعُ البَصَرِ على إشارةِ الإصبعِ في التشهُّدِ ..... ٧٧
- \* حكمُ النظرِ إلى السماءِ في الصلاة ..... ٧٧
- \* حكمُ الالتفات ..... ٧٧
- \* طأطأةُ الرأسِ في الصلاة ..... ٧٨
- \* ضعفُ حديثِ النَّظَرِ إلى الإصبعِ حالَ التشهُّدِ، وبيانُ عِلَّتِهِ ..... ٧٩
- \* القرائنُ التي تدُلُّ على ضعفِ القولِ بوضعِ البَصَرِ في موضعٍ معيّن ..... ٨٠
- \* وصفُ الصحابةِ لصلاةِ النبي ﷺ وهم خلقُهُ ..... ٨٠
- \* تحديدُ موضعِ النَّظَرِ قد يُنافي الخشوعَ ..... ٨٢
- \* صِفَةُ وضعِ الْقَدَمَيْنِ حالَ القيامِ ..... ٨٢
- \* مشروعَةُ اعتدالِ القامةِ في الصلاة ..... ٨٢
- \* المِراوَحَةُ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ ..... ٨٣
- \* أدعيةُ الاستفتاحِ، وحُكْمُهَا ..... ٨٣
- \* الاستفتاحُ في صلاةِ الْجَنَازَةِ ..... ٨٣
- \* صِبْغُ الاستفتاحِ الواردةُ الصحيحةُ ..... ٨٤
- \* أصحُّ خَبَرٍ في أدعيةِ الاستفتاحِ ..... ٨٤
- \* الاستفتاحُ بـ «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ...» خاصٌّ بقيامِ الليلِ ..... ٨٤
- \* الاستفتاحُ بـ «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ...» لا يصحُّ مرفوعًا ..... ٨٥
- \* السُّنَّةُ أَنْ يَغَايِرَ بَيْنَهَا، ووجهُ ذلك ..... ٨٦
- \* لا يُشْرَعُ الجمعُ بينها ..... ٨٦
- \* مكانُ دعاءِ الاستفتاح ..... ٨٧

- ٨٧ \* مَنْ نَسِيَ الاستِفْتَاحَ لَا يَقْضِيهِ فِي الرُّكَعَاتِ التَّالِيَةِ .....
- ٨٧ \* دَعَاءُ الاستِفْتَاحِ لِلْمَسْبُوقِ .....
- ٨٨ \* الاستِعَاذَةُ، وَصِيغُهَا، وَحُكْمُهَا .....
- ٨٨ \* الاستِعَاذَةُ بَعْدَ الاستِفْتَاحِ .....
- ٨٨ \* صِيغُ الاستِعَاذَةِ .....
- ٨٨ \* ضَعْفُ صِيغَةٍ: «مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ» وَبَيَانُ عِلَّتِهِ .....
- ٨٩ \* أَفْضَلُ صِيغِ الاستِعَاذَةِ .....
- ٨٩ \* الْبِسْمَلَةُ، وَأَحْكَامُهَا .....
- ٨٩ \* الْبِسْمَلَةُ بَعْدَ الاستِعَاذَةِ .....
- ٩٠ \* الْمَصْنُفَاتُ فِي أَحْكَامِ الْبِسْمَلَةِ .....
- ٩١ \* حُكْمُ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ .....
- ٩١ \* لَا يَثْبُتُ فِي الْجَهْرِ حَدِيثٌ .....
- ٩٢ \* مَنْ ثَبَّتَ عَنْهُ الْجَهْرُ مِنَ الصَّحَابَةِ .....
- ٩٢ \* مَنْ ثَبَّتَ عَنْهُ عَدَمُ الْجَهْرِ مِنَ الصَّحَابَةِ .....
- ٩٣ \* عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْفَلٍ جَعَلَ الْجَهْرَ مُحَدَّثًا .....
- ٩٣ \* قَاعِدَةٌ مَهْمَةٌ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي أَعْلَامِ الْمَسَائِلِ وَمَشْهُورِهَا .....
- ٩٤ \* مَا تَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ أَحَادِيثِ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ إِعْلَالٌ .....
- ٩٤ \* أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ .....
- ٩٥ \* الْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ فِي قِرَاءَةٍ، وَلَيْسَتْ آيَةً فِي أُخْرَى .....
- ٩٥ \* وَضْعُ الْيَدَيْنِ حَالَ الْقِيَامِ .....
- ٩٥ \* حُكْمُ الْقَبْضِ .....

- \* حكم سَدْلِ اليَدَيْنِ ..... ٩٥
- \* ما رُوِيَ عن مالكٍ من عدمِ مشروعيَّةِ القبْضِ، وبيانُ الأصَحِّ عنه ..... ٩٥
- \* قولُ الصحابيِّ «أَمَرْنَا»، و«نَهَانَا» ..... ٩٦
- \* الحكمةُ من وضعِ اليمنى على اليسرى في الصلاة ..... ٩٦
- \* صفةُ القبْضِ الواردةُ ..... ٩٦
- \* وقتُ القبْضِ ..... ٩٧
- \* مَنْ لا يستطيعُ الركوعَ والسجودَ هل يَقْبِضُ؟ ..... ٩٧
- \* حكمُ رفعِ اليَدَيْنِ على هيئةِ الدعاءِ بعدَ الرفعِ مِنَ الركوعِ ..... ٩٨
- \* حكمُ القبْضِ بعدَ الرفعِ مِنَ الركوعِ ..... ٩٨
- \* وضعُ اليَدَيْنِ حالَ الجلوسِ ..... ٩٨
- \* صفةُ وضعِ اليَدَيْنِ حالَ القيامِ ..... ٩٨
- \* القبْضُ تحتَ السُّرَّةِ فيه خبرٌ واحدٌ منكَّرٌ ..... ٩٩
- \* القبْضُ على الصُّدْرِ، وعِلَّةُ الأحاديثِ الواردةِ فيه ..... ٩٩
- \* جمهورُ العلماءِ على عَدَمِ تحديدِ موضعٍ معيَّنٍ للقبْضِ ..... ١٠٠
- \* كراهةُ أحمدَ القبْضِ على الصدرِ ..... ١٠٠
- \* الدعاءُ حالَ القيامِ ..... ١٠١
- \* القيامُ من مواضعِ الدعاءِ ..... ١٠١
- \* القنوتُ قبلَ الركوعِ ..... ١٠٢
- \* قراءةُ الفاتحةِ ..... ١٠٢
- \* قراءةُ الفاتحةِ ركناً ..... ١٠٢
- \* تُقْرَأُ الفاتحةُ في كلِّ ركعةٍ ..... ١٠٣

## المَوْضُوع

## الصَّفْحَة

- \* ترتيلُ القراءةِ في الصلاة ..... ١٠٣
- \* الجَهْرُ بالقراءة ..... ١٠٣
- \* الجهرُ بالقراءةِ والإسْرَارُ فيها سُنَّةٌ؛ كُلٌّ في موضِعِهِ ..... ١٠٣
- \* قولُ «آمينَ» وأحكامُهُ ..... ١٠٣
- \* معنى كلمة «آمينَ» ..... ١٠٣
- \* مَدُّ «آمينَ» وقَصْرُهَا، ودليلُ ذلك ..... ١٠٤
- \* حكمُ تأمينِ الإمام ..... ١٠٤
- \* الجهرُ بالتأمين ..... ١٠٥
- \* جهرُ الإمامِ بالتأمين ..... ١٠٥
- \* تأمينُ مَنْ خَلْفَهُ ..... ١٠٥
- \* الجهرُ بالتأمينِ بعدَ قولِ الإمامِ: ﴿وَلَا الضَّكَايِنَ﴾ ..... ١٠٥
- \* التأمينُ مع قولِ الإمامِ: «آمينَ» ..... ١٠٥
- \* الجهرُ بـ «آمينَ» مِنَ المسائلِ التي حَلَفَ عليها الإمامُ أحمدُ ..... ١٠٦
- \* متى يكونُ عَمَلُ الصحابةِ إجماعًا ..... ١٠٧
- \* الوجوهُ التي يُعْرَفُ بها اشتهاؤُ القولِ عن الصحابةِ ..... ١٠٧
- \* الإجماعُ السكوتي ..... ١٠٧
- \* تساؤلُ بعضِ الفقهاءِ في حكايةِ الإجماعِ السكوتي ..... ١٠٧
- \* سَكَتَاتُ الإمامِ في الصلاة ..... ١٠٨
- \* السكوتُ بعدَ قراءةِ الفاتحةِ لا يَثْبُتُ ..... ١٠٨
- \* سكوتُ الإمامِ بعدَ الفاتحةِ لا أَصْلَ لَهُ ..... ١٠٩
- \* قراءةُ المأمومِ خَلْفَ الإمامِ في الجهريةِ ..... ١١٠

- \* الفاتحة رُكْنٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ..... ١١١
- \* تخفيفُ بعضِ الفقهاءِ على المأمومِ في القراءة ..... ١١٢
- \* الفاتحةُ رُكْنٌ؛ فلا تسقطُ بالافتداء ..... ١١٢
- \* تضعيفُ أبي موسى الرازي الحنفي لحديث: (مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقَرَأَهُ  
الإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً) ..... ١١٣
- \* مَنْ رَأَى وَجوبَ القراءةِ خَلْفَ الإِمَامِ ..... ١١٣
- \* القراءةُ بعدَ الفاتحةِ ..... ١١٣
- \* القراءةُ بعدَ الفاتحةِ سُنَّةٌ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ ..... ١١٣
- \* حَكْمُ القراءةِ بعدَ الفاتحةِ بعدَ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرُّبَاعَةِ ..... ١١٣
- \* التَّطْوِيلُ فِي القراءةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ..... ١١٤
- \* ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ الرَّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ بِالفاتحةِ وَسورةٍ ..... ١١٤
- \* مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي قِرَاءَةِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُخِجْ قُلُوبَنَا﴾ فِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ:  
قَنُوتٌ ..... ١١٤
- \* حَمَلَ مَكْحُولٌ وَمَالِكٌ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قَنُوتُ أَيَّامِ الرَّدَّةِ ..... ١١٤
- \* مَنْ حَمَلَ فَعَلَ أَبِي بَكْرٍ عَلَى أَنَّهُ قِرَاءَةٌ ..... ١١٥
- \* قِرَاءَةُ بَعْضِ السُّورَةِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١١٦
- \* تَكَرَّارُ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ..... ١١٦
- \* قِرَاءَةُ السُّورِ فِي الصَّلَوَاتِ، وَأَحْكَامُهَا ..... ١١٧
- \* القِرَاءَةُ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطَّوَالِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِنَ الْقَصَارِ، وَالْبَاقِي مِنْ  
أَوَاسِطِهِ ..... ١١٧
- \* القِرَاءَةُ فِي الصُّبْحِ مِنَ الْمَفْضَلِ ..... ١١٧
- \* القِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوَالِ ..... ١١٧

- \* مقدارُ القيامِ في الظُّهْرِ والعَصْرِ ..... ١١٨
- \* إسماعُ الإمامِ مَنْ خَلْفَهُ في السَّريَّةِ ..... ١١٩
- \* ليس ثَمَّةُ سورةٍ أَفْضَلُ مِنَ الأُخْرى في الصَّلواتِ ..... ١١٩
- \* التَّخْفِيفُ في السَّفَرِ ..... ١١٩
- \* تخفيفُ النَّبيِّ على المَأْمُومِينَ في السَّفَرِ ..... ١١٩
- \* تخفيفُ عُمَرَ على المَأْمُومِينَ في السَّفَرِ ..... ١٢٠
- \* تخفيفُ الصَّحَابَةِ على المَأْمُومِينَ في السَّفَرِ ..... ١٢٠
- \* حَدِيثُ قِراءَةِ الرُّسُولِ الزَّلْزَلَةَ في رَكَعَتَيِ الفَجْرِ، وَيَبَيِّنُ عِلَّتَهُ ..... ١٢٠
- \* قَسَمُ السُّورَةِ بَيْنَ الرُّكَعَتَيْنِ ..... ١٢١
- \* ثُبُوتُ الفَصْلِ عن بَعْضِ الصَّحَابَةِ يُدْثَلُ على جَوَازِهِ في النادرِ ..... ١٢١
- \* جِرْصُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ على عَدَمِ الفَصْلِ في القِراءَةِ بين الرُّكَعَتَيْنِ ..... ١٢٢
- \* الحُكْمُ مِنَ التَّهْيِئَةِ عن قَسَمِ السُّورَةِ بَيْنَ الرُّكَعَتَيْنِ ..... ١٢٢
- \* عَقْدُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ في «قيامِ اللَّيْلِ» بَابُ: «كَرَاهِيَّةُ تَقْطِيعِ السُّورَةِ» ..... ١٢٣
- \* وَصْفُ ابْنِ الْقَيِّمِ مَنْ يَدَاوِمُ على الفَصْلِ مِنَ الأَثَمَةِ بِالْجَهْلِ ..... ١٢٣
- \* تَكَرَّارُ الآيَةِ الواحِدَةِ في الرُّكْعَةِ ..... ١٢٣
- \* مَنْ ثَبَتَ عَنْهُ تَكَرَّارُ الآيَةِ في الصَّلَاةِ ..... ١٢٣
- \* تَكَرَّارُ السُّورَةِ الواحِدَةِ في الرُّكْعَةِ ..... ١٢٤
- \* تَكَرَّارُ السُّورَةِ في الرُّكْعَةِ الواحِدَةِ مَخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّاطِئِيُّ ..... ١٢٤
- \* السُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ الرُّكْعَةُ الأُولَى أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ ..... ١٢٤
- \* لَا بَأْسَ بِجَعْلِ الثَّانِيَةِ أَطْوَلَ يَسِيرًا في النادرِ ..... ١٢٤
- \* صَلَاةُ الأُمِّيِّ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ القِراءَةَ ..... ١٢٤



- \* الخشوعُ في الصلاة، أنواعُهُ وأحكامُهُ ..... ١٢٥
- \* أهميَّةُ الخشوعِ، وثقلُ الصلاةِ على غيرِ الخاشعين ..... ١٢٥
- \* معنى الخشوع ..... ١٢٥
- \* انشغالُ عَمَرٍ بتجهيزِ الجيشِ وحسابِ الجزيةِ وهو في الصلاة ..... ١٢٦
- \* الإجماعُ على سُنَّةِ الخشوعِ، وعدمِ وجوبِهِ، ووجهُ ذلك ..... ١٢٦
- \* تحقُّقُ الخلافِ في مسألةِ حكمِ الخشوع ..... ١٢٧
- \* السَّهْوُ لا يَمْلِكُهُ الإنسانُ؛ لَكِنَّهُ يَمْلِكُ الاسترسالَ ..... ١٢٧
- \* التكبيرُ للركوع ..... ١٢٨
- \* حكمُ الركوع ..... ١٢٨
- \* هل كَانَ السُّجُودُ قَبْلَ الركوعِ في الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ ..... ١٢٨
- \* ما يَكُونُ به الانتقالُ بَيْنَ أفعالِ الصَّلَاةِ ..... ١٢٨
- \* حكمُ تكبيراتِ الانتقال ..... ١٢٨
- \* الصَّحِيحُ استجابُ تكبيراتِ الانتقالِ، وأدلةُ ذلك ..... ١٢٩
- \* الحالةُ التي يَجِبُ فيها تكبيرُ الإمام ..... ١٢٩
- \* الاستدلالُ بعمومِ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي) على وجوبِ التكبيرِ،  
والجوابُ عَنْهُ ..... ١٢٩
- \* ثَبَّتَ عن بعضِ الصحابةِ عدمَ إتمامِ التكبيراتِ ..... ١٢٩
- \* تَرَكُّ التكبيراتِ مشتهرٌ في عصرِ السلفِ ..... ١٣٠
- \* عَمَلُ الناسِ فِيهِ الصَّحِيحُ والضعيفُ ..... ١٣١
- \* اشتِهَارُ الْعَمَلِ لا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، والعبرةُ بالدليل ..... ١٣١
- \* مسألةُ إتمامِ التكبيرِ مِنَ المسائلِ التي تَرَكَّ فِيهَا مالِكٌ عَمَلَ أَهْلِ المَدِينَةِ  
للحديث ..... ١٣١

- \* حَمَلَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ تَرْكَ التَّكْبِيرِ فِي عَصْرِ السَّلَفِ عَلَى تَرْكِ الْجَهْرِ، لَا  
تَرْكَ اللفظ ..... ١٣١
- \* المداوَمَةُ عَلَى تَرْكِ التَّكْبِيرَاتِ إِسَاءَةٌ ..... ١٣١
- \* رَفَعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ ..... ١٣٢
- \* صَفَةُ الرَّفْعِ ..... ١٣٢
- \* وَقْتُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ..... ١٣٢
- \* مَوَاضِعُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ، وَأَحْكَامُهُ ..... ١٣٢
- \* كَلَامُ بَعْضِ الْحَفَاطِ فِي الرَّفْعِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ..... ١٣٣
- \* لَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَرْكُ الرَّفْعِ مطلقًا ..... ١٣٣
- \* تَرْكُ الرَّفْعِ فِي الْأَحْيَانِ أَفْضَلُ لِثَبُوتِهِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ..... ١٣٣
- \* رَفَعُ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ ..... ١٣٤
- \* ثَبُوتُ الرَّفْعِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ..... ١٣٥
- \* هُوِيُّ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ لِلرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- \* صَفَةُ الرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- \* صَفَةُ وَضْعِ الرَّأْسِ أَثْنَاءَ الرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- \* أَقْلُ قَدَرٍ مُجْزئٍ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- \* وَضْعُ الْيَدَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٦
- \* الْأَطْمِئْنَانُ فِي الرُّكُوعِ وَاجِبٌ ..... ١٣٧
- \* السُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ الرُّكُوعُ بِمِقْدَارِ الْقِيَامِ ..... ١٣٧
- \* الْأَذْكَارُ الْوَارِدَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَحُكْمُهَا ..... ١٣٨
- \* قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٨
- \* التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ، وَصَفَتُهُ ..... ١٣٨

- \* عَدُّ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٣٨
- \* حَكْمُ الذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٣٨
- \* حِكَايَةُ الْكِرْمَانِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ وَجوبِ التَّسْبِيحِ، وَنَقْضُهُ ..... ١٣٩
- \* قَاعِدَةُ مَهْمَّةٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى رُكْنٍ قَوْلِيٍّ وَمَا لَا يَحْتَاجُ ..... ١٣٩
- \* أَدَلَّةُ وَجوبِ التَّسْبِيحِ ..... ١٣٩
- \* زِيَادَةُ «وَيَحْمَدُهُ» فِي التَّسْبِيحِ، وَبَيَانُ أَنَّهَا مَعْلُولَةٌ ..... ١٤١
- \* أَفْضَلُ الذِّكْرِ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٤١
- \* السُّنَّةُ تَعْظِيمُ الرَّبِّ فِي الرُّكُوعِ ..... ١٤١
- \* الْأَذْكَارُ الْمَأْثُورَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ..... ١٤١
- \* الرُّكُوعُ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ ..... ١٤٢
- \* عَدُّ التَّسْبِيحَاتِ ..... ١٤٣
- \* الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ ..... ١٤٣
- \* جَوَازُ التَّعْظِيمِ بِالْفَافِ لَمْ تَرُدْ ..... ١٤٣
- \* أَحْكَامُ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ..... ١٤٤
- \* التَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ وَصِيغَةُ الْوَارِدَةِ ..... ١٤٤
- \* الْحِكْمَةُ مِنْ تَخْصِصِ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ بِالتَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ لَا يَثْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ ..... ١٤٤
- \* الزِّيَادَةُ عَلَى التَّحْمِيدِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ ..... ١٤٤
- \* الْحِكْمَةُ مِنَ التَّحْمِيدِ وَالِاسْتِغْفَارِ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ..... ١٤٥
- \* حَكْمُ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالِاعْتِدَالِ مِنْهُ ..... ١٤٥
- \* الْإِطَالَةُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ..... ١٤٥
- \* الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنْ مَوَاطِنِ الدُّعَاءِ ..... ١٤٦

- \* الهُوِيُّ إِلَى السُّجُودِ، وَأَحْكَامُهُ ..... ١٤٦
- \* تَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ أَوْ الرِّكَبَتَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ ..... ١٤٦
- \* لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ فِي الْبَابِ مَرْفُوعًا ..... ١٤٦
- \* ثَبُوتُ تَقْدِيمِ الرِّكَبَتَيْنِ عَنْ عَمْرِو ..... ١٤٧
- \* ثَبُوتُ تَقْدِيمِ الْيَدَيْنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ..... ١٤٧
- \* الصَّوَابُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالْيَدَيْنِ فِي الْهُوِيِّ لِلْسُّجُودِ ..... ١٤٧
- \* مَا يُكْرَهُ فَعْلُهُ فِي الصَّلَاةِ ..... ١٤٨
- \* صِفَةُ السُّجُودِ ..... ١٤٨
- \* السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ ..... ١٤٨
- \* وَجُوبُ أَنْ يَمَسَّ الْأَنْفُ وَالْجَبْهَةُ الْأَرْضَ ..... ١٤٨
- \* مَكَانُ وَضْعِ الْكَفَّيْنِ عِنْدَ السُّجُودِ ..... ١٤٨
- \* التَّفْرِيجُ بَيْنَ الْفَخَذَيْنِ سَاجِدًا ..... ١٤٩
- \* قَبْضُ الْأَصَابِعِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِهِمَا ..... ١٤٩
- \* السُّجُودُ أَعْظَمُ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ ..... ١٤٩
- \* مَنَاسِبُهُ قَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فِي السُّجُودِ ..... ١٤٩
- \* الذِّكْرُ وَالدُّعَاءُ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ..... ١٥٠
- \* لَا يَثْبُتُ ذِكْرٌ مَعِيْنٌ لِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ..... ١٥٠
- \* إِطَالَةُ السُّجُودِ وَإِكْتَارُ الدُّعَاءِ فِيهِ ..... ١٥٠
- \* ضَمُّ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ لَا يَصَحُّ فِيهِ شَيْءٌ ..... ١٥٠
- \* بَيَانُ ضَعْفِ الاسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي ضَمِّ الْقَدَمَيْنِ ..... ١٥٠
- \* صِفَةُ وَضْعِ الْقَدَمَيْنِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥١

- \* الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَجَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَأَحْكَامُهُمَا ..... ١٥١
- \* الْإِقْعَاءُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَكْمُهُ وَهَيْئَتُهُ ..... ١٥٢
- \* الْجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَوَجُوبُ الطَّمَأْنِينَةِ فِيهَا ..... ١٥٣
- \* الْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥٣
- \* وَضْعُ الْكَفَّيْنِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥٣
- \* الدُّعَاءُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ..... ١٥٣
- \* جَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ ..... ١٥٣
- \* لَا يَكْبُرُ لِلْقِيَامِ مِنَ الْإِسْتِرَاحَةِ ..... ١٥٤
- \* النُّهُوضُ لِلرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ..... ١٥٤
- \* الْعَجْزُ عِنْدَ الْقِيَامِ ..... ١٥٥
- \* الْإِعْتِمَادُ عَلَى الرِّكَبَتَيْنِ ..... ١٥٥
- \* الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ؛ صِفَتُهُ وَأَحْكَامُهُ ..... ١٥٥
- \* هَيْئَةُ الْجُلُوسِ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٥
- \* صِفَةُ الْإِفْتِرَاشِ ..... ١٥٧
- \* صِفَةُ التَّوَكُّدِ ..... ١٥٧
- \* الْقِيَامُ لِلثَّالِثَةِ وَتَرْكُ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ سَهْوًا ..... ١٥٧
- \* الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٧
- \* الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ..... ١٥٨
- \* ثُبُوتُ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ..... ١٥٨
- \* وَقْتُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْقِيَامِ لِلثَّالِثَةِ إِذَا شَرَعَ فِي الْإِنْتِقَالِ ..... ١٥٨
- \* مَدُّ التَّكْبِيرِ حَتَّى الْإِنْتِصَابِ قَائِمًا ..... ١٥٨

- \* الإشارة بالإصبع في التشهد الأول والآخر ..... ١٥٨
- \* الصفات الواردة عند الإشارة ..... ١٥٨
- \* ضعفُ زيادةِ التحريك ..... ١٥٩
- \* ضعفُ زيادةِ عَدَمِ التحريك ..... ١٥٩
- \* حَنَى الإصْبَعِ في التشهد معلولٌ ..... ١٦٠
- \* استقبالُ القبلة بالإصْبَعِ ..... ١٦٠
- \* الواردُ ذِكْرُهُ في التشهد ..... ١٦١
- \* الشهاداتُ المأثورةُ عَنِ النَّبِيِّ ..... ١٦١
- \* قولُ: «السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» بَدَلُ «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، ووجهُهُ ..... ١٦٢
- \* النهوضُ إلى الركعةِ الثالثةِ ..... ١٦٣
- \* الاعتمادُ على اليَدَيْنِ ..... ١٦٣
- \* الصلاةُ على النبي في التشهد الأخير ..... ١٦٤
- \* الدعاءُ بعدَ التشهد ..... ١٦٥
- \* الاستعاذةُ مما استعاذ منه النبي ..... ١٦٥
- \* حكمُ التشهدِ الأخير ..... ١٦٦
- \* التسليمُ سهوًا قبلَ ذكرِ التشهد ..... ١٦٦
- \* التَّسْلِيمَتَانِ، وَحُكْمُهُمَا ..... ١٦٦
- \* الإجماعُ على صحةِ الصلاةِ بتسليمٍ واحدةٍ ..... ١٦٦
- \* حكمُ الانصرافِ بتسليمٍ واحدةٍ ..... ١٦٧
- \* زيادةُ «وَبَرَكَاتُهُ» في التسليمِ غيرُ محفوظ ..... ١٦٧
- \* صفةُ التسليم ..... ١٦٨

- \* الانصرافُ مِنَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ ..... ١٦٨
- \* الأَذْكَارُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٦٩
- \* الْفَصْلُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٠
- \* إِتِمَامُ الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْمُصَلَّى ..... ١٧٠
- \* الْاسْتِغْفَارُ وَالتَّهْلِيلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٠
- \* فَائِدَةٌ: عَدَمُ إِخْرَاجِ الشَّيْخَيْنِ لَزِيَادَةٍ مَعَ إِخْرَاجِ أَصْلِ الْحَدِيثِ إِعْلَالٌ لَهَا ..... ١٧١
- \* مَنْ كَانَ مِنَ السَّلَفِ يُهَلِّلُ ثَلَاثًا بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧١
- \* صَوْرُ التَّسْبِيحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٢
- \* الدُّعَاءُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ..... ١٧٥
- \* الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٦
- \* حُكْمُ الذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٧
- \* قِرَاءَةُ آيَةِ الْكَرْسِيِّ وَالْمَعْوذَاتِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ..... ١٧٧
- \* السُّنَنُ الرَّوَاتِبُ عَدَدُهَا وَمَوَاضِعُهَا ..... ١٧٨
- \* أَكْثَرُ فِعْلِ الصَّحَابَةِ لِرَاتِبَةِ الظُّهْرِ ..... ١٨٠
- \* مَوَاضِعُ أَدَاءِ السُّنَنِ الرَّوَاتِبِ، وَطَوْلُهَا ..... ١٨١
- \* مَوَاضِعُ أَدَاءِ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ ..... ١٨٢
- \* التَّخْفِيفُ فِي أَدَاءِ رَاتِبَةِ الْفَجْرِ ..... ١٨٢
- \* رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ ..... ١٨٣
- \* حَرَصُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ فِي بَيوتِهِمْ ..... ١٨٣
- \* لَيْسَ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ رَاتِبَةٌ قَبْلِيَّةٌ وَلَا بَعْدِيَّةٌ ..... ١٨٣
- \* رَاتِبَةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ..... ١٨٤

- \* تخفيفُ الركعتَيْنِ بعد المغربِ ..... ١٨٤
- \* عَدُّ رَاتِبَةِ الْعِشَاءِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ ..... ١٨٥
- \* رَاتِبَةُ الْجُمُعَةِ الْبَعْدِيَّةِ ..... ١٨٥
- \* خاتمة الكتاب ..... ١٨٥
- \* الفَهْرِسُ اللَّفْظِي لِلْمَوْضُوعَاتِ، وَلِقَوَائِدِ، وَرُؤُوسِ الْمَسَائِلِ ..... ١٨٧
- \* فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ ..... ٢٤٩